

دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة

تمهيد

"إن دور مؤسسات الفكر والرأي، من بين غيرها من المؤثرات العديدة في صياغة سياسة الولايات المتحدة الخارجية، هو أحد أكثر تلك الأدوار أهمية وأقلها تقديراً".

ريتشارد هاس، مدير قسم السياسة والتخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية

"ثمة لحظات في تطور سياسة الولايات المتحدة الخارجية كان لمؤسسات الفكر والرأي فيها تأثير حاسم في إعادة صوغ المفاهيم التقليدية، وفي وضع مسار جديد للقضايا الاستراتيجية الأساسية".

رونالد د. آزمس

باحث رئيسي في مجموعة عبر الأطلسي التابعة

للمنظمة الأمريكية "صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة"

وباحث رئيسي مساعد في مجلس العلاقات الخارجية

يتفحص هذا العدد من المجالات الإلكترونية الخاصة بأجندة السياسة الخارجية الأمريكية الدور الفريد الذي تلعبه مراكز الأبحاث والتحليل العامة، المعروفة باسم بنك تانكس، في صوغ السياسة الخارجية الأمريكية. ويلخص فيه مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأمريكية الفوائد الرئيسية التي توفرها مؤسسات الفكر والرأي لصانعي السياسة الأمريكية. كما يعرض خبيران في الموضوع تاريخ وتطور دور هذه المؤسسات في السياسة الخارجية الأمريكية، وينوهان بانتشار هذه المؤسسات أخيراً على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. في حين يشرح رئيسا اثنتين من هذه المؤسسات والنائب التنفيذي لرئيس مؤسسة منها كيفية عمل مؤسسة فكر ورأي رئيسية أميركية، والدور الخاص الذي سنه الكونغرس لمؤسسات الفكر والرأي، وكيف تعمل واحدة من أكبر هذه المؤسسات مع القوات الأمريكية المسلحة. وأخيراً، تظهر ثلاثة أمثلة عملية تأثير مؤسسات الفكر والرأي على قضيتين سياسيتين رئيسيتين وتوضح كيفية إقامة مؤسسة فكر ورأي، مستخدمة هندوراس مثالا لذلك.

مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية : وجهة نظر أحد صانعي السياسة

بقلم ريتشارد ن. هاس

مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأميركية



يقول السفير ريتشارد هاس، مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، إن مؤسسات الفكر والرأي توفر، من منظور صانعي السياسة الأميركية، خمس فوائد رئيسية. فهي تولد، كما يقول، "تفكيراً جديداً" لدى صانعي السياسة الأميركية، وتوفر خبراء للعمل في الحكومة والكونغرس، وتؤمن لصانعي السياسة حيزاً لإيجاد تفاهم مشترك حول الخيارات السياسية المختلفة، وتتقن المواطنين الأميركيين عن العالم، وتوفر إمكانية قيام فريق ثالث بالوساطة بين جهتين متنازعتين .

إن دور مؤسسات الفكر والرأي، من بين غيره من المؤثرات العديدة في صياغة سياسة الولايات المتحدة الخارجية، هو أحد أكثر تلك الأدوار أهمية وأقلها فهماً وتقديراً. فقد قامت هذه المؤسسات التي هي بمثابة مراكز أبحاث سياسية مستقلة، والتي تشكل ظاهرة أميركية مميزة، بصياغة التعاطي الأميركي مع العالم لفترة تقارب مئة عام. ولكن كون مؤسسات الفكر والرأي تقوم بمعظم مهامها بمعزل عن أعضاء وسائل الإعلام يجعلها تحظى باهتمام يقل عما تحظى به المنابع الأخرى للسياسة الأميركية - كالتنافس بين مجموعات المصالح، والمناورات بين الأحزاب السياسية، والتنافس بين فروع الحكومة المختلفة. وعلى الرغم من هذا الابتعاد النسبي عن الأضواء، فإن مؤسسات الفكر والرأي تؤثر على صانعي السياسة الخارجية الأميركية بخمس طرق مختلفة هي: توليد أفكار وخيارات مبتكرة في السياسة، وتأمين مجموعة جاهزة من الاختصاصيين للعمل في الحكومة، وتوفير مكان للنقاش على مستوى رفيع، وتنقيب مواطني الولايات المتحدة عن العالم، وإضافة وسيلة مكملة للجهود الرسمية للتوسط وحل النزاعات .

نشأة مؤسسات الفكر والرأي وتطورها

إن مؤسسات الفكر والرأي مؤسسات مستقلة تم إنشاؤها بهدف إجراء الأبحاث وإنتاج معارف مستقلة متصلة بالسياسة. وهي تسد فراغاً في غاية الأهمية بين العالم الأكاديمي، من جهة، وبين عالم الحكم، من جهة ثانية. ذلك أن دافع الأبحاث في الجامعات يكون، في أحيان كثيرة، النقاشات النظرية المنهجية والغامضة التي لا تمت إلا بصلة بعيدة للمعضلات السياسية الحقيقية. أما في الحكومات فيجد الراسميون الغارقون في مطالب صنع السياسة اليومية الملموسة، أنفسهم عاجزين، بسبب كثرة مشاغلهم، عن الابتعاد قليلاً عن الشؤون اليومية

لإعادة النظر في المسار الأوسع لسياسة الولايات المتحدة. من هنا، كانت أولى مساهمات مؤسسات الفكر والرأي المساعدة على سد الفجوة بين عالمي الأفكار والعمل.

وقد حصل بروز وارتقاء مؤسسات الفكر والرأي العصرية بصورة متوازية مع ارتقاء الولايات المتحدة إلى سدة زعامة العالم. فقد انبثقت هذه المؤسسات أول ما انبثقت قبل قرن من الزمن، خلال الحقبة التقدمية، كجزء من حركة تستهدف الاحتراف في العمل الحكومي. وكانت رسالتها المعلنة، في معظمها، غير سياسية: دفع عجلة المصلحة العامة عن طريق تزويد الرسميين الحكوميين بالنصائح السياسية النزيهة غير المتحيزة. وتشمل الأمثلة الأولى لهذه المؤسسات معهد البحوث الحكومي (1916)، وهو ما أصبح لاحقاً مؤسسة بروكنغز (1927). وكانت مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي التي تأسست سنة 1910 أول مركز أبحاث مكرس فقط للسياسة الخارجية، وقد أنشئت لغرض التحقيق في أسباب الحروب وتشجيع الحلول السلمية للنزاعات. وقد أصبحت هذه المهام ملحة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى التي ولدت نقاشاً هامياً حول الدور العالمي المناسب للولايات المتحدة. وخلال شتاء 1917 - 1918، جمع العقيد إدوارد هاوس، وكان مستشاراً للرئيس وودرو ويلسون، بشكل منكم متحفظ، بحاتة بارزين لأجل استكشاف خيارات السلام لما بعد الحرب. وقام هذا الفريق، الذي عُرف بمجموعة "التحقيق"، بتقديم النصح للوفد الأميركي إلى مؤتمر السلام في باريس. وما لبث أن انضم، سنة 1921، إلى مصرفيين ومحامين وأكاديميين بارزين في نيويورك، لتشكيل "مجلس العلاقات الخارجية". وساعد الجيل الأول من مؤسسات الفكر والرأي في إنشاء واستدامة مجموعات محلية من المواطنين المنتورين المؤيدة للتعاطي العالمي، وحافظ في نفس الوقت على إبقاء فكرة "الدولية" حية خلال السنوات التي انقضت بين رفض الولايات المتحدة الاعتراف بعصبة الأمم واندلاع الحرب العالمية الثانية.

ثم برزت موجة ثانية من مؤسسات الفكر والرأي بعد سنة 1945 عندما أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مهام دولة عظمى وأصبحت (مع اندلاع الحرب الباردة) المدافعة عن العالم الحر. وقد تلقى العديد من تلك المؤسسات دعماً مباشراً من الحكومة الأميركية التي خصّصت موارد هائلة للعلماء والباحثة العاملين في مجال الدفاع. وأطلقت مؤسسة راند كوربوريشن التي أنشئت في الأساس كمؤسسة مستقلة لا تبغي الربح بتمويل من سلاح الطيران سنة 1948، دراسات رائدة في تحليل الأنظمة ونظرية وضع الخطط الحربية لمواجهة جميع الظروف المحتملة والمساومة الاستراتيجية، ما زالت تؤثر في صياغة طريقة تحليل سياسة الدفاع والردع بعد مرور عقود على تطويرها.

وبرزت خلال العقود الثلاثة الأخيرة، موجة ثالثة من مؤسسات الفكر والرأي تركز على تأييد آراء معينة ومناصرتها بنفس قدر تركيزها على الأبحاث، مستهدفة إنتاج وتقديم مشورة سياسية في الوقت المناسب يمكنها التنافس في سوق الأفكار المزدحمة، والتأثير في القرارات السياسية. وتشكل مؤسسة هيرينج المحافظ التي أنشئت في عام 1973 النموذج الأصلي لمؤسسات الفكر والرأي هذه الداعية لأفكار معينة. كما يلعب معهد الدراسات السياسية الليبرالي دوراً مشابهاً.

وبحلول القرن الواحد والعشرين، أصبحت هناك أكثر من 1200 مؤسسة للفكر والرأي موزعة على كامل الساحة السياسية الأميركية. وهي تشكل مجموعة غير متجانسة من حيث اتساع نطاق المواضيع والتمويل والتفويض والموقع. فبعض هذه المؤسسات، مثل معهد الاقتصاد الدولي، ومؤسسة الحوار بين الدول

الأميركية، أو معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى يركز على مجالات وظيفية محددة أو مناطق معينة. في حين تغطي مؤسسات أخرى، مثل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، السياسة الخارجية بصورة عامة. ولدى القليل من مؤسسات الفكر والرأي، مثل بروكنغز، منح وافية ضخمة فلا تقبل بالتالي إلا القليل من التمويل الرسمي أو أنها لا تقبل شيئاً منه؛ في حين تحصل مؤسسات أخرى مثل راند على معظم إيراداتها من عقود للقيام بأعمال لزيائن في الحكومة وفي القطاع الخاص؛ بينما تعتمد قلة منها، مثل معهد السلام الأمريكي بصورة شبه كاملة على التمويل الحكومي. وتقوم مؤسسات الفكر والرأي، في بعض الحالات، بدور إضافي كمنظمات غير حكومية ناشطة في قضية معينة. فمجموعات الأزمات الدولية، مثلاً، تنتشر شبكة من المحللين في الأماكن الساخنة حول العالم لرصد الأوضاع السياسية المتفجرة، وتضع توصيات مبتكرة ومستقلة من أجل إحداث ضغط عالمي لإيجاد حل سلمي لها.

مصنع الأفكار

تقدم مؤسسات الفكر والرأي الحالية، من منظور صانعي السياسة الأميركية، خمس فوائد رئيسية. ويكمن تأثيرها الأكبر (كما يتناسب مع اسمها) في توليد "تفكير جديد" يُبدل الطريقة التي ينظر بها صانعو السياسة الأميركية إلى العالم ويستجيبون له. ومن الممكن أن يؤدي التبصر الجديد إلى تغيير تصور المصالح القومية الأميركية وفهمها، والتأثير في ترتيب الأولويات، وتوفير خرائط طرق للعمل، وحشد التحالفات السياسية والبيروقراطية، وصوغ شكل قيام مؤسسات مستديمة. غير أنه ليس من السهل لفت انتباه صانعي السياسة المنشغلين والغارقين في المعلومات أصلاً. لذلك تحتاج مؤسسات الفكر والرأي لكي تنجح في ذلك، إلى استغلال قنوات متعددة وإلى استراتيجيات تسويق - نشر مقالات وكتب وأبحاث ودراسات بين الفينة والأخرى؛ والظهور بصورة منتظمة على شاشات التلفزيون وفي مقالات الرأي على صفحات الجرائد وفي مقابلات صحفية؛ وإصدار نشرات موجزة تسهل قراءتها، وبيانات حقائق، وصفحات على شبكة الإنترنت. وتوفر جلسات الاستماع أمام الكونغرس فرصة أخرى للتأثير في الخيارات السياسية. فالبحاثون المستقلون الذين لا تقبدهم الوظائف الحكومية يستطيعون إعطاء تقييم صريح للتحديات العالمية الملحة ولنوعية الردود الحكومية.

تُوفّر بعض المنعطفات التاريخية الحاسمة فرصاً استثنائية لإدخال تفكير جديد إلى حقل السياسة الخارجية. وقد أمنت الحرب العالمية الثانية واحدة من هذه الفرص. فبعد اندلاع الحرب، أطلق مجلس العلاقات الخارجية مشروع دراسات ضخماً حول الحرب والسلام لاستكشاف الأسس المرغوب فيها لسلام ما بعد الحرب. وقد أنتج المشاركون في هذه الجهود، في نهاية الأمر، 682 مذكرة قدموها إلى وزارة الخارجية حول مواضيع متنوعة، بدءاً من احتلال ألمانيا إلى إنشاء الأمم المتحدة. وبعد مرور سنتين على نهاية الحرب، نشرت مجلة فورين أفييرز التي تعكس هوية وأهداف المجلس مقالاً غير موقّع بعنوان "أسباب التصرفات السوفياتية". وقد ساعد المقال، الذي كتبه في الواقع الدبلوماسي الأميركي جورج كينان، في إقامة الأسس الفكرية لسياسة الاحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة خلال العقود الأربعة التالية. ثم نشرت مجلة فورين أفييرز، سنة 1993، مقالاً للعالم السياسي في جامعة هارفرد، صامويل هنتغتون بعنوان "صدام الحضارات"، هو بمثابة مساهمة اشتملت على بذور تطور قابلة للنمو في النقاش الدائر حول السياسة الخارجية الأميركية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وقد أسهمت دراسات قام بها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ومعهدا هيريتج وبروكنغز، منذ

الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، أسهمت جميعاً في النقاش الدائر داخل الحكومة حول الاستراتيجيات المناسبة والمنظمات اللازمة لمواجهة التهديد الإرهابي في الداخل والخارج.

وتشكل حملات الانتخابات الرئاسية وفترات انتقال الحكم مناسبات مثالية لرسم برنامج عمل للسياسة الخارجية. ويشرح ذلك مارتن أندرسون، من مؤسسة هوفر، قائلاً "في أوقات كهذه بالذات يطلب المرشحون للرئاسة المشورة من عدد كبير من المتقنين لأجل تحديد المواقف السياسية حول حشد من القضايا السياسية الداخلية والخارجية. ويتبادل المرشحون للرئاسة الأفكار مع الخبراء السياسيين ويختبرونها خلال مسار الحملات الرئاسية. إن الأمر أشبه ما يكون باختبار تسويق لاستراتيجية قومية." وقد كان أكثر الأمثلة شهرة على هذا ما حدث بعد انتخابات سنة 1980 عندما تبنت حكومة (رونالد ريغان مطبوعة مؤسسة هيريتيج وعنوانها "تفويض للتغيير" كبرنامج عمل للحكم. وهناك حالة ثانية أكثر حداثة تمثلت بصدور تقرير سنة 1992 أعدّه معهد الاقتصاديات الدولية ومؤسسة كارنيغي الوقفية يقترح إنشاء "مجلس أمن إقتصادي". وقد وضعت إدارة كلينتون التي تسلمت الحكم في ما بعد هذا الاقتراح موضع التنفيذ بإنشائها "المجلس الاقتصادي القومي" (وهو جهاز لا يزال يعمل إلى يومنا هذا).

توفير المواهب

تؤمن مؤسسات الفكر والرأي، إلى جانب تقديم أفكار جديدة لكبار الرسميين الحكوميين، دفقاً مستمراً من الخبراء للخدمة في الإدارات الجديدة وفي فرق الموظفين التابعين للكونغرس. وتعتبر هذه الوظيفة التي تؤديها المؤسسات بالغة الأهمية في النظام السياسي الأمريكي. ففي الديمقراطيات المتقدمة الأخرى مثل فرنسا أو اليابان، بوسع الحكومات الجديدة أن تعتمد على الاستمرارية التي يؤمنها عدد كبير من موظفي الإدارة المدنية. أما في الولايات المتحدة، فيؤدي كل انتقال للسلطة إلى استبدال مئات الموظفين من الدرجة المتوسطة أو من كبار الموظفين في السلطة التنفيذية. وتساعد مؤسسات الفكر والرأي الرؤساء والوزراء على سدّ هذا الفراغ. وقد قام جيمي كارتر، بعد انتخابه سنة 1976، بتعيين الكثير من الخبراء مؤسسة بروكنغز ومن مجلس العلاقات الخارجية في حكومته. وبعدها بأربع سنوات، توجه رونالد ريغان إلى مؤسسات أخرى للفكر والرأي لتشكيل هيئة خبراء ومستشاريه. وقد استعان خلال فترتيه الرئاسيتين بمئة وخمسين شخصاً من مؤسسة هيريتيج، ومؤسسة هوفر، ومعهد إنتربرايز الأمريكي.

وقد اتبعت إدارة بوش الحالية نمطاً مشابهاً في ملء وظائف المستويات العليا في جهاز السياسة الخارجية لديها. ففي وزارة الخارجية، يشمل الموظفون الكبار ممن لديهم خلفيات في مؤسسات الفكر والرأي، نائبة وزير الخارجية للشؤون العالمية، بولا دوبريانسكي التي سبق لها أن شغلت منصب نائبة الرئيس ومديرة مكتب واشنطن في مجلس الشؤون الخارجية؛ ونائب وزير الخارجية لمراقبة التسلح والأمن الدولي، جون بولتون، نائب الرئيس السابق لمعهد الاقتصاد الأمريكي؛ ومساعد وزير الخارجية لشرق آسيا والمحيط الهادئ، جيمز كيللي، الذي شغل سابقاً منصب رئاسة منتدى المحيط الهادئ التابع لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (هونولولو)؛ ومساعد الوزير المعين لشؤون المنظمات الدولية، كيم هولمز، نائب الرئيس السابق لمؤسسة هيريتيج. وكذلك في البنتاغون، شغل بيتر دبليو. رودمان، وظيفته كمساعد لوزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي، بعد فترة قضاها كمدير لبرامج الأمن القومي في مركز نيكسون.

وبالإضافة إلى تزويد الإدارات الجديدة بالخبراء، تؤمن مؤسسات الفكر والرأي للرسميين المغادرين (مناصبهم في الحكومة) مواقع مؤسساتية يستطيعون فيها تشاطر ما اكتسبوه من خبرة وتبصر خلال خدمتهم في الحكومة، والاستمرار في لعب دور مؤثر في النقاش الملح حول السياسة الخارجية، وتشكيل نوع من مؤسسة ظل غير رسمية للشؤون الخارجية. وتنفرد الولايات المتحدة دون سواها بهذا "الباب الدوار"، وهو من مصادر قوتها. ففي معظم البلدان الأخرى، يجد المرء فصلاً حاداً بين الرسميين الحكوميين المحترفين وبين المحللين الخارجيين. ولكن الأمر ليس كذلك في أميركا. فقد ترأست مادلين أولبرايت، التي سبقت كولين باول كوزيرة للخارجية، في فترة من الفترات، مركز السياسة القومية. في حين أصبح نائبها السابق، ستروب تالбот، الآن رئيس مؤسسة بروكنغز - حيث عملت أنا سابقاً ككنايب للرئيس وكمدبر لدراسات السياسة الخارجية. وبمكنتني أن أشهد، بعد توزع حياتي المهنية بين الخدمة في الحكومة وبين مؤسسات الفكر والرأي، على ما يكتسبه المرء من تبصر من خلال الجمع بين الفكر والممارسة. فقد تنقلت، خلال ربع القرن الماضي، بين فترات من العمل في مجلس الأمن القومي، ووزارتي الدفاع والخارجية، وفي الكونغرس، وفترات أمضيته في بروكنغز، وفي المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية، ومجلس الشؤون الخارجية، ومؤسسة كارنيغي الوقفية.

جمع المحترفين

تؤمن مؤسسات الفكر والرأي لصانعي السياسة، إلى جانب الإتيان بأفكار جديدة وخبراء إلى الحكومات، حيزاً يتم فيه التوصل إلى تفاهم مشترك، إن لم يكن إلى إجماع، حول الخيارات السياسية بين من سمّاهم زميلي السابق في جامعة هارفرد، إرنست ماي، "جمهور السياسة الخارجية": أي صانعي الرأي العام ومصممي الذين جيء بهم من المهن المختلفة. ولا يمكن عادة لأي مبادرة كبرى في السياسة الخارجية أن تستمر ما لم تتمتع بقاعدة أساسية من التأييد الحاسم في أوساط جماعة المهتمين بالسياسة الخارجية. وقد كان مجلس العلاقات الخارجية، غير المتحزب لأي من الأحزاب أو الفئات، أكثر مؤسسات الفكر والرأي مهارة في القيام بدور الجمع هذا، إذ أنه يستضيف مئات الاجتماعات سنوياً في نيويورك، وواشنطن، والمدن الأميركية الكبرى الأخرى. وتوفر النشاطات التي تنظمها مؤسسات الفكر والرأي الكبرى للرسميين الأميركيين منابر غير حزبية لإعلان مبادرات جديدة، وشرح السياسة الحالية، وإطلاق بالونات الاختبار) لمعرفة ردود الفعل على أفكار جديدة). أما بالنسبة للشخصيات الأجنبية الزائرة، فأن فرصة المثول أمام جمهور مؤسسات الفكر والرأي البارزين تؤمن الوصول إلى أكثر القطاعات تأثيراً في مؤسسة السياسة الخارجية الأميركية.

إشراك الجمهور

وتساعد مؤسسات الفكر والرأي، حتى أثناء قيامها بالجمع بين النخبة، في إثراء الثقافة المدنية الأميركية الأوسع عن طريق تعريف مواطني الولايات المتحدة بطبيعة العالم الذي يعيشون فيه. وقد زاد تسارع وتيرة العولمة من أهمية وظيفة التواصل مع الجمهور هذه أكثر من أي وقت مضى. فمع ازدياد اندماج العالم أكثر فأكثر باتت الأحداث والقوى العالمية تطال حياة المواطن الأميركي العادي وتؤثر عليها.

وقد أصبح للمواطن الأميركي العادي حصة متنامية في السياسة الخارجية، سواء كانت القضية تتعلق بتأمين الأسواق الخارجية للصادرات الزراعية، أو بمكافحة انتشار الأمراض المعدية، أو بحماية برامج الكمبيوتر

الإلكترونية الأميركية ضد القرصنة في الخارج، أو بتأمين سلامة السواح الأميركيين في الخارج، أو بتأمين الحماية لمرافئنا ضد تسلل الإرهابيين. ويوفر ثمانون مجلساً للشؤون العالمية، منتشرة في أرجاء الولايات المتحدة، منتديات قيمة يمكن فيها لملايين البالغين وطلاب المدارس الثانوية أن يتناقشوا حول الأحداث الدولية. لكن مؤسسات الفكر والرأي الرسمية قد أصبحت هي أيضاً تحظى بشكل متزايد بمشاركة مواطني الولايات المتحدة العاديين. وقد أطلقت مؤسسة آسبن، في عام 1999، "مبادرة الترابط العالمي" التي تهدف إلى "بذل جهود على مدى عشر سنوات لإعلام الجمهور بصورة أفضل، ولتحفيز تأييده بصورة أكثر فعالية لأنواع الالتزامات الأميركية الدولية التي تتلاءم مع عالم مترابط تتكلم أجزاؤه بعضها على بعض".

سدّ هوة الاختلافات

وأخيراً، تستطيع مؤسسات الفكر والرأي لعب دور أنشط في السياسة الخارجية عن طريق رعايتها للحوارات الحساسة وتأمين وساطة فريق ثالث بين الأطراف المتنازعة. ولقد سهّل معهد السلام الأميركي لفترة طويلة، كجزء من المهمة المعهودة إليه من قبل الكونغرس، مفاوضات غير رسمية مثل "المسار رقم 2"، كما درّب الرسميين الأميركيين على أعمال الوساطة في الخلافات المستمرة منذ مدى طويل. وهناك مؤسسات أخرى أكثر تقليدية للفكر والرأي، وسّعت مهماتها للمشاركة بصورة نشطة في الدبلوماسية الوقائية وفي تدبير أمر النزاعات وحلها. وقد شرعت مؤسسة كارنيغي الوقفية، منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي، باستضافة سلسلة من الاجتماعات في واشنطن، جمعت بين القادة السياسيين ورجال الدين ورجال الأعمال وممثلي العمال والأكاديميين في جنوب إفريقيا ووجوه المعارضة (نظام الحكم العنصري في جنوب إفريقيا) في المنفى، وكذلك أعضاء في الكونغرس ومسؤولين في الحكومة الأميركية. وساعدت هذه الاجتماعات التي عقدت على مدى ثماني سنوات على إقامة أول حوار وعلى إيجاد أول تفاهم حول مستقبل جنوب إفريقيا خلال فترة انتقالية دقيقة. كذلك أطلق مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية مشاريع لتحسين العلاقات الإثنية بين سكان يوغوسلافيا السابقة، ولمدّ الجسور بين الانقسامات الدينية - العلمانية في إسرائيل، ولتسهيل الحوار اليوناني-التركي.

وتشكل هذه المبادرات غير الرسمية مشاريع حساسة. لكنها تتطوي على إمكانات كبيرة لإقامة السلام والمصالحة في المناطق الميالة إلى النزاع والعرضة له وفي المجتمعات التي مزقتها الحروب، إما من خلال كونها مكملة لجهود الحكومة الأميركية أو كبديل لها حيث يكون الوجود الرسمي الأميركي مستحيلاً. وبوسعها أن تخدم، في أحلك زوايا العالم، كعيون وآذان وحتى كضمير للولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية : نظرة تاريخية

بقلم دونالد أ. آبلسون

الأستاذ في دائرة العلوم السياسية بجامعة ويست أونتاريو



يقول دونالد آبلسون، أستاذ العلوم السياسية في جامعة ويست أونتاريو ومؤلف كتابين عن مؤسسات الفكر والرأي، إنه في حين أصبحت مؤسسات الفكر والرأي، في السنوات الماضية "ظاهرة عالمية"، فإن المؤسسات الأميركية تتميز عن نظيراتها في البلدان الأخرى بقدرتها على "المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صنع السياسة" وفي استعداد صانعي السياسة إلى العودة إليها للمشورة السياسية".

عندما بدأت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 تتوضح، تدافع المدراء التنفيذيون والصحفيون في شبكات التلفزة في الولايات المتحدة لإيجاد خبراء في السياسة يمكنهم الجواب عن سؤالين حرجين: لماذا هوجم اثنان من أكبر رموز القوة الاقتصادية والعسكرية الأميركية، مركز التجارة العالمي والبنتاغون؟ ومن هو المسؤول الأول عن تدبير وتنسيق هذه الأعمال الشنيعة؟

ومن أجل تزويد ملايين المشاهدين بالأجوبة عن هذه الأسئلة وغيرها، سارع الصحفيون إلى التفتيش في فهارس عناوينهم لإيجاد خبراء السياسة في العشرات من مؤسسات الفكر والرأي الأميركية. وسرعان ما أعطى تفتيشهم المحموم هذا نتيجة. والحقيقة أن خبراء السياسة في بعض مؤسسات الفكر والرأي الأميركية الرئيسية المعنية بالسياسة الخارجية كانوا قد بدأوا في الظهور على شاشات شبكات التلفزة الكبرى لإبداء آرائهم، حتى قبل بدء استيعاب الناس للصدمة الأولية لأخبار الحدث. وقد استمر تزايد ظهور البحاثة من مؤسسات الفكر والرأي في وسائل الإعلام خلال الأسابيع والأشهر التالية.

لم يتفاجأ الباحثون باستعداد مؤسسات الفكر والرأي للمشاركة بالطرفة الإعلامية المحيطة بأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، إذ كانوا قد شهدوا المشاركة النشطة والمتزايدة لهذه المؤسسات في عملية صنع السياسة. فما دامت مؤسسات الفكر والرأي تقوم بأعمال التطوير وإعادة التغليف والتسويق للأفكار لصانعي القرار وللجمهور، فلم يكن بإمكانها تفويت فرصة التعليق على أحد أكثر الأحداث مأسوية في تاريخ الولايات المتحدة المعاصر. غير أن التمكن من الوصول إلى وسائل الإعلام ما هو إلا واحدة من الاستراتيجيات العديدة التي تعتمد عليها مؤسسات الفكر والرأي لصوغ الرأي العام والسياسة العامة.

لست أقصد هنا أن أصف نشاطات مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة، أو تخمين مستوى النفوذ الذي قد تملكه أو لا تملكه هذه المؤسسات. بدلاً من ذلك، سوف استكشف بإيجاز تطوير وانتشار مؤسسات الفكر

الأميركية، وسوف أسلّط الضوء على الاستراتيجيات المختلفة التي تعتمد عليها للمساهمة في صنع القرار في ما يتعلق بالسياسة الخارجية. ونتيجة لذلك، سوف يتضح لماذا أصبحت مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة جزءاً متمماً للمشهد السياسي في البلاد، ولماذا يعود صانعو السياسة في الكونغرس، وفي الفرع التنفيذي للحكومة، كما في البيروقراطية الفيدرالية الأوسع، في كثير من الأحيان، إلى هذه المؤسسات لإسداء المشورة حول السياسة.

لمحة تاريخية موجزة عن مؤسسات الفكر والرأي الأميركية

البحّاثون الذين درسوا نمو وتطور مؤسسات الفكر والرأي الأميركية متفقون بوجه عام على أن الطبيعة اللامركزية جداً للنظام السياسي الأميركي، مضافةً إلى غياب الانضباط الحزبي الصارم، والتبرعات المالية الواسعة للمؤسسات الخيرية، قد ساهمت بدرجة كبيرة في تكاثر مؤسسات الفكر والرأي خلال ربع القرن الماضي. لكنه يبدو أنهم غير متفقين، مع الأسف، حول تاريخ إنشاء أول مؤسسة فكر ورأي في الولايات المتحدة، أو حول ما الذي يكوّن في الواقع مؤسسة كهذه. نتيجة لذلك، وبدلاً من محاولة التعريف المحدد لمؤسسات الفكر والرأي، وهي مهمة صعبة ومُحِبطة لشدة تنوع مجتمع هذه المؤسسات، اكتفى البحّاثون بتحديد الموجات أو الفترات الرئيسية لنموها. غير أنني سأتناول، في هذا المقال، مؤسسات الفكر والرأي التي لا تبغي الربح، وغير الحزبية (وهذا لا يعني أنها غير صبغة أيديولوجية)، والمتوجهة نحو الأبحاث، والتي تتضمن أهدافها الرئيسية التأثير في الرأي العام والسياسة العامة.

ثمة حاجة إلى بعض الملاحظات. أولاً، مع العلم أن عبارة "مؤسسة فكر ورأي" قد استخدمت لأول مرة في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى غرفة أو بيئة آمنة يستطيع علماء الدفاع والمخططون العسكريون الاجتماع فيها لمناقشة الأمور الاستراتيجية، إلا أن هذا الاستخدام الضيق لتلك العبارة قد اتسع منذ ذلك الحين ليصف قرابة 2,000 منظمة مقرها الولايات المتحدة وتعمل في ميدان التحليلات السياسية، وحوالي 2,500 مؤسسة أخرى مشابهة عبر العالم. عبارة مؤسسة الفكر والرأي قد تورد إلى الأذهان صورة منظمة مثل "راند" وهي إحدى أكبر مؤسسات الأبحاث الأميركية الخاصة بالسياسة الخارجية والدفاعية، والتي تعد أكثر من 1,000 موظف وتزيد ميزانيتها السنوية عن 100 مليون دولار؛ أو قد تستعمل هذه العبارة أيضاً لوصف ورشة عمل حول السياسة أكثر تواضعاً مثل "مؤسسة الدراسات السياسية" في واشنطن، وهي منظمة يقل عدد العاملين فيها عن أربعة وعشرين شخصاً وتتراوح ميزانيتها بين مليون ومليون دولار أميركي.

من المهم أن نتذكر، عندما ندون تاريخ مؤسسات الفكر والرأي الأميركية، وعلى الأخص تلك المعنية بدراسة السياسة الخارجية، التنوع الهائل للمجتمع الذي يضم هذه المؤسسات. ومن الضروري أيضاً أن ندرك أنه، في حين نجد لدى مؤسسات الفكر والرأي رغبة مشتركة في صوغ الرأي العام والتأثير في تفضيلات وخيارات صانعي القرار، فإن كيفية سعيها إلى ممارسة تأثيرها في السياسة تتوقف على رسالتها، ومواردها، وأولوياتها.

الجيل الأول: مؤسسات الفكر والرأي كمؤسسات أبحاث حول السياسة

بدأت الموجة الرئيسية الأولى لمؤسسات الفكر والرأي المتعلقة بالسياسة الخارجية في الولايات المتحدة بالظهور في بداية القرن الماضي، وإلى حد كبير، نتيجة لرغبة كبار المحسنين والمتقنين في خلق مؤسسات

يجتمع فيها البحاثة والقادة من القطاعين العام والخاص، لمناقشة القضايا العالمية والتداول بشأنها. بدأت ثلاث مؤسسات بنوع خاص بإثبات وجودها خلال العقود الأولى من القرن العشرين هي: مؤسسة "كارنيغي الخيرية للسلام العالمي" (1910)، والتي أنشأها قطب صناعة الفولاذ كارنيغي في مدينة بيتسبيرغ؛ ومؤسسة "هوفر" حول الحرب والثورة، والسلام (1919)، والتي أنشأها الرئيس الراحل هربرت هوفر؛ و"مجلس العلاقات الخارجية" (1921)، وهو مؤسسة تطورت من نادي عشاء شهري لتصبح إحدى أكثر مؤسسات السياسة الخارجية التي تحظى بالاحترام في العالم. وبدأت في ما بعد، مؤسستا فكر ورأي أخريان هما، "معهد الأبحاث الحكومية" (1916)، الذي اندمج لاحقاً مع مؤسستين أخريين لإنشاء "مؤسسة بروكنغز" (1927)، وهذه الأخيرة تعتبر أيقونة في واشنطن؛ و"معهد أميركان إنتربرايز لأبحاث السياسة العامة" (1943)، وهو مؤسسة فكر ورأي محافظة تحظى باحترام كبير، ركزت بمرور الزمن اهتماماً كبيراً على تشكيلة واسعة من القضايا الخارجية.

مؤسسات الفكر والرأي هذه وغيرها التي أنشئت خلال العقود الأولى من القرن العشرين، كانت ملتزمة تطبيق خبراتها العلمية على حشد من القضايا السياسية. وكما يقول كنت ويفر، الباحث في مؤسسة بروكنغز، فإن هذه المؤسسات أمثال مؤسسة كارنيغي الخيرية وبروكنغز، تعمل "كما لو كانت جامعات بلا طلاب" وتعطي أعلى الأولوية لإنتاج أبحاث أكاديمية من نوعية عالية. فهي تصدر الكتب، والمجلات، والمواد الأخرى التي تستهدف أنواعاً مختلفة من القراء. وعلى الرغم من أن البحاثة في هذه المؤسسات قد قدموا، في بداية عهدها، وفي بعض الأحيان، المشورة لصانعي السياسة، غير أن الهدف الأول لم يكن التأثير المباشر على القرارات السياسية، بل مساعدة وإعلام صانعي السياسة والجمهور بخصوص العواقب المحتملة لاتباع مجموعة من الخيارات في السياسة الخارجية. لقد نشأت جزئياً رغبة مؤسسات الفكر والرأي المتوجهة نحو الأبحاث السياسية في البقاء بعيداً عن العملية السياسية من التزامها الاحتفاظ باستقلاليتها الفكرية والمؤسسية، وهو أمر كان العديد من المؤسسات المعاصرة على استعداد للتضحية به.

الجيل الثاني: ظهور المتعاقدين مع الحكومة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت الحاجة إلى النصائح المستقلة حول السياسة الخارجية أكثر إلحاحاً بالنسبة لصانعي السياسة الأميركية. أصبح صانعو السياسة في واشنطن، الذين واجهتهم مسؤوليات متزايدة بسبب تحول البلاد إلى دولة عظمى مهيمنة في عالم ثنائي القطب بحاجة إلى الآراء المتبصرة والخبرات التي توفرها مؤسسات الفكر والرأي، والتي قد تساعد في تطوير سياسة أمن قومي متماسكة ومتناسقة وسليمة. وبحلول العام 1948، وجد صانعو السياسة من يلجأون له. في أيار/مايو 1948 تأسست مؤسسة "راند كوربوريشن" لتعزيز وحماية مصالح الولايات المتحدة الأمنية خلال العصر الذري.

إلى جانب سدّ الفراغ لدى مجتمع الأبحاث المختص بالسياسة الخارجية، فقد جاءت مؤسسة "راند" بمجموعة جديدة من مؤسسات الفكر والرأي، تلك المتعاقدة مع الحكومة، وهي مؤسسات للأبحاث السياسية ممولة على نطاق واسع من قبل الدوائر والوكالات الحكومية والتي استهدفت أبحاثها معالجة مشاغل معينة لصانعي السياسة. وسوف تؤثر مؤسسة "راند" في السنوات التي تلت في إنشاء العديد من المؤسسات المتعاقدة مع الحكومة، ومن بينها "معهد هدسون" (1961) و"معهد أيربان" (1968).

الجيل الثالث: نشوء مؤسسات الفكر والرأي الداعية لقضايا عامة

لم تبرز أي من مؤسسات الفكر والرأي في وسائل الإعلام خلال العقود الثلاثة الأخيرة أكثر مما برزت فيها المؤسسات المسماة مؤسسات الفكر والرأي الداعية لقضايا عامة. ان اعتماد هذه المؤسسات لأسلوب الجمع بين الأبحاث السياسية وتقنيات التسويق الجريئة، وهي وظيفة يشاركها فيها العديد من مجموعات المصالح، غيرت بشكل أساسي طبيعة ودور مجتمع مؤسسات الفكر والرأي عامةً. وخلافاً لمؤسسات الفكر التي قامت في الجزء الأول من القرن العشرين، التي كانت تمانع الانخراط في المناقشات السياسية، فقد رحبت مؤسسات الفكر والرأي الداعية لقضايا عامة، من ضمنها "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" (1962)، و"مؤسسة هيرييتج" (1973) و"معهد كاتو" (1977) "بالفرص السانحة للتأثير على كل من اتجاه ومضمون السياسة الخارجية. ومع ازدياد قدرات قطاع مؤسسات الفكر والرأي الأميركية على المنافسة، توصلت معظم مؤسسات الفكر والرأي إلى إدراك أهمية جذب انتباه عامة الناس وأذهان صانعي السياسة.

الجيل الرابع: مؤسسات الفكر والرأي الميراثية

أحدث نوع من مؤسسات الفكر والرأي الذي ظهر لدى مجتمع صنع السياسة الخارجية هو ما يشير إليه البعض بعبارة "المؤسسات الميراثية"، ومنها "مركز كارتر" في مدينة أطلنطا، و"مركز نيكسون للسلام والحرية" في واشنطن العاصمة، وهي مؤسسات فكر ورأي أنشأها رؤساء سابقون بنوون ترك أثر دائم لهم في السياسة الخارجية والداخلية. تنتج هذه المؤسسات تشكيلة واسعة من المطبوعات، وتنظم الحلقات الدراسية، وورش العمل، وتجري الأبحاث في عدد من الميادين السياسية.

ممارسة التأثير في السياسات: استراتيجيات مؤسسات الفكر والرأي الأميركية

تعمل مؤسسات الفكر والرأي في حقل تطوير وترويج الأفكار، وتُخصّص، على غرار شركات القطاع الخاص، موارد هامة جداً لتسويق منتجاتها. لكنها، خلافاً للشركات، لا تقيس مدى نجاحها على أساس هامش الربح (فهي في نهاية المطاف مسجلة كمنظمات مستقلة لا تبغي الربح)، بل على أساس درجة التأثير الذي لها في صوغ الرأي العام والسياسة. بهذا المعنى، باتت مؤسسات الفكر والرأي تشبه مجموعات المصالح أو مجموعات الضغط التي تتنافس مع المنظمات غير الحكومية على السلطة السياسية والاعتبار. ورغم الفوارق الظاهرة بين مؤسسات الفكر والرأي ومجموعات المصالح، فإن الميزات التي تميّز الاثنين قد أصبحت، مع الزمن، أقل تحديداً أكثر فأكثر.

تتباين مؤسسات الفكر والرأي بدرجة كبيرة من حيث الحجم، وعدد العاملين فيها، ومواردها المؤسسية، لكنها تعتمد جميعها، إلى حد ما، على القنوات العامة والخاصة لممارسة النفوذ السياسي. فمن أصل 2,000 مؤسسة في الولايات المتحدة، يعتبر ما يقارب 25 بالمئة منها مؤسسات مستقلة أو قائمة بذاتها. أما الأكثرية الواسعة منها فمرتبطة بدوائر الجامعات.

تعتمد مؤسسات الفكر والرأي، بصفتها العلنية، على جملة من الاستراتيجيات لإيصال وجهات نظرها إلى صانعي السياسة وعامة الناس. قد تشمل هذه الاستراتيجيات: عقد مؤتمرات عامة وحلقات دراسية لمناقشة مختلف قضايا السياسة الخارجية؛ وتشجيع البحاثة المقيمين لديها على إلقاء محاضرات في الجامعات، وأندية

الروتاري، الخ؛ والإدلاء بشهادات أمام اللجان التشريعية في الكونغرس؛ وتعزيز الظهور في المطبوعات ووسائل الإعلام الإلكترونية؛ ونشر البحوث؛ وإنشاء الصفحات والمواقع على شبكة الإنترنت.

أما بصفتهم الخاصة، فقد يسعى الخبراء في مؤسسات الفكر والرأي، إلى الانخراط في السياسة الخارجية عن طريق: قبول مناصب في الحكومة كوزراء، أو كنواب وزراء، أو غيرها من المناصب في الحكومة الفدرالية (والعديد من صانعي السياسة يعودون بعد انتهاء عملهم في الحكومة إلى مؤسسات الفكر والرأي أو يتخذون إقامة لهم فيها)؛ أو يخدمون بصفة مستشارين خلال الانتخابات الرئاسية، أو العمل في فريق عمل لانتقال المهام الرئاسية، أو في المجالس الاستشارية الرئاسية أو تلك التابعة للكونغرس. أو قد يقوم هؤلاء الخبراء بدعوة صانعي سياسة مختارين من وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، وكالة الاستخبارات المركزية، والوكالات الأخرى التي تجمع المعلومات للمشاركة في ورش عمل خاصة وحلقات دراسية؛ أو بتزويد صانعي السياسة في الكونغرس والفرع التنفيذي ومن خلاله الحكومة الأميركية بالتقارير السياسية الموجزة وبالدراسات المتصلة بها حول قضايا السياسة الخارجية الجارية. وهذه الأنشطة هي الصفة الملازمة لمؤسسة "هيريتيج"، والتي تُعتبر المؤسسة النموذجية لمؤسسات الفكر والرأي الداعية لقضايا عامة.

تقييم التأثير في السياسة: هل لمؤسسات الفكر والرأي الأميركية نفوذ؟

حتى مدة قريبة جداً، كان الباحثون والصحفيون يفترضون أن مؤسسات الفكر والرأي هي ظاهرة أميركية فريدة من نوعها، وأن تلك المتواجدة منها في واشنطن العاصمة وحولها لها نفوذ بشكل خاص. كلا الافتراضين بحاجة إلى تقييم. أولاً، على الرغم من أن الولايات المتحدة هي البلد الذي توجد فيه أكثر مؤسسات الفكر والرأي شهرة في العالم، إلا أن هذه المؤسسات قد برزت في عدد غير قليل من البلدان الأكثر تطوراً وفي البلدان النامية. ففي كندا، وبريطانيا، وألمانيا، وأستراليا، وفي الواقع في معظم بلدان أوروبا الشرقية والغربية، و عبر آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، صارت مؤسسات الفكر والرأي تحتل حيزاً أكثر بروزاً خلال السنوات الأخيرة. وقد أصبحت مؤسسات الفكر والرأي التي أسستها الجمعيات الخيرية، والشركات، والمنظمات الدولية كالبنك الدولي، والأحزاب السياسية ظاهرة عالمية.

إن ما يجعل مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة مؤسسات فريدة من نوعها، إلى جانب عددها الكبير، هو المدى الذي بلغه العديد منها في انخراطه النشط في عملية صنع السياسة. باختصار، إن ما يميز مؤسسات الفكر والرأي الأميركية عن نظيراتها في أنحاء العالم الأخرى، لا علاقة له بمدى تمويل بعضها الجيد. بل ما يميزها هو مقدرة مؤسسات الفكر والرأي الأميركية على المشاركة مباشرة وبصورة غير مباشرة في صنع السياسة، ورغبة صانعي السياسة في العودة إليها للحصول على المشورة السياسية، الأمر الذي قاد بعض الباحثين إلى الاستنتاج أن مؤسسات الفكر والرأي الأميركية لديها الأثر الأكبر في صوغ السياسة العامة.

من المؤسف ان القليل جداً من الباحثين قد نظر عن كثب إلى الطريقة التي يتم فيها التأثير في السياسة، وإلى العقبات المتعددة التي ينبغي تجاوزها لقياس أو تقييم نفوذ مؤسسات الفكر والرأي. من المهم، على أقل تقدير، الإدراك بأن هذه المؤسسات تمارس أنواعاً مختلفة من النفوذ وعلى مراحل متعددة من دورة صنع السياسة. وفي حين تُظهر بعض مؤسسات الفكر والرأي مثل "معهد إنتربرايز" و"مؤسسة هيريتيج" فعالية في المساعدة على تأطير مناقشات سياسية معينة، كالتقاش الدائر حالياً حول الدفاع بواسطة الصواريخ، فإن مؤسسات فكر

ورأي أخرى، من ضمنها "مؤسسة راند" تُظهر نفوذاً أكبر في العمل عن كثب مع صانعي السياسة لأجل تقدير تكاليف وفوائد تطوير تكنولوجيات سياسية جديدة.

وإذ يتواصل ازدياد عدد مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة وعبر المجتمع الدولي، سيكون هناك ميل إلى الاستنتاج أن نفوذها في صعود. لكن، قبل التوصل إلى هذه النتيجة، يحتاج الباحث والصحفيون إلى التنبّه أكثر إلى كيف ساهمت مؤسسات الفكر والرأي في مناقشات معيّنة حول السياسة الخارجية، واما إذا كان صانعو السياسة في الفروع المختلفة للحكومة، وفي الدوائر والوكالات الحكومية الأخرى قد أعاروا نصائح تلك المؤسسات الاهتمام. عندها فقط يمكن إبداء ملاحظات أكثر صواباً حول دور وتأثير هذه المؤسسات.

لقد ظهرت مؤسسات الفكر والرأي كلاعب ظاهر، وفي العديد من الحالات، كلاعب هام في مجتمع صانعي السياسة. غير أن انتشارها بأعداد كبيرة يشير إلى ثقافة ومجتمع وسياسات الولايات المتحدة أكثر مما يدلنا على مدى تأثير هذه المجموعة المتنوعة من المنظمات في بيئة صنع السياسة والقرارات السياسية المحددة. ومما لا شك فيه أن هذه المؤسسات قادرة على المساهمة، وقد قدمت مساهمات قيمة، في سياسة أميركا الخارجية والداخلية. أما المسائل التي لا يزال الباحث يتعاملون معها، فتدور حول مدى التأثير الذي تتمتع به هذه المؤسسات وبأي طرق محددة.. الأجوبة عن تلك الأسئلة وغيرها سوف تسمح بقطع بعض المسافة اللازمة لتوفير تبصّر إضافي في دور ووظيفة هذه المؤسسات وموقعها في عملية صنع السياسة الأميركية.

مؤسسات الفكر والرأي وتخطي السياسة الخارجية لحدود الأوطان

بقلم جيمس ج. ماكغان

الباحث الكبير في معهد أبحاث السياسة الخارجية



يقول جيمس ج. ماكغان، الباحث الرئيسي في معهد أبحاث السياسة الخارجية، ورئيس شركة "ماكغان وشركاه" إن "صانعي السياسة يعتمدون أكثر فأكثر على المنظمات المستقلة لأبحاث السياسة العامة، والتي تعرف بـ "مؤسسات الفكر والرأي" من أجل توفير معلومات وتحليلات آنية قابلة للفهم، موثوقة، سهلة المنال، ومفيدة. ويضيف، أن التحدي الذي تواجهه الألفية الجديدة "هو تسخير المخزون الكبير للمعارف، والمعلومات، والطاقت المترافقة معها والمتواجدة لدى منظمات أبحاث السياسة الخارجية لتعم كل منطقة من العالم".

نعيش أوقاتاً مضطربة حيث الثابت الوحيد هو التغيير، وحيث ما كان يبدو أمراً لا يُصدق قد أصبح الآن واقعاً مظلماً، وحيث الخط الفاصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية قد أمسى أقل وضوحاً أكثر فأكثر. إن عود وأخطار العولمة قد غيرت نظرتنا إلى العلاقات الدولية وفتحت عملية صنع السياسة لتشكيلة جديدة من اللاعبين، ولبرامج العمل، ولنتائجها. كانت العلاقات الخارجية في الماضي ميداناً حصرياً للدبلوماسيين، والبيروقراطيين، والدول، لكنه أصبح على صانعي السياسة اليوم، عندما يعتمدون إلى صياغة السياسة الخارجية، أن يأخذوا في الحسبان تشكيلة منوعة من اللاعبين الدوليين تضم منظمات مثل محطة سي إن إن والجزيرة، والحملة الدولية لحظر الألغام، ومنظمة غرينبيس للبيئة، ومصرف دويتشه بنك، ومنظمة القاعدة، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). صحيح أن هؤلاء اللاعبين لم يأتوا كنتيجة للعولمة، لكن هذه الأخيرة قد وفرت لهم السلطة. عندما نتذكر واقعاً بسيطاً بأنه في سنة 1950 لم تكن هناك أكثر من 50 دولة وعدد محدوداً من المنظمات المرتبطة بالحكومات وغير الحكومية عاملة في العالم، نبدأ بفهم التعقيد والتحدي الفريد الذي يواجهه صانعي السياسة عندما يحاولون صياغة سياسة خارجية فعالة. أما التحديات بالنسبة لصانعي السياسة في الولايات المتحدة، فإنها أكثر تشبيهاً للزيمية نظراً للموقع أميركا كدولة عظمى، ولالتزاماتها العالمية، ولمجموعة اللاعبين، وللقضايا العابرة لحدود الأوطان التي عليها أن تواجهها يومياً.

في هذا العالم الذي يزداد تعقيداً وترابطاً، والغني بالمعلومات، تواجه الحكومات ويواجه صانعو السياسة مشكلة مشتركة تكمن في استخدام معارف الخبراء للتأثير في صنع القرارات الحكومية. يحتاج صانعو السياسة إلى معلومات أساسية عن العالم والمجتمعات التي يحكمونها، وحول كيفية عمل السياسات الحالية والسياسات البديلة الممكنة، وكلفتها، وعواقبها المحتملة.

بالنسبة لصانعي السياسة في العديد من البلدان، ليس غياب المعلومات هو ما يواجه السياسيين والرسميين الحكوميين، بل هو السيل العارم من المعلومات والأوراق. الحقيقة أن صانعي السياسة غالباً ما يجدون أنفسهم

محاصرين بمعلومات تفوق ما يستطيعون استخدامها: شكاوى الناخبين، والتقارير من الوكالات الدولية أو من منظمات المجتمع المدني، والنصائح من البيروقراطيين، وأوراق تحديد المواقف من جماعات الضغط (اللوبيات) أو مجموعات المصالح، شروحات وعرض مشاكل البرامج الحكومية الجارية في وسائل الاعلام الشعبية وكذلك الوسائل المقتصرة على النخبة من الناس. المشكلة تكمن في أن هذه المعلومات قد تكون غير منتظمة التنسيق وغير موثوقة و/أو تشوبها المصالح الخاصة للذين ينشرونها. وقد تكون بعض المعلومات تقنية لدرجة لا يستطيع معها صانعو السياسة من غير الاختصاصيين فهمها أو استخدامها. وقد تكون بعض هذه المعلومات غير عملية سياسياً، أو مالياً، أو إدارياً، أو أنها تتعارض مع مصالح صانعي السياسة الذين يترتب عليهم اتخاذ قرارات تستند إلى معلومات يشعرون أنها أقل من كافية في أحيان كثيرة. وقد تكون معلومات أخرى غير مفيدة لأنها تختلف بشكل جذري عن المشهد العالمي أو عن أيديولوجية الذين يتلقونها. وفي البلدان النامية والبلدان التي تمر بطور انتقالي كثيراً ما تغيب المعطيات اللازمة لاتخاذ قرارات صائبة، وتبقى هناك حاجة لجمعها وتحليلها ووضعها في شكل يسمح للبرلمانيين والبيروقراطيين باستخدامها.

في السياسة، لم تعد المعلومات قابلة للتحويل إلى سلطة ما لم تأت في شكل صحيح، أو في الوقت المناسب. فالحكومات وصانعو السياسة يتحركون لالتقاط اللحظة المؤاتية لأن القوى الاجتماعية والسياسية المعنية قد أصبحت متنازعة أو مترافقة مع بعضها البعض، أو لأن أزمة طارئة، تجبرهم على القيام بعمل ما. وفي كلا الحالتين، يتحركون بسرعة ويتخذون قرارات مستندة إلى ما هو متوفر من معلومات والتي قد لا تقود دائماً إلى سياسة أفضل اطلاعاً. باختصار، يتطلب صانعو السياسة وغيرهم من الذين تهمهم عملية صنع السياسة معلومات آنية، وقابلة للفهم، وموثوقة، وسهلة المنال، ومفيدة.

هناك العديد من المصادر المحتملة لتلك المعلومات، من ضمنها: الوكالات الحكومية، والبحاث المرتبطون بالجامعات، ومراكز الأبحاث، والشركات الاستشارية التي تبغي الربح، والمنظمات الدولية. وفي البلدان حول العالم، يتحول السياسيون والبيروقراطيون أكثر وأكثر صوب مجموعة من المؤسسات المتخصصة لتلبية حاجاتهم. لقد استجابت منظمات الأبحاث والتحليلات في السياسة العامة، والمعروفة عموماً بـ "مؤسسات الفكر والرأي"، لحاجة صانعي السياسة غير المحدودة إلى المعلومات والتحليلات المنتظمة المتصلة بالسياسة. لقد قادت الحاجة إلى هذه المعلومات إلى إنشاء أولى مؤسسات الفكر والرأي هذه، وهي "المعهد الملكي للشؤون الدولية" (1920)، و"مؤسسة كارنيغي الخيرية للسلام العالمي" (1910)، ومعهد "كيل للاقتصاد العالمي" (1914)، و"مؤسسة بروكنغز" (1916)، وذلك في الجزء الأول من القرن العشرين، وهي لا تزال حتى اليوم القوة الدافعة الأولى وراء تكاثر منظمات الأبحاث في السياسة العامة. لقد ساعدت الحركة الدولية للمجتمعات المدنية أيضاً على تحفيز الاهتمام بمؤسسات الفكر والرأي كمصدر بديل للمعلومات حول قضايا ذات اهتمام دولي، وقومي، ومحلي، وبصفتها ناقداً محتملاً لسياسات الحكومات القومية والمنظمات الدولية قادراً على التحدث بصوت موضوعي مستقل حول الحكومات ومجتمع الأعمال⁽¹⁾.

خلال معظم القرن العشرين، كانت مؤسسات الفكر والرأي المستقلة المعنية بالسياسة العامة، والتي قامت بالأبحاث وأعطت النصح حول السياسة العامة، ظاهرة تنظيمية تأسست في بادئ الامر في الولايات المتحدة، مع عدد أقل بكثير منها في كندا وأوروبا الغربية. صحيح أن لمؤسسات الفكر والرأي وجوداً منذ بعض الوقت

في اليابان، لكنها تفتقر بشكل عام إلى الاستقلالية نظراً لعلاقتها الوثيقة بالوزارات الحكومية أو الشركات. (2) وقد حدث تكاثر حقيقي في مؤسسات الفكر والرأي حول العالم ابتداءً من الثمانينات من القرن الماضي كنتيجة لقوى العولمة، ولنهاية الحرب الباردة، وظهور المشاكل العابرة لحدود الأوطان. إن ثلثي جميع هذه المؤسسات القائمة حالياً قد تأسس بعد سنة 1970، كما أن أكثر من نصفها تأسس منذ سنة 1980.

يظهر تأثير العولمة على حركة مؤسسات الفكر والرأي أكثر ما يظهر في مناطق مثل إفريقيا، وأوروبا الشرقية، وآسيا الوسطى، وأجزاء من جنوب شرق آسيا، حيث قام المجتمع الدولي بجهود مُنسقة لدعم إنشاء منظمات مستقلة لأبحاث السياسة العامة. وشددت دراسة أعدّها مؤخراً برنامج مؤسسات الفكر والرأي والمجتمعات المدنية، التابع لمعهد أبحاث السياسة الخارجية، على أهمية هذه الجهود وقام بتوثيق يشير إلى أن أغلبية مؤسسات الفكر والرأي في هذه البلدان قد تم إنشاؤها خلال السنوات العشر الأخيرة. هناك اليوم أكثر من 4500 من هذه المؤسسات حول العالم. كما أن العديد من هذه المؤسسات الأرسخ، حيث أنها تأسست خلال الحرب الباردة، يركّز اهتمامه على الشؤون الدولية، والدراسات الأمنية، والسياسة الخارجية.

هناك مؤسسات فكر ورأي تقريباً في كل بلد يزيد عدد سكانه عن بضعة ملايين ويحوز على الحد الأدنى من الحريات. خلال معظم القرن العشرين، تم تأسيس الأكثرية الكبرى من مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة. أما اليوم، ولأول مرة، يفوق عدد هذه المؤسسات في العالم عددها في الولايات المتحدة. (3) تعمل مؤسسات الفكر والرأي الآن في تشكيلة متنوعة من الأنظمة السياسية، وتتعاظم مجموعة من النشاطات التي لها صلة بالسياسة، وتحتوي على تنوع من المؤسسات لها أشكال تنظيمية متباينة. وحيث تقوم جميع هذه المؤسسات بنفس الوظيفة الأساسية، أي تزويد المعارف والخبرات للتأثير في عملية صنع السياسة، فإنها لا تتمتع كلها بنفس الدرجة المالية، والفكرية، والاستقلالية القانونية. فالتحدي الذي يواجه جميع مؤسسات الفكر والرأي يتعلق بكيفية بلوغ واستدامة استقلاليتها للتمكن من قول "الحقيقة لأصحاب السلطة". (4)

بعد أخذ الفوارق النسبية في الأنظمة السياسية والمجتمعات المدنية بعين الاعتبار، قمت بتطوير الفئات التالية بمثابة محاولة للحصول على كافة تشكيلات مؤسسات الفكر والرأي القائمة في يومنا هذا (راجع الجدول المرفق) بإمكانك أن تجد في الولايات المتحدة كل نوع من أنواع منظمات السياسة العامة، في حين تميل باقي دول العالم لأن يكون لديها مؤسسات أقل تنوعاً وأكثر تحديداً لمجالاتها. تقع المؤسسات خارج الولايات المتحدة ضمن ثلاث فئات رئيسية، أي تلك المرتبطة بالجامعات، أو بالحكومات، أو بالأحزاب، وهي لا تنحصر للتمتع بنفس الدرجة من الاستقلالية الذاتية التي تتمتع بها نظيراتها الأميركية.

أصبحت مؤسسات الفكر والرأي، بغض النظر عن هيكليتها، جزءاً دائماً من المشهد السياسي لدرجة أنها أصبحت الآن جزءاً لا يتجزأ من العملية السياسية في العديد من البلدان. قامت هذه المؤسسات على أنواعها بالعديد من الوظائف المختلفة التي تضم:

- القيام بالأبحاث والتحليلات حول المشاكل السياسية.
- تقديم المشورة حول الهموم السياسية العاجلة.
- تقييم البرامج الحكومية.

- تفسير السياسات للوسائل الإعلامية الإلكترونية والمطبوعة، وبذلك يسهل على عامة الناس تفهمها وكسب الدعم للمبادرات السياسية.
- تسهيل إنشاء "شبكات للقضايا" تُشرك تشكيلة متنوعة من اللاعبين السياسيين يجتمعون على أساس مؤقت حول قضية سياسية أو مشكلة معينة.
- تأمين مخزون من الخبراء لتزويد الحكومة بالموظفين الأساسيين عند تغيير الحكم .

بينما لم تنظر المؤسسة السياسية دائماً إلى مؤسسات الفكر والرأي كأمر حسن لا تشوبه شائبة، فإن هذه المؤسسات كان لها، على الرغم من ذلك، تأثير إيجابي أكثر مما هو سلمي على العملية السياسية. وهذا واضح بنوع خاص في العديد من البلدان النامية والبلدان المارة في طور انتقالي حيث خدمت مؤسسات الفكر والرأي كحافز للتغيير ساعد في تحوّل المشهد السياسي وأنشأ مجتمعاً مدنياً نابضاً بالحياة.

وبينما تختلف التقاليد التاريخية والسياسية في مناطق العالم الأخرى بشكل كبير عن تقاليد الولايات المتحدة، وبينما تكون لكل دولة تشكيلتها الخاصة من المشاكل والاحتياجات السياسية، فإن بالإمكان أخذ بعض الدروس المفيدة من التجربة الأميركية. فأصول ثقافة مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة مرتبطة بتقاليد العصر التقدمي الأميركي القائم على الجمعيات الخيرية، وبالفصل الحاد بين فروع الحكم التشريعية والتنفيذية، وضعف الأحزاب السياسية، وتعلق الناس بالانفتاح والاستقلالية، وميل عامة الناس والرسميين المنتخبين إلى الوثوق بالقطاع الخاص لإقامة ارتباط بيني مع الحكومة وتقديم العون لها. تتضافر هذه العناصر سوية لتزِيل معظم الحواجز بوجه مُحللي السياسة والأيديولوجيين والمؤسسات المتعاقدة الراغبة في دخول سوق الأفكار، كما للمساهمة في عملية صنع السياسة. وأخيراً، ازدادت أهمية مؤسسات الفكر والرأي لأن هناك اعتقاداً بأن كثيراً ما تكون هذه المؤسسات قادرة على القيام بما لا تستطيع البيروقراطيات الحكومية القيام به.

تتميز مؤسسات الفكر والرأي تحديداً بأنها:

- موجّهة بفعالية نحو المستقبل أكثر من موظفي الأبحاث الحكوميين الذين يعملون في بيئة نادرًا ما تكافأ فيها جهود الابتكار المؤثر.
- مرشحة أكثر لتوليد برامج عمل سياسية معاد تشكيلها، في حين يعتمد البيروقراطيون على بيئة تؤمن الحد الأقصى من الأمن توفرها إجراءات العمل المعتمدة قياسياً للحكومة.
- أكثر قدرة على تسهيل التعاون بين المجموعات المنفصلة من البحاثة لأجل بلوغ هدف مشترك حيث لا مصلحة ضالعة ودائمة لهذه المؤسسات في أي مجال معين .

علاوة على ذلك، تساعد مؤسسات الفكر والرأي في صنع التآلف الفكري الذي ينتج عن إزالة الحواجز البيروقراطية، وذلك لأنها:

- أكثر قدرة من الوكالات الحكومية على نشر أبحاث السياسة الملائمة داخل الحكومة وخارجها وإيصالها إلى النخب السياسية، ووسائل الاعلام، وعامة الناس.
- مجهزة بصورة أفضل للتعامل مع الطبيعة المتشابكة بمسائل السياسة العالمية.

- أكثر قدرة على جمع وإشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية صنع السياسة.
- أكثر قدرة على تأمين الترابط والتداخل في العملية السياسية، بدءاً من جمع المعطيات ووصولاً إلى تكوين المعرفة/السياسة.
- أكثر قدرة على ابتكار وسائل تطبيق السياسات من البيروقراطيات الحكومية التي قد تكون مقسمة داخلياً على دوائر ومجالات اختصاص متعددة .

على الرغم من جهود بعض البحاثة وصانعي السياسة في معرفة احتمالات نقل أسلوب عمل مؤسسات الفكر والرأي الأميركية المستقلة إلى مناطق وبلدان العالم الأخرى، فقد سعى العديد من صانعي السياسة ومجموعات المجتمع المدني حول العالم إلى خلق مؤسسات فكر ورأي مستقلة فعلاً، وقائمة بذاتها، لمساعدة حكوماتهم على التفكير. وإذا كان نقل نموذج مؤسسة بروكنغز ورائد كوربوريشن أو مؤسسة هيريتيج إلى البلدان والثقافات السياسية الأخرى موضع نقاش، فإن الحاجة والرغبة في تكرار الاستقلالية والنفوذ الذي تتمتع به هذه المؤسسات تبقى غير قابلة للاعتراض.

إن انتقال حركة مؤسسات الفكر والرأي عبر حدود الأوطان أو تدويلها كثيراً ما لقي التشجيع من قبل مجتمع المانحين الدوليين والمؤسسات الخاصة في الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان. وإلى جانب تدفق الأموال الدولية إليها، تمّ أيضاً تدويل الأفراد العاملين في هذه المؤسسات. فالبرامج التي تديرها مؤسسات مثل مؤسسة بروكنغز ومؤسسة كارنيغي الخيرية للسلام العالمي، والمعهد القومي لتقدم الأبحاث، ومركز وودرو ويلسون الدولي للبحاثة، وصندوق مارشال الألماني، ومؤسسة أطلس للأبحاث الاقتصادية وغيرها من المنظمات، توفر الفرص لأعضاء مؤسسات الفكر والرأي، والجامعات لتطوير الاقتصادات النامية وتلك المارة في طور انتقالي لاستشارة نظرائهم ولتتمكنوا من تبادل المعلومات والأفكار حول القضايا الدولية والتعرف إلى أفضل الطرق لتكوين واستدامة منظمات مستقلة للسياسة العامة.

قامت مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة بنشاط حثيث لتصدير باحثيها وأساليبها في التحليلات السياسية وفي الهيكليات التنظيمية، إلى البلدان الأخرى. فقد روج كل من معهد أوربان ومؤسسة هيريتيج، ومعهد أبحاث السياسة الخارجية، ومعهد هدسون بنشاط لنهجهم الخاص بالتحليل السياسي لمجموعات مختلفة في إفريقيا، وآسيا، وأوروبا الشرقية، والاتحاد السوفياتي السابق. وقد ذهب بعض المؤسسات مثل معهد أوربان ومؤسسة كارنيغي الخيرية ومؤسسة هيريتيج إلى حد تأسيس مؤسسات تابعة لها ما وراء البحار.

إن التقدم الذي شهدته أنظمة الاتصالات والمواصلات البعيدة المدى قد وسّع كثيراً مجال وتأثير التعاون بين المؤسسات والباحثة. وتتم المبادلات الثنائية والمتعددة الأطراف يومياً بفضل التقدم التكنولوجي الذي يتيح للعاملين في مؤسسات الفكر والرأي الاتصال ببعضهم البعض والعمل بفعالية أكثر عبر الحدود الدولية. وتتيح شبكة الإنترنت لمؤسسات الفكر والرأي حول العالم الاتصال فيما بينها بطريقة لم يكن حتى التفكير بها واردة قبل بضع سنوات. وتقام الآن ندوات دولية، ومؤتمرات، ومناقشات بصورة منتظمة على شبكة الإنترنت العالمية. وأصبحت مشاريع الأبحاث التعاونية التي يعمل فيها باحثة من 20 بلداً أو أكثر، أمراً عادياً اليوم. لقد عقدت مؤسسات مثل برنامج السياسة العالمي التابع لمؤسسة كارنيغي الخيرية للسلام الدولي، وشبكة التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي، وشبكة السياسة العامة الدولية التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج المجتمعات المدنية

ومؤسسات الفكر والرأي التابع لمعهد أبحاث السياسة الخارجية، شراكة مع مؤسسات للفكر والرأي حول العالم في محاولة لإنشاء شبكات عالمية تقوم بتحليل القضايا الدولية، وتحاول صوغ السياسات الخارجية والتأثير في برامج وألويات المؤسسات الدولية. علاوة على ذلك، تم تنظيم عدد مماثل من الشبكات الإقليمية في أوروبا (شبكة السياسات الانتقالية، وشبكة جمعية الدراسات السياسية عبر أوروبا، وشبكة الشراكة من أجل السلام)، وفي آسيا (شبكة معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية التابع لرابطة دول جنوب شرق آسيا)، وفي إفريقيا (شبكة المؤسسة الإفريقية لبناء القدرات)، وفي أميركا اللاتينية (شبكة مؤسسة أطلس) لأجل تحقيق الأهداف نفسها.

لقد كان نمو منظمات أبحاث السياسة العامة خلال العقد الأخيرين أشبه بالانفجار. لم يزد عدد هذه المنظمات فحسب بل إن مجال وتأثير عملها قد اتسع بصورة دراماتيكية. مع هذا، تبقى الطاقة الكامنة لمؤسسات الفكر والرأي في دعم واستدامة الحكومات الديمقراطية والمجتمعات المدنية حول العالم بعيدة عن النضوب. والتحدي الذي تطرحه الأفقية الثالثة يكمن في القدرة على تسخير المخزون الكبير من المعارف، والمعلومات، والطاقت الترابطية المتوفرة لدى منظمات أبحاث السياسة العامة في كل مناطق العالم. ومن الضروري أن تقوم وزارة الخارجية الأميركية والوكالات الدولية الأخرى التابعة للحكومة الأميركية، باتخاذ خطوات سريعة للعمل مع، ومن خلال، مؤسسات الفكر والرأي، لأجل المساعدة في تطوير ودعم شبكة عالمية من مؤسسات دراسة السياسة تتعدى الحواجز المادية والسياسية، والانضباطية في سعيها إلى إيجاد الحلول لبعض المشاكل الناشئة والمستعصية على السياسة في أيامنا هذه.

(1) راجع جيمس ج. ماكغان وكنت ر. ويفر، المحررين، *مؤسسات الفكر والرأي والمجتمعات المدنية: حفازة للأفكار والعمل؛ منشورات ترانز أكشن 2000*. راجع أيضاً جيفري تلغارسكي ومايكو أوينو، مقدمة: *مؤسسات الفكر والرأي واليابان المتغير، محررين، مؤسسات الفكر والرأي في المجتمع الديمقراطي: صوت بديل* (واشنطن العاصمة : معهد أوربان، 1996)، ص 3.

(2) تلغارسكي وأوينو، "مقدمة"، ص 2.

(3) تشير المعطيات التي تم جمعها مؤخراً من قبل برنامج أوربان ومؤسسات الفكر والرأي التابع لمعهد أبحاث السياسة الخارجية إلى أن هناك 4500 مؤسسة فكر ورأي عبر العالم، منها 1500 مؤسسة تقريباً قائمة في الولايات المتحدة.

(4) ويلدافسكي، آرون، *(قول الحقيقة للسلطة: فن وحرفة تحليلات السياسة)* بوسطن : ليتل، بروان وشركاهم، 1979.

كيف تعمل مؤسسات الفكر والرأي

مؤسسة بروكنغز: كيف تعمل مؤسسات الفكر والرأي

بقلم ستروب تالبوت

رئيس مؤسسة بروكنغز



يقول ستروب تالبوت، رئيس مؤسسة بروكنغز، إن هدف مؤسسة بروكنغز، وهو هدف جميع مؤسسات الفكر والرأي الأخرى، هو "تزويد العاملين في الوسط السياسي بتحليلات واستنتاجات لاستخدامها كقاعدة لتطوير سياسات جديدة، ولتعديل أو إنهاء العمل بسياسات قائمة". ويضيف: "إن أكثر مهماتنا صعوبة هو التحديد المبكر للقضايا الجديدة والهامة التي سوف تواجه بلادنا والعالم في المستقبل" ومن ثم لفت نظر صانعي السياسة وعامة الناس إليها .

إن الأفكار هي المواد الأولية الخام التي تعمل من خلالها مؤسسات الفكر والرأي. فمؤسسات الفكر والرأي - وبعبارة أنسب هيئات أبحاث السياسة العامة - تُقيّم صحة ومنفعة الأفكار التي تُشكّل قاعدة أي سياسة، وتُطوّر أفكاراً جديدة قد تقوم عليها السياسات في المستقبل. وقد وصف جيمز آن سميث، المؤرخ الذي ألف عدداً من الكتب حول مؤسسات الفكر والرأي، هذه المؤسسات، في عنوان أحد كتبه، بـ"وسطاء الأفكار".

ومؤسسة بروكنغز هي إحدى أقدم مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة. وقد انبثقت مؤسسة بروكنغز الحالية عن مؤسسة الأبحاث الحكومية التي تأسست في واشنطن سنة 1916 على يد رجل أعمال ومحسن من مدينة سانت لويس يدعى روبرت بروكنغز، والذي أسس لاحقاً منظمين متصلين ببروكنغز هما مؤسسة الاقتصاد، وكلية الدراسات العليا للاقتصاد وشؤون الحكم.

وقد أسس روبرت بروكنغز تلك المنظمات لأنه رأى أن مؤسسات الأعمال كانت تستفيد في الجزء الأول من القرن العشرين المجالين العلميين الحديثين نسبياً، الأبحاث الاقتصادية والإدارة التنظيمية، واعتقد أن الحكومة يمكنها أن تستفيد منها هي أيضاً. وقد تمّ دمج منظمات الأبحاث الثلاث هذه سنة 1927 لتشكّل مؤسسة بروكنغز التي ركزت في بداية الأمر على السياسة الداخلية والاجتماعية والاقتصادية. ولم تضيف الدراسات الدولية إلى برنامج أبحاث بروكنغز إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

وتتشكل مؤسسة بروكنغز من ثلاثة ميادين رئيسية للأبحاث: دراسات السياسة الخارجية، والدراسات الاقتصادية، ودراسات شؤون الحكم، علماً أن هذا التمييز بين الدوائر يقل وضوحاً بشكل متزايد مع تناول المؤسسة القضايا التي تتشابه فيها المعارف والعلوم المختلفة، وهي القضايا التي تشكل الصفة المميزة لعالم

العولمة الذي نعيش فيه. كما تضم هيكلتنا التنظيمية أيضاً عدة مراكز أبحاث تُركز اهتمامها على مناطق مثل الشرق الأوسط، أو على قضايا وظيفية مثل سياسة التعليم.

قال روبرت بروكنغز في أحد الأيام: "إن أساس جميع نشاطات بروكنغز هو الاعتقاد بضرورة وضع أطر دقيقة صحيحة ومتجردة للقضايا، وتقديم الأفكار دون إيديولوجيا." وقد زودت مؤسسة بروكنغز، منذ أيامها الأولى، صانعي السياسة وعامة الناس بأبحاث قابلة للتطبيق في التوقيت المناسب، تستهدف استنباط الحلول لأكثر التحديات التي تواجه الولايات المتحدة تعقيداً. وقد لعبت الأفكار الواردة من بروكنغز، خلال العقود الماضية، دوراً أساسياً في حملات التعبئة والحشد للحريين العالميتين الأولى والثانية؛ وفي تكوين العملية اللازمة لإنشاء موازنة الحكومة الفدرالية، ونظام الخدمة المدنية، والضمان الاجتماعي؛ وفي تطوير مشروع مارشال؛ وفي التحكم بالأسعار خلال الحرب العالمية الثانية؛ وفي استخدام العقوبات لمعاقبة الدول المارقة والضغط عليها؛ وفي تنظيم مجلس الأمن القومي وهيكلية السياسة الخارجية والدفاعية الأخرى؛ وفي الالتزام بتعزيز التنمية في البلدان الأكثر فقراً؛ وفي تطوير سياسة الولايات المتحدة إزاء روسيا في فترة ما بعد العهد السوفييتي؛ إضافةً إلى العديد من السياسات الأخرى.

وقد تمت، عقب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، إعادة تركيز الأبحاث لدينا لتوجيهها بشكل أكبر نحو إنتاج الأفكار والتصورات التي ستقود إلى تطوير أو إعادة النظر في السياسات المتصلة بالعلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي؛ والتوازن الصحيح بين التيقظ في مواجهة الإرهاب وحماية الحريات المدنية؛ والنزاع بين إسرائيل والفلسطينيين؛ والحاجة إلى تعديل الدبلوماسية التقليدية التي تقوم على العلاقات بين الدول لكي تأخذ بالاعتبار الأطراف الجدد من خارج إطار الدولة؛ والنقاش حول الحرب الاستباقية أو الوقائية للتصدي لتهديدات الإرهابيين والدول التي تساند الإرهاب؛ وتطوير استراتيجية دولية طويلة الأمد لعالم ما بعد الحرب الباردة؛ ومستقبل الرقابة على التسليح؛ وقضية نظام الدفاع بواسطة الصواريخ.

وقد خلص أندرو ريتش، أستاذ العلوم السياسية الذي درس موضوع مؤسسات الفكر والرأي، في تقرير أعده قبل خمس سنوات إلى أن "مؤسسات الفكر والرأي تبقى مصدراً رئيسياً للمعلومات والخبرات بالنسبة لصانعي السياسة وللصحفيين. ويتم الاعتماد على تقاريرها بشكل منتظم لإرشاد و/أو مساندة أعضاء الكونغرس في جهودهم التشريعية والصحفيين في وضع تقاريرهم".

وقد وجد ريتش، في دراسة أعدها حول الموظفين العاملين مع أعضاء الكونغرس والصحفيين الذين يغطون أعمال مجلسي الشيوخ والنواب، أن 90 بالمئة من هؤلاء يرى أن مؤسسات الفكر والرأي "لها بعض التأثير أو تأثير كبير" في السياسة الأميركية المعاصرة. وقال ريتش أن مؤسسة بروكنغز تُعتبر "الأكثر مصداقية" بين المؤسسات الثلاثين المذكورة في دراسته.

وكثيراً ما يشار إلى بروكنغز على أنها "جامعة بلا طلاب". فالعديد من كبار باحثتنا، الذين يبلغ عددهم خمسة وسبعين باحثاً، هم من حملة الشهادات الجامعية العليا، وهناك عدد لا بأس به منهم ممن كانوا أعضاء فيهيئات تدريسية جامعية. أما أبحاثهم وكتابتهم فتخضع لعملية مراجعة من قبل علماء.

ويطلق على بعض الزملاء في بروكنغز لقب "بحاثة من العاملين" أو "بحاثة أصحاب مهنة". وهم البحاثة الذين يقبلون بين الحين والآخر مناصب حكومية حيث يستطيعون اختبار مدى صحة استنتاجاتهم الأكاديمية في العالم الحقيقي، والمسؤولون الحكوميون السابقون الذين يأتون إلى بروكنغز بعد فترة قضاها في الخدمة العامة، حيث يمكنهم استخدام خبرتهم في الحكومة لإضافة وجهة نظر عملية إلى أبحاثنا الأكاديمية.

فقد خدم أكثر من اثني عشر من "البحاثة العاملين" في بروكنغز، على سبيل المثال، في وزارة الخارجية أو في مجلس الأمن القومي، ومن بينهم، جيمز ستاينبرغ، نائب رئيس ومدير برنامج دراسات السياسة الخارجية في بروكنغز (نائب مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض ومدير فريق عمل التخطيط السياسي في وزارة الخارجية سابقاً)؛ وهلموت سوننفلدت (من كبار أعضاء فريق عمل مجلس الأمن القومي في إدارة نيكسون والمدير السابق لمكتب الأبحاث حول الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية في وزارة الخارجية)؛ ومارتن إنديك، مدير مركز صبان لسياسة الشرق الأدنى التابع لمؤسسة بروكنغز (مساعد وزير الخارجية السابق لشؤون الشرق الأدنى والذي شغل منصب سفير الولايات المتحدة مرتين في إسرائيل). ولدى أعضاء بروكنغز خبرات أيضاً في كافة الفروع الحكومية الأخرى، مثل عضو الكونغرس السابق بيل فرنترل (جمهوري - ولاية مينيسوتا)، وهو أحد خبائنا المقيمين المتخصصين بسياسة الضرائب والتجارة الحرة والموازنة.

جمع المعهد الوطني للأبحاث المتقدمة في طوكيو لائحة تضم 3500 مؤسسة فكر ورأي في العالم، نصفها في الولايات المتحدة. ولا تحافظ كل منظمات الأبحاث السياسية هذه على جو أكاديمي بحت، ولا يشترط فيها أن تكون "مستقلة وغير حزبية" في تحليلاتها، كما هو مفروض في بيان رسالة بروكنغز. فبعض مؤسسات الفكر والرأي سياسية بصورة أكثر علنية. وعدد منها يُركّز على قضية واحدة أو على عدد صغير من القضايا المترابطة ببعضها البعض. ولدى بعضها برنامج عمل إيديولوجي أو نهج يتبين بوضوح أنه حزبي، وهي تحاول الضغط على صانعي السياسة لتطبيق برنامجها.

غير أن جميع مؤسسات الفكر والرأي هذه، سواء صنّفت إلى اليسار أو اليمين - أو في الوسط، مثل بروكنغز - تستهدف نشر أبحاثها وتوصياتها بين صفوف صانعي السياسة، ووسائل الإعلام، والمؤثرين على الرأي العام، والمنظمات المهمة بتلك الأبحاث، وعامة أفراد الشعب. أما الهدف الذي تسعى بروكنغز وجميع مؤسسات الفكر والرأي الأخرى إلى تحقيقه، والذي تنظم هذه النشاطات في سبيله، فهو تزويد العاملين في الوسط السياسي بتحليلات واستنتاجات لاستخدامها كقاعدة لتطوير سياسات جديدة ولتعديل أو إنهاء العمل بسياسات قائمة.

ويتم نشر التحليلات للسياسات والتوصيات الصادرة عن بروكنغز بعدة أشكال. فاستنتاجات العديد من برامج الأبحاث تقدم في كتب وتقارير. لكن، عندما أدركت بروكنغز قبل سنوات قليلة، أن صانعي السياسة والعاملين لديهم لا يجدون دائماً الوقت الكافي لقراءة الكتب والتقارير الطويلة، بدأت أيضاً بنشر ما توصلت إليه في تقارير موجزة، سهلة المنال، سُمّيت "رسائل سياسية". وقد تبعتها في ذلك مؤسسات فكر ورأي أخرى.

وكثيراً ما يقوم البحاثة في بروكنغز بإطلاع صانعي القرار على استنتاجاتهم بصورة أكثر مباشرة من خلال الإدلاء بشهاداتهم أمام لجان الكونغرس، والاستشارات الخاصة، والاجتماعات مع الموظفين في السلطتين

التشريعية والتنفيذية، وبإطلاع جهات غير حكومية يهتما الأمر على تلك الاستنتاجات من خلال المنتديات، ومناقشات الطاولة المستديرة، وغيرها من النشاطات العامة الأخرى.

كثيراً ما يتأثر صانعو السياسة بالرأي العام، وكثيراً ما يتأثر الرأي العام بدوره بما يُنشر في وسائل الإعلام. وعلاوة على ذلك، فإن الكثير مما يعرفه صانعو السياسة ومستشاروهم والجمهور حول القضايا السياسية يصلهم عن طريق وسائل الإعلام. فليس من المستغرب بالتالي أن يكرس الكثير من البحاثة في بروكنغز وغيرها من مؤسسات الفكر والرأي قدراً لا بأس به من جهودهم لعرض أفكارهم واستنتاجاتهم عبر وسائل الإعلام. ويتم ذلك على شكل مقابلات تلفزيونية وإذاعية وصحفية، ومقالات رأي في صفحات تعليقات المحررين في الصحف، وجلسات وتقاير إعلامية للصحفيين، وكلمات أو خطب في المنتديات العامة، ومقالات في المجالات العلمية أو المتخصصة. وقد قامت مؤسسة بروكنغز، قبل أكثر من سنة، بإنشاء استوديو تلفزيوني وإذاعي خاص بها لتسهيل المقابلات مع وسائل الإعلام.

كما تنشر بروكنغز وغيرها من مؤسسات الفكر والرأي أيضاً، كنيبات تعرف باسم "دليل وسائل الإعلام" لمساعدة أي صحفي في العثور على علماء متخصصين في القضية السياسية التي يكتب عنها وإجراء مقابلات معهم .

وتبلغ الميزانية التي تخصصها بروكنغز لتمويل كل هذه الأبحاث والتحليل ونشر النتائج وبرنامج التواصل الواسع المدى- إضافة إلى الموظفين الأساسيين لديها - حوالي 40 مليون دولار أميركي سنوياً. ويتأمن هذا المال للمؤسسة من هبة موقوفة خصّصها في البداية المؤسس روبرت بروكنغز؛ ومن منح وهبات تقدمها المؤسسات والشركات والأفراد؛ ومن مصادر مثل دار مؤسسة بروكنغز للطباعة والنشر التي تصدر أكثر من 50 كتاباً في السنة؛ ومن مركز تعليم السياسة العامة، الذي ينظم ويدير حلقات دراسية لكبار موظفي الحكومة ومدراء الشركات.

وهناك قواعد مفصلة تضمن أن لا يكون للذين يقدمون التمويل أي تأثير على تصميم ونتائج الأبحاث التي تقوم بها بروكنغز.

إن أكثر مهماتنا صعوبة هو التحديد المُبكر للقضايا الجديدة والهامة التي سوف تواجه بلادنا والعالم في المستقبل. ومن ثم، وحسب تقاليد بروكنغز، نركز جهود نشاطاتنا العلمية على لفت انتباه صانعي السياسة والجمهور إلى تلك القضايا، وعلى تزويدهم بالأبحاث والتحليل الصائبة، وتغذية النقاش بالمعلومات، وتقديم أفكار وتوصيات بناءة.

وكما كتب المؤرخ جيمز آلن سميث في عرضه لتاريخ مؤسسة بروكنغز، بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيسها، "... عندما لم يكن متوفراً إلا القليل من البحاثة المستعدين لدراسة مشكلة في مرحلة الانبثاق، عملت بروكنغز في كثير من الأحيان على إعادة توجيه الاهتمام العلمي، وعلى صياغة وتشكيل شبكات جديدة من الخبرات، سواء في ما يتعلق بالموارد المالية الحكومية وتنظيمها، أو اقتصادات الدول الآسيوية، أو إدارة ومراقبة الأسلحة النووية. والحقيقة هي أن أفضل اختبار لنجاح ونفوذ المؤسسة على مدى طويل لا يكمن في

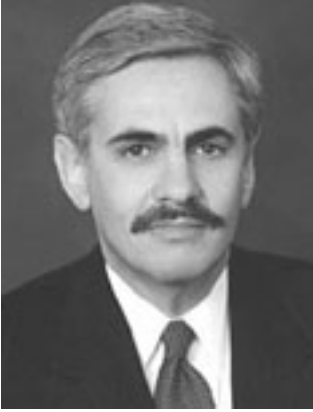
تأثيرها المباشر على قرارات سياسية معينة، ... بل في قدرتها على تكوين شبكات من الخبراء بطرق تواصل معه استباق الأحداث وتوقع المشاكل التي ستواجهها البلاد، حتى قبل أن يتم رسم ملامح النقاش السياسي بشأنها".

وقد لاحظ صانعو السياسة الحكوميون الكثيرون الانشغال القيمة الإضافية التي يحصلون عليها من قدرة بروكنغز على الجمع في دراساتها وتوصياتها بين تحليلات الاتجاهات الطويلة الأمد والتوصيات الخاصة بالسياسات القصيرة الأجل. ومع أن العديد من القضايا التي نعالجها اليوم لم يكن وارداً في تصور روبرت بروكنغز سنة 1916، إلا أن أسلوب التحقيق غير الحزبي في السياسات بقي ثابتاً لم يتغير منذ تأسيس بروكنغز.

مؤسسة راند: كيف تتفاعل مؤسسات الفكر والرأي مع المؤسسة العسكرية

بقلم مايكل د. ريتش

نائب الرئيس التنفيذي في مؤسسة راند



يقول مايكل د. ريتش، نائب الرئيس التنفيذي في مؤسسة راند، إن مؤسسات الفكر والرأي التي تتعاون مع وكالات الدفاع والاستخبارات كانت تُركّز حصرياً على المواضيع الإقليمية والوظيفية، لكن تلك المنظمات بدأت تُدعى الآن أيضاً لمساعدة المؤسسة العسكرية في معالجة التحديات الجديدة في مجالي الإرهاب والأمن القومي. ويقوم باحث مؤسسة راند، الذين درسوا الإرهاب لأكثر من ثلاثين عاماً، بمساعدة صانعي السياسة الآن على تطوير أسلوب تحليلي شامل للتصدي للهجمات الإرهابية، ويقومون، في الوقت نفسه، بكمّ متزايد من الأبحاث حول قضايا أخرى لحساب حكومات مختلفة حول العالم .

عملت مؤسسات الفكر والرأي عن كثب مع القيادتين المدنية والعسكرية في وزارة الدفاع الأميركية، منذ بداية عهدها، حول تشكيلة واسعة من القضايا، بدءاً من التكنولوجيات الجديدة ووصولاً إلى التخطيط والعمليات العسكرية، وذلك للمساعدة في تأمين حماية أفضل للمصالح الأميركية في وجه التهديدات المتطورة باستمرار.

وتحتاج القوات المسلحة في المؤسسة العسكرية، مثلها في ذلك مثل القيادة المدنية في وزارة الدفاع، إلى أبحاث موضوعية ممتازة النوعية حول الاتجاهات الجيوسياسية، وما قد تنطوي عليه الخيارات المختلفة في السياسة الخارجية من مدلولات. ومثل هذه الأبحاث ضرورية، من بين أمور أخرى، لتطوير سيناريوهات واقعية لإرشاد وتوجيه عمليات التخطيط وتقييم البرامج، ولتطوير فهم للتقديرات التي يحتمل أن تعيق المرونة العملية .

ويسجّل لمختلف فروع القوات المسلحة ومكتب وزير الدفاع استخدامها وتعزيزها لتشكيلة واسعة من مصادر تلك الأبحاث، بدءاً من المعاهد الصغيرة كمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومعهد لكسنغتون اللذين يمولان أساساً بفضل تبرعات الشركات أو الأفراد، وصولاً إلى منظمات الأبحاث السياسية الأكبر مثل معهد التحليل الدفاعية، من خلال عقود مع وزارة الدفاع. وتعتبر مؤسسة راند، التي أسست كمنظمة غير ربحية بتمويل خاص في عام 1948، أقدم وأكبر منظمات الأبحاث هذه. ويتعلق حوالي نصف أعمال راند الحالية بالدفاع القومي، بينما تتعلق الأعمال الباقية بتشكيلة واسعة من قضايا السياسة الداخلية.

وتُدير مؤسسة راند ثلاثة مراكز أبحاث وتطوير ترعاها وزارة الدفاع وتمولها الحكومة الفيدرالية. وهذه المراكز هي بمثابة برامج للأبحاث تديرها منظمات خاصة لا تبغي الربح (غير تجارية) بموجب عقود طويلة الأمد. وهي تُطوّر وتحافظ على خبرات وقدرات أساسية تهم الذين يرعونها، وتعمل في سبيل المصلحة العامة، غير مقيدة بأي تضارب حقيقي أو مدرك بالحدس في المصالح.

وقد مكن إنشاء راند سلاح الطيران من الاحتفاظ بالمساهمات المدنية العلمية الهائلة خلال الحرب العالمية الثانية، وتوسعة نطاقها. وكجزء من برنامج أوسع للأبحاث حول القوة الجوية قامت به راند، مول سلاح الطيران عملية لتطوير أبحاث تحليلية رائدة لم يسبق لها مثيل هدفت إلى فهم طبيعة الاتحاد السوفياتي. وقد تناولت بعض أبحاث راند تطور الاستراتيجية، والعقيدة، والأنظمة العسكرية السوفياتية. كما طلب سلاح الطيران أيضا دراسات تحليلية حول اقتصاد الاتحاد السوفياتي وسياسته الخارجية وبرامجه العلمية والتكنولوجية، من بين مواضيع كثيرة أخرى.

وكانت أعمال راند الرائدة جديدة لدرجة أنها تطلبت ترجمة كميات كبيرة من الكتابات السوفياتية الأساسية، وإيجاد أو صقل العديد من أساليب التحليل التي شكّلت لاحقاً معايير قياسية في جميع أوساط الأبحاث، بما في ذلك مقابلات مع المهاجرين السوفيات الذين كان ارتباطهم بالمسؤولين الحكوميين يجعل الوصول إليهم مستحيلاً لولا المؤسسة.

وسرعان ما قصد سلاح الطيران، ثم مكتب وزير الدفاع، مؤسسة راند للقيام بأبحاث حول الصين، وأوروبا الشرقية، واليابان، وجنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط، وأميركا اللاتينية، وأوروبا الغربية. ومع أن هذه الدراسات كانت أصغر حجماً من التحاليل الخاصة بالاتحاد السوفياتي، إلا أنها أمنت لسلاح الطيران، ولباقي دوائر الحكومة الأميركية والرأي العام - وذلك من خلال تقارير راند المنشورة والموزعة على نطاق واسع - مجموعة مستقلة من الأبحاث حول تشكيلة واسعة من المواضيع. وشملت هذه المواضيع القوة الاقتصادية، والقدرات العسكرية، والثورات المسلّحة، ونوايا الهيمنة، والاحتمالات الممكنة لقيام قيادات جديدة تستطيع خلافة سابقتها في الكثير من البلدان والمناطق حول العالم.

وطورت راند، مع الوقت، مجموعات تكملية من الأبحاث لحساب الجيش، ولزبائن آخرين في الحكومة الفدرالية، كالمؤسسات الاستخباراتية. وزادت وزارة الدفاع بصورة مطردة عدد وتنوع المصادر الخارجية لأبحاثها، مستخدمة أيضاً مؤسسات أخرى في عالم مؤسسات الفكر والرأي المتنامي، أمثال مجلس العلاقات الخارجية، ومعهد أميركان إنتربرايز، ومؤسسة بروكينغز.

وتلعب مراكز الأبحاث والتطوير التابعة لمؤسسة راند والممولة فيدرالياً دوراً خاصاً في المساعدة على تلبية احتياجات الجهات الراعية لها في وزارة الدفاع إلى الأبحاث والدراسات التحليلية. وهذه المراكز هي مشروع سلاح الطيران؛ ومركز آرويو التابع للجيش؛ ومعهد أبحاث الدفاع القومي، الذي يخدم في الأساس مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة ووكالات الدفاع. ويقوم كل واحد من هذه المراكز بإدارة برنامج واسع ومتكامل للأبحاث يتناول الحاجات الأمنية الناشئة وما قد يستتبعها من مدلولات بالنسبة للمنظمات الراعية؛ وتطوير استراتيجيات وعقائد وتكتيكات ومفاهيم جديدة للعمليات؛ وتطبيق تكنولوجيات جديدة؛ وقضايا متعلقة باللوجيستية واليد العاملة والتدريب والموظفين والرعاية الصحية وحياسة الأنظمة.

وتلتزم راند، بالنسبة لكل من هذه المراكز، القيام بتطوير مجموعة من "القدرات الجوهرية" المحددة وصيانتها. ويتم كل ذلك بمعرفة وثيقة بهيكلية، وعقيدة، وعمليات، وشخصيات المنظمات الراعية. والواقع هو أن إحدى مواطن قوة هذه المراكز، سواء كانت بإدارة راند أو بإدارة كيانات أخرى لا تبغي الربح، تكمن في استقرارها،

واستراتيجيتها الطويلة الأمد، والعلاقة الوثيقة مع رعاتها سواء كانوا في المؤسسة العسكرية أو في مكتب وزير الدفاع.

إن عملية تحديد برنامج الأبحاث هي عملية تفاعلية تبدأ بتطوير خطة أبحاث طويلة الأمد تتم مراجعتها سنوياً. وتسمح المناقشات المتواصلة بين مسؤولي الأبحاث في راند والضباط العاميين أو المدنيين من رتب تتقارب من رتب الضباط ذاتهم لمؤسسة راند بتطوير برنامج أبحاث سنوي من الدراسات المنفصلة، التي يصادق عليها من ثم مجلس استشاري رفيع المستوى. وبالنسبة لمشروع سلاح الطيران ومركز أرويو، يرأس المجلسين الاستشاريين نائب رئيس هيئة أركان سلاح الطيران ونائب رئيس أركان الجيش؛ أما معهد الدفاع القومي للأبحاث فيرأسه وكيل وزارة الدفاع الرئيسي لحيازة الأسلحة، والتكنولوجيا، والشؤون اللوجستية. أما الدراسات الفردية المنفصلة فيقوم بطلب تحضيرها عادة ضابط كبير أو أكثر، أو موظف رسمي أو أكثر، يقومون أيضاً بالمساعدة في تحديد نطاق الأبحاث، ومراحلها، وجدولها الزمني، ويزودون مؤسسة راند خلال عملية الأبحاث بالتعليقات والاقتراحات والانتقادات.

وكمثال على ذلك، كانت إحدى تلك الدراسات دراسة أعدت لمشروع سلاح الطيران واستمرت عدة سنوات حول تحديث وسائل الدفاع في الصين وما يستتبعها من نتائج بالنسبة لسلاح الطيران الأميركي. فبالرغم من أنه جرى وضع هذه الدراسة على أساس خلفية اتصالات مكثفة بين مؤسسة راند والقيادة العليا لسلاح الطيران، إلا أنه تم التوصل إلى الشكل العام المحدد للدراسة بالتعاون مع قائد سلاح الطيران في المحيط الهادئ آنذاك، الجنرال ريتشارد مايرز، ونائب قائد رئيس الأركان للعمليات الجوية والفضائية في القيادة المركزية للقوات الجوية، اللفتنانت جنرال جون جامبر (الذي يشغل حالياً منصب رئيس أركان سلاح الطيران). وكان هذان الضابطان، وكذلك من خلفهما، مساهمين نشطين خلال إعداد التحليل. وقد أشرك فريق الأبحاث العديد من الأفراد الآخرين، بينهم أعضاء ذوو خبرة من السلك الدبلوماسي، وأخصائيو من الحقل الأكاديمي.

وبعد أن تم الاتفاق حول أهداف هذه الدراسة، قامت راند بجمع فريق متنوع من البحاثة بقيادة زلماي خليل زاد، وهو موظف رسمي كبير سابق في كل من وزارتي الخارجية والدفاع، كان يعمل آنذاك في راند. وخليل زاد الآن عضو في مجلس الدفاع القومي والمبعوث الرئاسي إلى أفغانستان. وكان هناك، علاوة على الأخصائيين في شؤون الصين، أخصائيو آخرون إقليميون، وكذلك خبراء في الاستراتيجية الدفاعية، وسلاح الطيران، والاستخبارات، والاقتصاد.

وقد تمّ دعم الفريق بانضمام عدد من ضباط سلاح الطيران الذين عملوا في راند بصفة زملاء فيدراليين تنفيذيين. وكان فريق الدراسة يراجع، أثناء إجراء الأبحاث، تقدّم العمل الجاري مع مجموعة استشارية مؤلفة من مجموعة منوعة من كبار المسؤولين الحاليين والسابقين في الحكومة الفدرالية في إدارات ديمقراطية وجمهورية، بمن فيهم مستشار الأمن القومي السابق برنت سكوكروفت وثلاثة وزراء دفاع سابقون هم: هارولد براون، وفرانك كارلوتشي، ووليام بيرري.

وقد قام المشروع بإطلاع كبار ضباط سلاح الطيران والرسميين الآخرين في وزارة الدفاع على النتائج الأولية المؤقتة للبحث، وقدم مواداً مكتوبة، وكذلك تقريراً نهائياً ودراسات مشتقة عنه، تم نشرها وتوزيعها على نطاق واسع. وقد اقتضى المشروع تفاعلاً وثيقاً ومتواصلًا مع سلاح الطيران على كل المستويات، بنفس الطريقة التي تتميز بها معظم أبحاث المراكز الممولة فيدرالياً التي ترعاها وزارة الدفاع. وأهم ما في الأمر أنه كان للعمل قيمة عملية بالنسبة للقيادة العليا للقوات الجوية وتمت قراءته واستخدامه على نطاق واسع في دوائر أخرى في الحكومة الأميركية وفي المنطقة.

ويخضع كل نتائج تصدره راند إلى عملية صارمة للتحقق من النوعية. ولم يشذ هذا التقرير عن القاعدة. فعلاوة على المراجعات الداخلية التي قام بها النظراء من البحاثة، تمت مراجعة المخطوطة قبل طبعها من قبل آي. لويس ليبي، وهو نائب رئيسي سابق لوزير الدفاع وموظف في وزارة الخارجية، وديفيد شامبو أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ورئيس برنامج السياسة الصينية في جامعة جورج واشنطن.

وليست هذه الدراسة سوى واحدة من عدة دراسات أعدتها مراكز راند الممولة فيدرالياً خلال السنوات القليلة الماضية، وبحثت في قضايا من صلب العلاقات الأميركية-الصينية. وقد تناولت الأبحاث الأخرى التي قامت بها مراكز راند الممولة فيدرالياً، خلال الفترة نفسها، المشاكل الحرجة المتعلقة ببلدان مثل كوريا الشمالية، وإندونيسيا، والهند، وأفغانستان، والعراق، وتركيا، وكولومبيا. وقد اعتمدت كل واحدة من هذه الدراسات على نفس مواطن القوة في مؤسسة راند التي اعتمدت في الدراسة حول الصين: فريق من البحاثة متعدد الاختصاصات، واتصالات خارجية واسعة، وعلاقات عمل وثيقة مع المؤسسة العسكرية الراحية.

وقد مكن العمل في بلدان متفرقة وعن بلدان متفرقة كل بمفردها مؤسسة راند من القيام بتحليل مفصلة حول القضايا الأمنية على المستوى الإقليمي في شرق آسيا، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط، والخليج الفارسي. والواقع أن راند تقوم بكم متزايد من الأعمال لحساب حكومات مختلفة حول العالم. وقد كان لنمط الدراسات المفصلة حول بلدان معينة والتحليل الإقليمية الأوسع فعالية خاصة في الدراسات حول أوروبا. وتتمتع راند بوجود كبير هام في أوروبا حيث لديها ثلاثة مكاتب وبرامج أبحاث في ميادين الدفاع وغير الدفاع. وقد كان لسلسلة من الدراسات التحليلية حول مراقبة الأسلحة التقليدية استخدمت نماذج قتالية متقدمة، وحول المسائل المرتبطة بها لحدود قدرات سلاح الطيران، تأثير كبير على موقف الولايات المتحدة، ولاحقاً في صياغة معاهدة القوات التقليدية في أوروبا التي نتجت عن ذلك. وعلاوة على هذا، تم صوغ الكثير من الأفكار المبكرة حول الأسس المنطقية لمختلف المسارات البديلة الممكنة المتعلقة بتوسيع حلف شمال الأطلسي في مؤسسة راند وغيرها من مؤسسات الفكر والرأي الأخرى.

وتُدعى مؤسسات الفكر والرأي اليوم للمساهمة في مواجهة تحدٍّ جديد: ظهور الإرهاب كتهديد للعالم وللأمم الوطني، وبروزه كأولوية قومية على أعلى المستويات. وما فتئ بحاثة راند يدرسون ظاهرة الإرهاب منذ ما يزيد عن ثلاثين سنة، وهم يساعدون حكومة الولايات المتحدة الآن على تطوير نهج تحليلي شامل للدفاع ضد الهجمات الإرهابية. فالقنابل الأكبر حجماً، والبنادق الأفضل، وأنظمة الأسلحة الجديدة لا تكفي وحدها لدحر الإرهابيين الذين يعملون بعيداً عن ساحات القتال التقليدية. إننا بحاجة إلى التوصل أيضاً إلى فهم أفضل لمن هم الإرهابيون، وكيف يعملون، وما الذي يحفزهم، وما الذي يمكن عمله لمنعهم من زيادة عدد الملتحقين

بصفوفهم. كما أننا نحتاج إلى فهم أفضل لمواطن ضعف بلدنا وكيفية التقليل من حساسيتها. وتلعب أبحاث وتحليل راند دوراً هاماً في المساعدة على تحسين السياسة الحكومية وصنع القرارات في هذه المجالات الحيوية.

وعقب الهجمات على أميركا في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، طلبت المؤسسات التي ترعى عمل مراكز أبحاث راند الممولة فيدرالياً - ومراكز الأبحاث الأخرى التي تديرها مؤسسات أخرى، مثل مركز التحليل البحرية الذي يساعد وزارة الدفاع بصورة منتظمة - طلبت من هذه المراكز تعديل برامج أبحاثها. وقد أدى التراث الذي خلفته الأبحاث السابقة في المراكز والقدرات الناجمة عنه، إضافة إلى مرونة الترتيبات المؤسسية وعلاقات العمل الوثيقة بين الرعاة والباحثين، والقائمين على العمليات، والمحللين، إلى جعل مراكز الأبحاث الممولة فيدرالياً هذه مجهزة لمعالجة هذه الأبعاد الجديدة في الترابط بين السياسة الخارجية والتخطيط الدفاعي.

إن القضايا "القديمة" لم تنزل بالطبع، وإنما أضيفت إليها بكل بساطة وعقدتها القضايا الأكثر حداثة. وقد قام خبراء راند، المختصون بتشكيكة واسعة من القضايا الأمنية القومية بمساعدة القوات المسلحة الأميركية في الدفاع عن البلاد طوال أكثر من خمسين عاماً، فعالجوا تهديدات أصبحت اليوم جزءاً من التاريخ وتهديدات سوف تحتل غداً الصفحات الأولى في الصحف.

معهد الولايات المتحدة للسلام : نهج العمل المباشر لحل النزاعات

بقلم ريتشارد إيتش. سولومون

رئيس معهد الولايات المتحدة للسلام



يقول ريتشارد إيتش. سولومون، رئيس معهد الولايات المتحدة للسلام إن المعهد يتبع نهج "القيام بخطوة إضافية" إلى ما تقوم به مؤسسات الفكر والرأي التقليدية و "النزول إلى الخنادق مع الذين يحاولون تحقيق السلام في مناطقهم من العالم والعمل معهم مباشرة". ويضيف أنه من خلال هذا الجهد يجلب المعهد - الذي أسسه الكونغرس الأميركي - "ثروة متنامية من المعرفة والخبرة في تقنيات إدارة النزاعات وإحلال السلام".

يتميز معهد الولايات المتحدة للسلام بكيان فريد في وسط "مؤسسات الفكر والرأي" المعنية بالسياسة الخارجية في واشنطن الذي يزداد ازدهاماً. ولعل أكثر المظاهر وضوحاً لوضع مؤسستنا الفريد يعود إلى أن من أوجدنا هو كونغرس الولايات المتحدة الأميركي. فنحن كيان فيدرالي مستقل. غير أن أكثر مزايا المعهد بروزاً هو أننا نعتمد نهجاً من العمل المباشر والتفاعلي لتحقيق رسالتنا في تعزيز الحلول السلمية للنزاعات الدولية. والواقع هو أن بعض أعضاء مؤسستنا يميلون إلى تسميتنا "مؤسسة فكر وفعل". وسوف أعود إلى تلك الفكرة، بعد تفسير موجز لأصول ورسالة المعهد.

في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي - أي في أعقاب حرب فيتنام - قام نقاش حاد في الولايات المتحدة حول أهمية تأسيس "أكاديمية سلام" قومية لتدريب المحترفين في مهارات التوصل إلى عقد الصلح وإحلال السلام، وذلك كتكملة للرسالة التعليمية للأكاديميات العسكرية القومية الثلاث التي تديرها الحكومة. وكان من نتائج هذا النقاش أن قرر الكونغرس الأميركي، سنة 1984، تأسيس "معهد قومي مستقل، لا يبغى الربح، لخدمة الشعب والحكومة من خلال أوسع مجال ممكن من التعليم والتدريب، ومن خلال خلق فرص للأبحاث الأساسية والتطبيقية، وخدمات توفير معلومات عن السلام تتعلق بوسائل تعزيز السلام العالمي وحل النزاعات بين دول وشعوب العالم دون اللجوء إلى العنف".

هكذا ظهر معهد الولايات المتحدة للسلام إلى الوجود. ويقوم المعهد، الذي يُموّله الكونغرس سنوياً ويشرف عليه مجلس إدارة من الحزبين يعينه الرئيس، ويُنْتَبَّه مجلس الشيوخ أعضاءه، بتركيز جهوده على التعليم والتدريب وتطوير السياسات ووضع البرامج العملية لإدارة النزاعات، وكل ذلك سعياً لتحقيق السلام الدولي - في الشرق الأوسط، والبلقان، وأفغانستان، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - بل وفي أي بقعة من العالم تهددها النزاعات العنيفة أو تحتدم فيها.

وفي حين أننا ننتهج لتحقيق مهمتنا طريقة تماثل بعض الطرق ذاتها التي تتبعها مؤسسة فكر ورأي تقليدية غير حكومية - عبر الأبحاث، والدراسات، وتقديم المنح، والنشاطات العامة، والنشر - إلا أن لدينا أيضاً برامج عملية أكثر تطبيقية من تلك التي تضعها أي مؤسسة فكر ورأي تقليدية. ويحلونا، كما قلت في البداية، وصف أنفسنا بمؤسسة "فكر وفعل". إذن، ما هو شق " الفعل " في هذه المعادلة ذات الشقين؟

إنه، إلى حد كبير، التدريب والتعليم. فنحن منخرطون بنشاط كبير في تدريب صانعي السلام اليوم، وفي تعليم أولئك الذين سيصنعونه غداً. ففي مجال التدريب مثلاً، يُدرّب معهد السلام، عبر اتفاقية تعاون مع وزارة الخارجية الأميركية، ضباط الشرطة الأميركيين المتطوعين للسفر إلى الخارج كي يخدموا كقوات حفظ سلام على الأرض في الميدان مدربة خصيصاً للعمل في مناطق معينة في أعقاب النزاعات، مثل البلقان وتيمور الشرقية. وهناك المئات من أفراد الشرطة هؤلاء الذين يخدمون حالياً في الخارج، وقد تلقى الكثيرون منهم برنامجنا التدريبي قبل توجيههم إلى مناطق عملهم.

ولا يُقدّم برنامج التدريب هذا في واشنطن فحسب، بل في العالم أجمع. ويشمل المتدربون فيه دبلوماسيين ومسؤولين حكوميين وقادة مدنيين وممثلي منظمات غير حكومية وأفراداً من القوات المسلحة، من الولايات المتحدة والعشرات من الدول الأخرى. وهم يُدرّبون للتعامل مع كل مراحل النزاع، بدءاً من العمل الوقائي ووصولاً إلى تثبيت الأوضاع وإحلال الاستقرار وتحقيق المصالحة ما بعد النزاع.

ومن الأمثلة الحديثة عن عمل البرنامج فترة تدريب متفاعل استغرقت أسبوعين لخلق الثقة وإقامة وتعزيز القدرة على العمل ضمن فريق عمل، أُقيمت لحوالي ثلاثين قيادياً شاباً في منظمات غير حكومية من الصرب وكوسوفو. وقد تشكل البرنامج من أربعة أجزاء رئيسية: نشاط تعليمي يستغرق يوماً كاملاً يتكوّن من تحديات متنوعة تُجرى في الهواء الطلق، وتتطلب تخطيطاً مشتركاً وعملاً جماعياً؛ يوم ثانٍ للمناقشات والتمارين حول المفاوضات والوساطة؛ وثلاثة أيام تجرى خلالها محاكاة مكثفة بواسطة الكومبيوتر تُتمثل المفاوضات وصنع السياسة؛ ثم يوم حوار مع صانعي السياسة في واشنطن. وخلال المحاكاة، يُحثّ المشاركون، في بيئة ملحة تحتاج العمل السريع الحاسم، على معالجة مشاكل بلد وهمي يُصارع تحديات حقيقية ما بعد نزاع مسلح من توتر إثني وبطالة واسعة وتدهور في البيئة ووباء نقص المناعة المكتسبة/الإيدز. وقد قام المشاركون خلال الأيام الثلاثة بـ"وضع سياسات" عبر المحاكاة بالكومبيوتر، مما يتيح لهم متابعة نتائج سياساتهم على اقتصاد ومجتمع البلد المعني، على مدى عشر سنوات.

كما يعمل برنامجنا التعليمي على إعداد الشباب الأميركي لتأدية مهمة إحلال السلام الصعبة في بلدان تسيطر عليها وتستبدّ بها النزاعات، ويُحفّز الأجيال القيادية الناشئة على التخصص في مهنة إدارة النزاعات الدولية. وهو يحقق ذلك بإنتاجه كتباً إرشادية تعليمية، وبتنظيم ورش عمل وحلقات دراسية للمدرسين الأميركيين في المرحلتين الثانوية والجامعية في المدارس والكليات التي تريد إدخال دراسات حل النزاعات في مقرراتها التعليمية.

ويعمل البرنامج أيضاً مع المربين في مناطق النزاعات الخارجية، فينظم ورش عمل وحلقات دراسية حول تحليل النزاعات وإدارتها وتدبر أمرها، وحول الدور الذي يمكن أن يلعبه المربون في تشجيع المصالحة

والتسامح في تلك المناطق. وقد تركزت هذه الجهود، منذ الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001، بشكل رئيسي، على بلدان ومناطق تضم عدداً كبيراً من السكان المسلمين.

ويعمل البرنامج التعليمي أيضاً مباشرة مع طلاب المدارس الثانوية الأميركية، عن طريق رعايته لمسابقة قومية سنوية لمقالة حول السلام. ويعتبر جميع طلاب المدارس الثانوية في الولايات المتحدة مؤهلين للاشتراك في المسابقة عن طريق تقديم مقالة حول موضوع معين له علاقة بالسلام، وهم يشجعون على ذلك. أما موضوع هذه السنة فهو مبررات الحروب، أي هل من الممكن أن تكون هناك حروب "عادلة"؟ ويشارك في هذه المسابقة مئات الألوف من الطلاب من كل أنحاء البلاد. وتختار كل ولاية فائزاً محلياً يحصل على منحة مالية تغطي بعض نفقات دراسته الجامعية وعلى رحلة إلى المعهد في واشنطن، حيث يتم اختيار ثلاثة فائزين قوميين ينالون دعماً مالياً إضافياً لمنحتهم الدراسية.

ويعتمد برنامجنا الخاص بحكم (أو سيادة) القانون هو أيضاً نهجاً من العمل المباشر والتفاعلي في تحقيق الغرض المرجو منه. وفي حين يميل الناس إلى الاعتقاد عادة أن الديمقراطية تتكون من عنصرين: الانتخابات، وحرية الكلام والتعبير والفكر، إلا أن الديمقراطية الكاملة التطبيق تضم عدداً أكبر بكثير من العناصر، ومن أهمها التقيد بحكم القانون. وتوحي الأبحاث بشدة بأن المجتمعات التي تدعم حكم القانون تصبح أقل ميلاً إلى العدوانية وأكثر ميلاً إلى المساهمة في السلام العالمي.

وكثيراً ما يسافر العاملون لدينا في برنامج التقيد بحكم القانون إلى بلدان في طور الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، لتقديم التوجيه والإرشاد حول تطبيق مبادئ حكم القانون المتفق عليها بشكل عام.

وقد نظم العاملون في برنامج حكم القانون التابع لنا مثلاً، بطلب من وزير العدل الإسرائيلي والفلسطيني، مبادرة خاصة بشأن الحوار القانوني الفلسطيني - الإسرائيلي. أما هدف هذا الحوار فهو إنشاء علاقات مهنية بين العاملين في الوسط القانوني في الجانبين وتمكينهم من تحري أمر مجموعة من المشاكل المشتركة سوية - وهي عملية لم يتمكنوا من المباشرة بها دون تسهيلات خارجية، كما أنها عملية لم يقم بمثلها أي فريق دولي آخر. ويجري أعضاء من الوسط القانوني في الجانبين وخبراء أجنبي نقاشات، عبر مباحثات حول طاولة مستديرة وعن طريق فرق عمل في كل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية، حول القضايا القانونية العملية التي تؤثر في التفاعل اليومي بين نظاميهما، ويدرسون الأمثلة المتصلة بالعلاقات القانونية بين بلدان متجاورة حول العالم، ويطورون مقترحات حلول لمشاكلهم المشتركة. وقد شارك حتى الآن أكثر من 120 شخصاً من العاملين في الأوساط القانونية في الجانبين في هذا البرنامج. وتتراوح مواضيع برنامج العمل المعتمد ما بين حوادث السير بين سائقي السيارات الإسرائيليين والفلسطينيين، وحقوق الملكية الفكرية والتمثيل القانوني في محاكم كل منهما.

كما أن لدينا، علاوة على برامجنا الموجهة نحو مواضيع معينة، برامج تُركّز - مرة أخرى بأسلوب العمل المباشر والتفاعلي السباق - على مناطق معينة تواجه نزاعات مسلحة عنيفة أو تستعيد حياتها الطبيعية بعد فترة عنف. ويتعلق أحد هذه البرامج بمنطقة البلقان، وهب منطقة قطعت شوطاً كبيراً في الطريق إلى التعافي من

سنيين من العنف الإثني. ويركز برنامج آخر على منطقة أوسع، وأصعب تحديداً كمنطقة جغرافية، تعاني من نزاعات تاريخية، حالية وممكنة الوقوع - أي منطقة العالم الإسلامي المتنوع .

وينخرط برنامج المعهد الخاص بمنطقة البلقان بشدة في مساعدة الدول والمجتمعات والجماعات الأثنية التي كانت تشكل يوغسلافيا سابقاً للنهوض من حطام عقد من النزاعات العنيفة المهلكة ولإعادة بناء مجتمعاتها. وقد قام مدير هذا البرنامج، دانيال سيروير، بنشاط بالغ في المنطقة، حيث نظم العديد من ورش العمل لقيادة مجتمعات البلقان المحلية وللموظفين الحكوميين لمساعدتهم في التخطيط للتعايش السلمي بين مختلف المجتمعات الإثنية والدينية التي كانت تعادي بعضها البعض تقليدياً.

أما أكثر برامجنا حداثة ، وهو برنامج حيوي الأهمية، فيتعلق بالمبادرة الخاصة بالعالم الإسلامي. لقد بينت الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001، بوضوح مؤلم، أن الأميركيين وغيرهم من الغربيين يعانون على جهل مفعج بالعادات والتقاليف والمعتقدات السائدة لدى شريحة عريضة وهامة من سكان العالم، قوامه الأكثر من ألف مليونر مسلم الذين يقطنون رقعة جغرافية شاسعة تمتد من غرب إفريقيا إلى شرق آسيا.

وتقوم مبادرة العالم الإسلامي، التي يديرها سفير الولايات المتحدة السابق في أذربيجان، ريتشارد كاوزلاريتش، بتحري طرق تعزيز التفاهم والتسامح بين العالمين الغربي والإسلامي، مركزة، في بداية الأمر، على النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، ومن ثم على العراق وعلى التطورات في جنوب وجنوب شرق آسيا. كما تساند المبادرة نشاطات المعهد الأخرى ذات الصلة الواقعة ضمن برامج التقيد بحكم القانون، والدين، وعقد المصالحات وصنع السلام، والتعليم، والتدريب.

وفي حين أننا نرى أن الكثير من الاهتمام قد انصب على دراسة دور الدين في إثارة النزاعات العنيفة، إلا أنه لا يوجد سوى عدد قليل من مؤسسات الفكر والرأي التي تعالج دور الدين في تحقيق الصلح وصنع السلام. وتسعى مبادرة الدين وصنع السلام التابعة لمعهد السلام إلى تعزيز قدرات المجتمعات الدينية على أن تكون قوة من أجل إحلال السلام. كما وتنظم هذه المبادرة ورش عمل وحوارات بين الأديان في كل من البلقان والشرق الأوسط والولايات المتحدة.

وما هذه إلا بعض من برامجنا. ذلك أن لدينا برامج أخرى تركّز على تأثير تكنولوجيات الاتصالات البعيدة المدى الجديدة، مثل تكنولوجيا الإنترنت والأقمار الصناعية، على الدبلوماسية المعاصرة، وعلى أعمال مؤسسات الفكر والرأي الأكثر تقليدية كالأبحاث وإصدار المطبوعات المتعلقة بالسياسات. غير أن البرامج العملائية التي وصفتها هنا هي التي تجعلنا فريدين حقاً في عالم متنام من مؤسسات الفكر والرأي الخاصة بالسياسة الخارجية. فطرق العمل المتبعة عادة لدى تلك المؤسسات تعتمد على استنباط خيارات سياسية جديدة وتقديمها إلى المسؤولين الحكوميين والعاملين في المجالات التي تتناولها لتطبيقها إما حول طاولة المفاوضات أو ميدانياً. أما نهجنا فيعتمد القيام بخطوة أبعد من ذلك - أي النزول إلى الخنادق مع الذين يحاولون تحقيق السلام في مناطقهم من العالم والعمل مباشرة معهم - حاملين معنا ثروة متنامية من المعرفة والخبرة في تقنيات إدارة النزاعات وتعزيز السلام.

أمثلة عملية

الدور المؤثر : مؤسسات الفكر والرأي والنقاش حول توسيع حلف شمال الأطلسي

بقلم رونالد د. آزْمُس

باحث رئيسي في مجموعة عبر الأطلسي التابعة للمنظمة الأميركية "صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة"
وباحث رئيسي مساعد في مجلس العلاقات الخارجية



يقول رونالد د. آزْمُس، الباحث الرئيسي في مجموعة عبر الأطلسي التابعة لصندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة، وهو مؤسسة أميركية، والباحث الرئيسي المساعد في مجلس العلاقات الخارجية، إن مؤسسات الفكر والرأي لعبت دوراً محورياً في النقاش حول توسيع حلف شمال الأطلسي في بداية التسعينات من القرن الماضي. وبضيف، أن هذا الدور تأثر بعدة عوامل: كان هناك طلب على تفكير جديد حول الموضوع من جاتبي الأطلسي، وكانت هناك عناصر في الحكومة الأميركية منقسمة الرأي حول الموضوع في بادئ الأمر، وجلب العاملون في مؤسسات الفكر والرأي معهم إلى طاولة النقاش مواطن قوة ومقومات فريدة .

ثمة لحظات في تطور سياسة الولايات المتحدة الخارجية كان لمؤسسات الفكر والرأي فيها تأثير حاسم في إعادة صوغ المفاهيم التقليدية، وفي وضع مسار جديد للقضايا الاستراتيجية الأساسية. ويمثل النقاش حول توسيع الحلف الأطلسي في بداية التسعينات من القرن الماضي إحدى هذه اللحظات. فقد لعبت مؤسسات الفكر والرأي دوراً أساسياً في تطوير وتعزيز التأييد لقرار الولايات المتحدة توسيع الحلف كجزء من استراتيجية أشمل لإلغاء تقسيم قارة أوروبا الذي جاء نتيجة للحرب الباردة، وإقامة أوروبا كاملة غير منقسمة، حرّة، تنعم بالسلام.

كانت تلك فترة دراماتيكية. فانهيار الشيوعية في أوروبا الوسطى والشرقية سنة 1989، وتفكك الاتحاد السوفياتي نفسه بعد ذلك بسنتين، خلفا وراءهما أيضاً فراغاً بالنسبة للسياسة الغربية في المنطقة. فقد أخذت الثورات الديمقراطية في أوروبا الوسطى والشرقية سنة 1989 الغرب على حين غرّه إلى حد بعيد. ومع أن هذه الثورات قد استقبلت بالترحاب، إلا أنها، رغم هذا، قلبت العديد من الافتراضات الضمنية التي كانت توجه تفكير وسياسة الغرب.

وكانت الأحداث على الأرض تتحرك بصورة أسرع من قدرة الكثير من صانعي السياسة على إعادة التفكير بالموقف. وكانت الحكومات والبيروقراطيات، في بعض الأحيان، متخلفة عن مسار التاريخ - وكانت تعرف ذلك - إذ أمست، إلى حد ما، ضحية للنجاح الذي حققناه. فالغرب، الذي نجح في الإطاحة بالشيوعية دون طلقة نار واحدة في مواجهة بين الغرب والشرق، لم يكن جاهزاً لا سياسياً ولا فكرياً لطرح رؤية جديدة حول

ماهية أوروبا ما بعد الحرب الباردة أو حول العلاقات الأطلسية اللازمة للمستقبل. وأصبح السؤال المطروح، ماذا سيكون الغرض من حلف شمال الأطلسي في عالم خالٍ من الشيوعية والتهديد السوفياتي؟

وقد أنتج هذا التساؤل أحد أكثر نقاشات السياسة الخارجية انفعالاً وإحداثاً للانقسام في بلادنا خلال التسعينات من القرن الماضي. ولم تكن القضية تدور فقط حول توسيع أو عدم توسيع حلف الأطلسي ليشمل أوروبا الوسطى والشرقية، بل إن ذلك كان، من نواحٍ عديدة، مُجرّد القمة الظاهرة من جبل الجليد العميق. فقد كان صانعو السياسة مختلفين أيضاً حول أي نوع من أوروبا، وأي علاقات أميركية-أوروبية، ينبغي على الولايات المتحدة إقامتها لحقبة جديدة. ونتج عن ذلك حصول بعض أهم وأكثر التغييرات تأثيراً في استراتيجية الولايات المتحدة والحلف منذ عقود. وقد حالفني الحظ وسنحت لي فرصة الحصول على نظرة شاملة لهذا النقاش - أولاً، بصفتي محلل في مؤسسة راند، ثم من خلال عملي كنائب لمساعد وزير الخارجية في مكتب أوروبا، وبعدها كزميل أول في مجلس العلاقات الخارجية.

لماذا لعبت مؤسسات الفكر والرأي مثل هذا الدور الأساسي في ذلك النقاش؟ كانت هناك عدة أسباب. أولاً، كان هناك طلب شديد، في بداية التسعينات من القرن الماضي، على تفكير متجدد وغير تقليدي من جانبي الأطلسي، ولم تكن الحكومات في كثير من الأحيان مجهزة بما فيه الكفاية لتأمينه. فالتعامل مع التغييرات الثورية، أو استنباط نماذج فكرية مبتكرة لا يعتبران من القدرات المألوفة لدى المؤسسات البيروقراطية. ولا يرجع السبب في ذلك إلى كون العاملين ضمن النظام الحكومي أقل موهبة لكن طبيعة عملهم تقتضي تأمين إجماع في الرأي، وهم يتجنبون المغامرة والمخاطرة في بعض الأحيان، كما أنهم ببساطة ينوون تحت عبء القضايا ومتطلبات الأعمال القصيرة الأمد. فمن الأسهل بكثير على المرء أن يفكر بطموح أو بابتكار عندما يكون خارج نظام الحكم، أو في مؤسسة للفكر والرأي، حيث تختلف هيكلية الحوافز المتوفرة له تماماً. فملاحظة وزير الخارجية السابق، هنري كيسنجر، بأن على المرء أن يجمع وينمي رأسماله الفكري قبل دخوله الحكومة لأنه سوف يستنزفه عندما يعمل ضمن البيروقراطية تمثل، مع الأسف، واقع الحال في أحيان كثيرة.

ثانياً، أدت جهود الحكومة الأميركية المبكرة، في بداية التسعينات من القرن الماضي، الرامية إلى معالجة هذه القضايا إلى انقسام جدي بين صفوفها. وقد قصد العديد من المسؤولين في الحكومة الأميركية آنذاك شخصيات من خارج الحكومة طلباً لمعطيات ودراسات تحليلية إضافية. ولم يكن الهدف من ذلك، في بعض الحالات، إلا تعزيز وجهات نظر أولئك المسؤولين الحكوميين. لكنه عكس، في حالات أخرى، الجهود المبذولة للعثور على طرق جديدة لمد الجسور والتوفيق بين الاختلافات القائمة في العمليات المتجاوزة لحدود الدائرة الحكومية الواحدة. وكانت النتيجة النهائية، أن كبار الرسميين الأميركيين توجهوا، وبتفاعل متزايد، نحو مؤسسات الفكر والرأي، وأشركوها في المداولات بين هذه الوكالات الحكومية، التي كانت في العادة مغلقة دونها.

ثالثاً، تمكّنت بعض مؤسسات الفكر والرأي من الاستفادة من هذه الفرص لأنها جلبت معها بعض القدرات الفريدة. فقد كان لدى مؤسسة راند، في بداية التسعينات من القرن الماضي، واحدة من أفضل مجموعات الخبراء المختصين بشؤون الأمن الأوروبي خارج الحكومة الأميركية. وكان لديها أيضاً، بالإضافة إلى علاقات العمل الوثيقة مع مختلف أطراف الحكومة الأميركية، علاقات ممتازة في أوروبا الغربية والوسطى والشرقية، كما وفي روسيا. وكانت، إلى جانب جامعة الدفاع القومي ومجلس الأطلسي، بين أوائل مؤسسات

الفكر والرأي التي اتخذت لها موطئ قدم في الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الوسطى والشرقية. والواقع هو أن الحكومة الألمانية، وكذلك حكومات أوروبا الوسطى والشرقية، كانت قد قصدت هذه المؤسسات لكي تؤمن لها المساعدة التحليلية لتطوير سياسات جديدة. وقد أتاح ذلك لهذه المؤسسات الفرصة لمعرفة وفهم التفكير السائد في واشنطن وفي شطري أوروبا، وهو أمر لم يكن يتمتع به إلا عدد قليل من الذين لا ينتمون إلى تلك الحكومات .

لكن التوصل إلى هذه المعرفة لم يكن كافياً وحده. ففي زمن بات فيه عمل وتحليل بعض مؤسسات الفكر والرأي أكثر تحزباً وتسيساً، من المهم التشديد على أن مؤسسات مثل راند قد نجحت بالضبط لأنها بذلت جهداً إضافياً لكي يبقى عملها تحليلياً وموضوعياً. وتمكنت من تزويد كبار صانعي السياسة، المرهقين والكثيري الانشغال، بأكثر ما كانوا يحتاجونه في العديد من الأحيان - أي إطار عمل وطريقة تفكير تتناول المشكلة حتى نهايتها من جميع جوانبها، علاوة على تقديم مجموعة من الخيارات المتكاملة مع إظهار ما لها من إيجابيات وسلبات محتملة. ومع أن وجهات النظر البديلة زهيدة الثمن وكثيرة العدد في واشنطن، لكن الأبحاث التي تساعد في تأمين إطار عمل جديد للتحليل تبقى نادرة ومتباعدة الحدوث.

مثلاً، لم يكن نشر مقالات الرأي على صفحات الجرائد، أو غيرها من المقالات الفردية الداعية لوجهة نظر معينة، هو أنجح عمل تحليلي قامت به راند خلال النقاش الدائر حول توسيع حلف الأطلسي. بل تمثل أنجح أعمالها ذلك في سلسلة من جلسات الإعلام والإطلاع التحليلية التي استكشفت التعليقات المنطقية البديلة لتوسيع الحلف، والقضايا العملية المتعلقة بكيفية تحقيق ذلك، وتكاليف تحقيق ذلك، وما سيتبعه من تداعيات بالنسبة لروسيا والدول الأخرى التي لم توجه إليها الدعوة للانضمام إلى الحلف. ولم تتخذ راند، كمؤسسة، في أي وقت من الأوقات موقفاً رسمياً مؤيداً أو معارضاً لتوسيع الحلف. فقد اعتبرت أن دورها هو، أولاً وقبل كل شيء، مساعدة صانعي السياسة على فهم المسائل، والخيارات، والمقايضات المحتملة، ومن ثم ترك المسؤولين يتخذون قراراتهم بأنفسهم مستندين إلى معلومات أفضل.

ولا يعني هذا أنه لم تكن للمحللين الفرديين وجهات نظر قوية. فكثيراً ما كان الأمر كذلك. وقد كنت أنا شخصياً من بين أوائل الداعين إلى توسيع الحلف وأكثرهم صراحة، لكن العديد من زملائي في راند كان لهم رأي مخالف حول المسألة. والواقع، أن الأمر كان ينتهي بنا أحياناً إلى الإدلاء ببيانات متعارضة أمام اللجان التشريعية في الكونغرس. وقد شهدت حلقات راند الدراسية الداخلية واجتماعات مجلس الإدارة نزاعات ونقاشات حامية كأى اجتماع آخر بين الوكالات الحكومية. لكن مقدره راند على تأطير القضايا وتوضيح المقايضات هي ما أكسبها أكثر الإطراء من صانعي السياسة. وربما كان أعظم ثناء تلقينته أنا شخصياً هو الذي أتاني من أحد كبار مسؤولي وزارة الدفاع، وكان من المعارضين بشدة لتوسيع حلف الأطلسي. فقد امتدح جلسة إعلام وإطلاع قمت بها مع عدد من زملائي بقوله إنها أفضل عمل تحليلي توصل إليه وأنها ساعدته على فهم الترابطات والمقايضات المتعلقة بالمسألة - على الرغم من أن كلا منا توصل إلى نتائج مختلفة تماماً حول ما كان يجب أن تكون عليه سياسة الولايات المتحدة في حينه.

وقد نتج عن ذلك أن عدداً من مؤسسات الفكر والرأي أصبح، ولفترة من الزمن، جزءاً حقيقياً ولو غير رسمي، من العملية الموسعة بين الوكالات الحكومية ومن النقاش داخل الحكومة الأميركية حول مستقبل حلف

شمال الأطلسي. وأصبحت جلسات الإطلاع والتقارير الموجزة التي تصدرها تلك المؤسسات جزءاً لا يتجزأ من النقاش الفكري والسياسي. وكان محللو المؤسسات يعملون عن كثب مع كبار الرسميين وكثيراً ما وجهت إليهم الدعوة لإطلاع كبار المسؤولين الحكوميين على ما توصلت إليه المؤسسات. كما كثيراً ما طُلب منهم عبور الأطلسي واختبار مدى ما تحظى به الأفكار والخيارات السياسية من قبول لدى الحلفاء في أوروبا الغربية وشركائنا في أوروبا الوسطى، من أجل الحصول على آرائهم قبل اتخاذ قرارات نهائية في واشنطن.

ثم بدأ دور مؤسسات الفكر والرأي بالنسبة للنقاش الخاص بتوسيع حلف الأطلسي يشهد تغيراً في أواسط التسعينات من القرن الماضي. فقد كانت المناقشات داخل الحكومة الأميركية تشهد نهايتها والاتفاق حولها بشكل متزايد، غير أن النقاش العام الأوسع حول توسيع الحلف كان قد بدأ لتوّه. ومع تحول قضية توسيع الحلف إلى النقطة الأساسية في نقاش يزداد حدة، دخلت مؤسسات الفكر والرأي الأخرى الحلبة للمساعدة في تأمين منتدى لنقاش عام أوسع. وتقدم كل من *مجلس العلاقات الخارجية*، و*مؤسسة بروكينغز*، و*"المبادرة الأطلسية الجديدة"* التابعة لمعهد *أميركان إنتربرايز* لإنشاء مجموعات دراسية ومجالات أخرى للخطاب العام والحوار. ونادراً ما استحوذت قضية ما على اهتمام أكبر، أو كانت موضع نقاش أكثر، في السياسة العامة مما استحوذت عليه قضية توسيع حلف الأطلسي في أواسط وأواخر التسعينات من القرن الماضي.

وقد تغيّر دور مؤسسات الفكر والرأي ليعكس هذا الواقع الجديد. ففي حين بقي دور هذه المؤسسات أساسياً بالنسبة للنقاش الأوسع ولنقاه الجمهور ومساندته للسياسات الجديدة، إلا أنها لم تعد تلعب دوراً أشبه بدور من هو ضمن دائرة الحكم، أو تعمل كدافع حاسم في تلك العملية. ورغم هذا، شهد العديد من المسؤولين الرئيسيين في الحكومة في بداية وأواسط التسعينات من القرن الماضي - مثل وزير الخارجية وورن كريستوفر، ونائب وزير الخارجية ستروب تالبوت، والسفير الأميركي لدى الأمم المتحدة ريتشارد هولبروك - لمؤسسات الفكر والرأي بأهمية الدور الذي لعبته في مساعدتهم على تطوير تفكيرهم بالنسبة لتلك المسائل.

فما هي العبرة التي يمكن للمرء أن يستخلصها، إن هو عاد بتفكيره إلى هذه الفترة وهذا الدور الحاسم الذي لعبته مؤسسات الفكر والرأي في تطوير سياسة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي؟ وإلى أي حد كان تأثير هذه المؤسسات نتيجة مرحلة تاريخية فريدة سعى فيها صانعو السياسة إلى الحصول على مساعدة خارجية للتمكن من مواجهة تحولات ثورية، إضافة إلى مهارات المبادرات الخاصة لدى العديد من مؤسسات الفكر والرأي؟ أم أن هذه التجربة تعلمنا شيئاً أكثر استدامة حول صنع السياسة في عصرنا الحالي؟

إن واقع الأمر هو ببساطة أنه في عالم اليوم المتعولم، تتسارع وتيرة السياسة الدبلوماسية بينما يتواصل التراجع الداخلي في قدرة الحكومات على تطوير تفكيرها ومفاهيمها للقضايا على المدى البعيد. وما يزيد من تفاقم هذا الاتجاه النقص في التمويل المستمر منذ فترة طويلة لوزارة الخارجية. وهذا يعني من الناحية العملية، أنه مهما كانت الموارد المالية المتوفرة على الورق للتخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد، فإنها كثيراً ما تُستنفد في الواقع، للقيام بكل بساطة بتأدية أعباء الأعمال اليومية للوزارة. وكثيراً ما لا يبقى إلا القليل من الوقت، هذا إن تبقى شيء منه، للمهام الأخرى.

لقد فوجئتُ، بصفتي مُعَيَّنًا سياسياً جاء إلى الحكومة من عالم مؤسسات الفكر والرأي، عندما اكتشفت كيف أن الحاجة إلى إدارة الاحتياجات العملائية اليومية كثيراً ما تُعيق الجهود الرامية إلى تخصيص طاقة أكبر للتفكير البعيد الأمد. وعلاوة على ذلك، أصبحت قدرة العاملين في هيئات أو خاليا السياسة والتخطيط، على لعب الدور المخطط لها أصلاً تضعف أكثر فأكثر. فالأيام التي كان فيها دبلوماسي عريق، مثل جورج كينان، قادراً على تمضية أسابيع في وضع ورقة عمل لتتم لاحقاً مناقشتها بانتظام، وقد تحدد سياسة الولايات المتحدة من خلالها، قد أصبحت نادرة ومتباعدة الحدوث.

ويقود هذا إلى الاعتقاد بأن الطلب من داخل الحكومة على تفكير مبتكر من خارجها، سوف يتواصل، بل وقد يزداد. ولا ريب في أن بداية التسعينات من القرن الماضي كانت مرحلة استثنائية في أوروبا، إذ طرحت التغييرات الثورية عدداً كبيراً من الافتراضات السابقة على بساط البحث وجعلتها موضع تساؤل. إلا أنه ستظهر في المستقبل قضايا أخرى، أو ستشهد أجزاء جديدة من العالم تغييرات كبرى على الأرض ستساهم في جعل السياسات الراهنة بالية انقضى عهدها. وطالما ظلت الحكومات تعاني من طاقة داخلية محدودة في التخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد، طالما استمرت في الرجوع إلى عالم مؤسسات الفكر والرأي للحصول منها على الأبحاث والأفكار التي يمكنها الاطلاع عليها والاستفادة منها.

أما ما إذا كانت مؤسسات الفكر والرأي ستتمكن في المستقبل من سد هذه الحاجات، فمسألة منفصلة. فمن ناحية، أصبح العديد من مؤسسات الفكر والرأي أكثر براعة. كما تشهد أسواقها منافسة متزايدة. وقد أنتج ازدياد المنافسة بين مؤسسات الفكر والرأي للتأثير في السياسة الرسمية، جيلاً جديداً من المحللين المبادرين الذين يثابرون على توثيق علاقاتهم مع المسؤولين في الحكومة لتأمين تفرد في القدرة على الوصول إليهم. لكن ولوج الباب ليس سوى نصف المعركة. ففي نهاية المطاف، يبقى مفتاح النجاح نوعية العمل الذي يحققه المرء، والقدرة على تلبية حاجات كبار صانعي السياسة، وتوضيب توصيات سياسية عملية.

مؤسسة هيريتيج : التأثير في النقاش حول الدفاع بالصواريخ

بقلم بايكر سبرينغ

زميل إف.إم. كيربي، باحث في شؤون سياسة الأمن القومي
مؤسسة هيريتيج



يقول بايكر سبرينغ، زميل إف.إم. كيربي، والباحث في سياسة شؤون الأمن القومي لدى مؤسسة هيريتيج (التراث)، إن المؤسسة استخدمت، خلال العقد الماضي مجموعة متنوعة من الوسائل للتأثير على العملية السياسية في واشنطن في ما يتعلق بمسألة الدفاع بالصواريخ. ويعرض سبرينغ التطورات المتعلقة بقرار التخلي عن معاهدة 1972 لحظر الصواريخ الباليستية والسعي إلى إقامة نظام لنشر نظام دفاعي بالصواريخ في عرض البحر، ليبيّن كيف استطاعت المؤسسة التأثير في صنع القرار السياسي بهذا الشأن .

كان الدفاع بواسطة الصواريخ من بين المسائل التي احتلت مكانة عليا في قائمة القضايا التي استحوذت على اهتمام مؤسسة هيريتيج (التراث)، حتى قبل إلقاء الرئيس السابق رونالد ريغان، في آذار/مارس 1983، الخطاب الذي أنشئ بموجبه برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي. فدراسة "الحدود العليا" التي رعتها المؤسسة، والتي دعت فيها إلى نشر نظام دفاع فعّال من الصواريخ الباليستية كانت قد صدرت منذ عام 1982. ومنذ ذلك الحين، عملت مؤسسة هيريتيج (التراث)، وهي منظمة غير حزبية لأبحاث السياسة العامة مركزها واشنطن، أو بتعبير آخر، "مؤسسة فكر ورأي"، على تنقيف صانعي السياسة بالنسبة للحاجة إلى نشر مثل هذا النظام.

وقد انسحبت الولايات المتحدة الآن من معاهدة عام 1972 لحظر استخدام الصواريخ الباليستية التي كانت تحول دون نشر نظام دفاع صاروخي فعّال، وأصبحت حكومة بوش تسعى إلى تطبيق برنامج دفاع صاروخي يمكنها من نشر نظام فعّال في أقرب وقت ممكن. ولم تحصل هذه التطورات السارة بالصدفة. فقد لعب العديد من المجموعات والأفراد، داخل الحكومة الأميركية وخارجها، دوراً هاماً في تغيير السياسة الأميركية المتعلقة بالدفاع بواسطة الصواريخ.

وقد اعتمدت الجهود التعليمية لمؤسسة هيريتيج (التراث) مجموعة متنوعة من الوسائل للتأثير في العملية السياسية في واشنطن في ما يتعلق بالدفاع بواسطة الصواريخ. وكان أهم هذه الوسائل نشر دراسات بليغة موجزة، سميت مذكرات تنفيذية ودراسات توضيحية للخلفيات، حول مسائل محددة تتعلق بالدفاع بالصواريخ، كلما كان على الكونغرس، أو السلطة التنفيذية (أي الحكومة)، اتخاذ قرارات سياسية حاسمة بهذا الصدد. وقد صُممت تلك الأوراق لسد حاجات صانعي السياسة الكثيري الانشغال، والذين كانوا بحاجة للحصول بسرعة

على المعلومات حول تلك القضايا. وشملت وسائل التأثير الأخرى، تأمين جلسات إطلاع علنية وسرية لأعضاء الكونغرس وللعاملين معهم، والإدلاء بشهادات أمام الكونغرس، وتزويد وسائل الإعلام بتقارير موجزة، ورعاية مجموعة متنوعة من المحاضرات والحلقات الدراسية، حول موضوع الدفاع بواسطة الصواريخ الباليستية.

ثمة مثالان يُظهران على أفضل وجه أين أثرت مؤسسة هيريتيج (التراث) (في النقاش داخل الحكومة الأميركية حول مسألة الدفاع بالصواريخ خلال السنوات الأخيرة. ويتعلق الأول منهما بمعاهدة حظر الصواريخ الباليستية، بينما يتعلق الثاني بخيار نشر أنظمة دفاع صاروخية على متن سفن في عرض البحر.

إحباط سياسة حكومة كلنتون الرامية إلى المحافظة على معاهدة حظر الصواريخ الباليستية

اقتنع المحللون في مؤسسة هيريتيج (التراث)، منذ زمن بعيد، بأن معاهدة حظر الصواريخ الباليستية تشكل عقبة لا يمكن تجاوزها أمام نشر نظام دفاع فعال بواسطة الصواريخ. وبحلول مطلع سنة 1995، توصل نفس هؤلاء المحللون إلى الاستنتاج بأن أفضل الخيارات هو السعي إلى إلغاء المعاهدة بدلاً من السعي إلى إدخال تعديلات تدريجية عليها. أما حكومة كلنتون، التي كانت تعترها، في أحسن الحالات، الشكوك بالنسبة لصواب فكرة إقامة نظام دفاعي بواسطة الصواريخ، فقد حاولت الحفاظ على تلك المعاهدة. وكان أحد الأسباب التي دفعت المحللين في مؤسسة هيريتيج (التراث) سنة 1995 إلى اختيار السعي إلى إلغاء المعاهدة، فشل حكومة كلنتون، آنذاك، في حل مسألة تحديد الدول التي ستخلف الاتحاد السوفياتي السابق كأطراف في هذه المعاهدة.

وقد أدرك، كل من معارضي معاهدة حظر الصواريخ الباليستية ومؤيديها، أن حل قضية خلافة الاتحاد السوفياتي السابق سوف يكون ضرورياً للمحافظة على المعاهدة كاتفاق ملزم قانونياً. وكانت حكومة كلنتون قد افترضت أنها قادرة على حل المسألة، بدون التقيد بالشرط الدستوري الخاص باستشارة مجلس الشيوخ والحصول على موافقته في ما يتعلق بعقد المعاهدات. وكانت الحكومة مستعدة للمجادلة وتقديم الحجة بأن حل مسألة الخلافة لا يتطلب إدخال تعديلات جوهرية على المعاهدة. وقد خالفها محلو مؤسسة هيريتيج (التراث) الرأي، وعملوا، ابتداء من سنة 1996، على إقناع أعضاء مهمين في مجلس الشيوخ بأن استبدال الاتحاد السوفياتي كطرف الآخر في معاهدة حظر الصواريخ الباليستية سوف يتطلب إدخال تعديلات جوهرية على المعاهدة، وأن أي اتفاق لحل مسألة الخلافة يتطلب، بالتالي، موافقة مجلس الشيوخ⁽¹⁾. وتتطلب موافقة مجلس الشيوخ على تصديق المعاهدات أكثرية الثلثين بموجب دستور الولايات المتحدة.

وقد لعب السناتور جيسي هيلمز وهو من نورث كارولينا، بصفته آنذاك رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، دوراً أساسياً في هذه القضية. وقد اتفق رأي السناتور هيلمز، والعاملين في لجنته، مع رأي المحللين في مؤسسة هيريتيج (التراث). (وفي سنة 1997، اتخذ السناتور هيلمز إجراءات بهذا الشأن. فأتى النظر في موضوع معاهدة أخرى تتعلق بالقوات التقليدية في أوروبا، نجح في وضع شرط يفرض على الرئيس كلنتون التعهد بأنه سوف يعرض أي اتفاقية لحل مسألة الخلافة (للإتحاد السوفياتي السابق) في معاهدة حظر الصواريخ الباليستية على مجلس الشيوخ. وقد وقع الرئيس كلنتون هذا التعهد في الخامس عشر من أيار/مايو 1997.

ولم تحقق جهود حكومة كلنتون في الحفاظ على معاهدة حظر الصواريخ الباليستية أي تقدم منذ ذلك التاريخ. ومع أنه تم التوقيع في السادس والعشرين من أيلول/سبتمبر 1997 على اتفاق عُيّن بموجبه كل من روسيا البيضاء وكازاخستان وروسيا وأوكرانيا كخليفة للاتحاد السوفياتي في معاهدة حظر الصواريخ الباليستية، فإن حكومة كلنتون لم تتمكن من الحصول على موافقة مجلس الشيوخ، ولم يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ مطلقاً. ولو نجحت حكومة كلنتون في سياستها الرامية إلى الحفاظ على معاهدة حظر الصواريخ الباليستية، لما تمكن الرئيس بوش، على الأرجح، من إصدار الأمر، من الناحية العملية، بانسحاب الولايات المتحدة من المعاهدة في حزيران/يونيو من عام 2002. ذلك أنه لو كانت قد تمت المصادقة على مثل هذا الاتفاق الحديث العهد، وأصبح التزاماً قانونياً يسري على الدول الأربع الخليفة للاتحاد السوفياتي ويفرض على الولايات المتحدة مواصلة احترام معاهدة حظر الصواريخ الباليستية، لكان قد أصبح من العسير جداً إلغاؤه .

السعي لتحقيق خيار الدفاع بالصواريخ

إلى جانب اهتمامها بالنواحي المتعلقة بضبط التسلح في قضية الدفاع بواسطة الصواريخ، سعت مؤسسة هيريتيج (التراث) إلى تنقيف صانعي السياسة حول الخيارات التكنولوجية لنشر نظام دفاعي فعال بالصواريخ. وقد قادها اهتمامها بهذه الخيارات التكنولوجية، إلى تشكيل لجنتها الخاصة حول الدفاع بالصواريخ سنة 1995. وتألّفت اللجنة، التي ترأسها المدير السابق لبرنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجية، السفير هنري كوبر، من بعض أروع الأدمغة في البلاد حول الخيارات التكنولوجية للدفاع بواسطة الصواريخ. وفي وقت لاحق من نفس ذلك العام، نشرت مؤسسة هيريتيج (التراث) (أول تقارير اللجنة، وهو التقرير الذي صدرت عدة نسخ منه)⁽²⁾.

وقد أوصت اللجنة بنشر الصواريخ الدفاعية المعترضة على طرادات البحرية الأميركية الموجودة من فئة "أيجيس"، على اعتبار أن ذلك أفضل خيار قريب الأمد في مجال الدفاع الصاروخي. وأوصت، بشكل محدد، بتحسين التكنولوجيا التي كانت متبّعة عبر ما كان يسمى آنذاك، برنامج الطبقة العليا للبحرية. وقررت اللجنة أن بإمكان هذا الخيار نشر 650 صاروخ اعتراض، على متن 22 سفينة حربية، خلال خمس إلى ست سنوات، بكلفة تتراوح بين ألفي مليون دولار وثلاثة آلاف مليون دولار. وتصور اقتراح اللجنة أيضاً قدرة صواريخ الاعتراض على الحصول على معلومات الاستهداف التي يوفرها ما كان يُدعى آنذاك بجهاز "العيون اللامعة" للإحساس، والذي يعمل بواسطة كوكبة من الأقمار الصناعية.

وأبدى الكونغرس تفتحاً وتقبلاً لأفكار اللجنة الخاصة بالدفاع بواسطة الصواريخ. ونص قانون تفويض الدفاع لسنة 1996 المالية، والذي كان قد سبق للرئيس كلنتون أن استخدم حق النقد أو الفيتو ضد نص سابق منه، على زيادة تمويل برنامج الطبقة العليا للبحرية، من أكثر من 30 مليون دولار بقليل، حسب ما طلبته حكومة كلنتون، إلى حوالي 200 مليون دولار. أما قيام الرئيس كلنتون باستخدام حق الفيتو ضد النص الأسبق لقانون تفويض الدفاع، فقد جاء، جزئياً، بسبب معارضته لنظام الدفاع بواسطة الصواريخ الباليستية.

وفي حين أُجبرت حكومة كلنتون على قبول تمويل أكبر لبرنامج تطوير الطبقة العليا للبحرية، فإنها رفضت إدارة هذا البرنامج بطريقة تتناغم مع توصيات توصيات لجنة مؤسسة هيريتيج (التراث) الخاصة بالدفاع بواسطة الصواريخ. وقد فعلت ذلك لأنها رأت أن نهج مؤسسة هيريتيج (التراث) (لا يتوافق مع سياستها الرامية

إلى الحفاظ على معاهدة حظر الصواريخ الباليستية. ولم تكن حكومة كلنتون، على وجه الخصوص، راغبة في السماح لنظام الدفاع بواسطة الصواريخ بالحصول على المعلومات الفنية التي توفرها الأقمار الصناعية وغيرها من المعلومات التي يوفرها جهاز الإحساس، والتي تمنح النظام القدرة على صد الصواريخ الباليستية البعيدة المدى. وهكذا، أثبتت حكومة كلنتون استعدادها لتمويل البرنامج، ولكن شريطة "تخفيض مستوى التكنولوجيا التي يتمتع بها.

غير أن الكونغرس استمر في الضغط على حكومة كلنتون بالنسبة للإمكانيات التي يوفرها اعتماد خيار الدفاع بالصواريخ المنشورة بحراً. وقد فرض قانون تفويض الدفاع القومي للسنة المالية 1998 على حكومة كلنتون تقديم تقرير إلى الكونغرس عما إذا كان بالإمكان تحسين نظام الطبقة العليا للبحرية بحيث يؤمن دفاعاً محدوداً ضد الصواريخ الباليستية البعيدة المدى. وأعدت منظمة الدفاع بالصواريخ الباليستية التابعة للبيتاغون التقرير المطلوب، كما نشرت موجزاً لما خلصت إليه في الأول من حزيران/يونيو 1999. وقد استعمل هذا التقرير، نص تقرير سابق كانت قد أعدته لجنة الدفاع بواسطة الصواريخ التابعة لمؤسسة هيريتيج (التراث) كمرجع (3) والأهم من ذلك، أن تقرير المنظمة المذكورة أكد النتائج التي توصلت إليها مؤسسة هيريتيج (التراث)، والتي تقول إن نسخة متطورة لما كان يسمى آنذاك نظام مسرح العمليات الواسع للبحرية، ستكون قادرة على اعتراض الصواريخ البعيدة المدى.

ورغم أن حكومة كلنتون عمدت إلى التباطؤ بالنسبة لتطوير نظام مسرح العمليات الواسع للبحرية، إلا أنه تم تحقيق بعض التقدم. وتطلق حكومة بوش الآن على برنامج مسرح العمليات الواسع للبحرية، إسم برنامج الاعتراض في منتصف المسار المنشور بحراً. وخلال هذا العام، وقد دمر نموذج أولي من الصواريخ المعارضة صواريخ باليستية استخدمت كأهداف في تجارب إطلاق مرتين هذا العام. وقد جرت تجربة الإطلاق الأولى في كانون الثاني/يناير 2002، بينما جرت التجربة الثانية في حزيران/يونيو. وساعدت تجربتنا الاعتراض الناجحان في تعزيز التوصية التي تقدمت بها لجنة الدفاع بواسطة الصواريخ التابعة لمؤسسة هيريتيج (التراث) (لأول مرة في عام 1995، والتي كانت تؤيد خيار نشر صواريخ الدفاع المعارضة في البحر.

الخلاصة

إن دور مؤسسة هيريتيج (التراث) (في صوغ السياسة العامة، على غرار ما تقوم به مؤسسات الفكر والرأي الأخرى في الولايات المتحدة، هو تنقيف أعضاء الكونغرس وصانعي السياسة الآخرين في ما يتعلق بقضايا معينة. فالمؤسسة ليست لوبي، أو مجموعة ضغط، ولا هي كيان سياسي؛ بل إن تأثيرها ينبع من نوعية مقترحاتها الرامية إلى حل مشاكل السياسة العامة.

ففي مجال الأمن القومي، كانت المشكلة معالجة إمكانية تعرُّض الولايات المتحدة وحلفائها للتهديد المتزايد الذي يشكله انتشار الصواريخ الباليستية وتكنولوجيا هذه الصواريخ. وكانت الحلول التي اقترحتها مؤسسة هيريتيج (التراث) (لهذه المشاكل هي الانسحاب من معاهدة حظر الصواريخ الباليستية، ونشر نظام دفاع صاروخي عالمي فعال، يبدأ بصواريخ معترضة تتخذ قواعد لها في عرض البحر. وقد قبل صانعو السياسة الأميركيون

الاقتراح الأول، وهم في طريقهم إلى قبول الاقتراح الثاني. وقد جاء قبولهم كنتيجة مباشرة لقوة هذه المقترحات نفسها وللجهود التتقيفية التي قام بها واضعوها.

(1) بايكر سبرينغ، "على مجلس الشيوخ أن يُجمّد التوجهات الأخيرة للبيت الأبيض حول معاهدة حظر الصواريخ الباليستية"، نشرة هيريندج باكغراوندر، العدد 1106، 11 آذار / مارس 1996.

(2) لجنة الدفاع بواسطة الصواريخ التابعة لمؤسسة هيريتيج (التراث)، الدفاع عن أميركا: مخطط قريب وبعيد المدى لنشر الدفاعات بواسطة الصواريخ) واشنطن، العاصمة : مؤسسة هيريتيج (التراث)، 1995.

(3) لجنة الدفاع بواسطة الصواريخ التابعة لمؤسسة هيريتيج (التراث)، الدفاع عن أميركا: مخطط لمواجهة التهديد الملح للصواريخ) واشنطن، العاصمة : مؤسسة هيريتيج (التراث) 1999.

حوار قومي حول إنشاء مؤسسة للفكر والرأي : مثال هندوراس

بقلم إيمي كو غنور بينتكورت

باحثة مساعدة في برنامج الأميركتين
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية



تقول إيمي كو غنور بينتكورت، الباحثة المساعدة في برنامج الأميركتين التابع لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، إنه يمكن ظهور مؤسسات الفكر والرأي نتيجة لأحداث مصيرية في تاريخ بلد ما، أو كنتيجة لقضايا قومية ملحة تقود إلى البحث عن حلول سياسية أفضل، وأنها تكون، في العديد من الحالات، واحدة من بنات أفكار فرد أو مجموعة من أصحاب الرؤية البعيدة. وتضيف أن الفكرة كانت بالنسبة لهندوراس، غرس البذرة لدى مجموعة عريضة من قادة الرأي القومي المشاركين في ورشة عمل، ومن ثم السماح للقيادات السوية بالانفتاح .

عندما دُعيتُ في وقت سابق من هذه السنة لإدارة حلقة دراسية مع قادة الرأي القومي في هندوراس حول "كيفية إقامة مؤسسة فكر ورأي استراتيجية"، استعرضت سلسلة من المسائل المتعلقة بكيفية إرشاد بلد ما خلال عملية كهذه. وفي حين أن خبراء مؤسسات الفكر والرأي درسوا مجموعة واسعة من القضايا، بما فيها تاريخ تلك المؤسسات، وأسباب تأسيسها، إلا أن القليل منهم حدّد الخطوط التوجيهية العملية لمن يهتم إنشاء مثل تلك المؤسسات، إن كان هناك من فعل ذلك فعلا. وبصفتي عضو سابق في فريق عمل برنامج الأميركتين في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، في واشنطن، وحالياً زميلة مساعدة فيه، فأبني حسنة الاطلاع على طرق العمل الداخلية لمؤسسات الفكر والرأي الأميركية الطراز التي تعمل كمنظمات مستقلة، لا تبغي الربح، وتنتج الأبحاث والتحليل اللازمة لصوغ السياسة العامة. غير أن هذا الطراز من المؤسسات لم يكن بالضرورة النموذج المناسب لهندوراس نظراً للعجز المالي المالية، ولانعدام وجود تقاليد تساعد على قيام مؤسسات كهذه في ذلك البلد. واخترت، في نهاية المطاف، نهجاً أدى إلى معالجة المسائل الأربع الأساسية التالية:

- من أين يمكن أن تأتي القيادات لمثل هذه المؤسسات، ومن سيكون زبائنها والمستفيد من عملها؟
- ما هي ميزات مؤسسات الفكر والرأي، ودورها، ووظيفتها، وما هي أسباب نشوئها ؟
- ما هو الإطار العام للمنظمات غير الحكومية في أميركا اللاتينية الذي توجد فيه مؤسسات كهذه وهل هناك، على الأخص، مؤسسات في هندوراس اليوم ذات صفات مميزة مشابهة لمؤسسات الفكر والرأي هذه ؟
- ما هو نوع الموارد المتوفرة لمؤسسات السياسة العامة ؟

وأخيراً، ركزت ورشة العمل التي رعتها السفارة الأميركية في هندوراس، على محاولة "بعيدة الرؤية" لتحديد القضايا السياسية والفجوات ضمن الإطار الهندوراسي العام، والتي قد تؤمن القوة الدافعة لقيام جهود الأبحاث في السياسة العامة.

وقد كانت الغاية من تنظيم ورشة عمل حول مؤسسات الفكر والرأي في هندوراس ذات شقين: كان هناك، أولاً، إدراك لوجود حاجة لقيام مؤسسة قومية تنتج أبحاثاً ذات نوعية ممتازة حول القضايا القومية والدولية، وعلى الأخص، تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية. ولم تكن قد برزت أي مؤسسة قيادية مستقلة في هذا المجال. ولم يكن هناك، ثانياً، أي مؤسسة قادرة على تأمين مجموعة جاهزة من الخبراء المرموقين حول القضايا القومية والدولية تسمح لقادة الرأي العام القومي، وللحكومة، والكونغرس، والهيئات الدبلوماسية الأجنبية، وغيرها، الاعتماد عليهم في تحاليلها الساسية للحصول على المعطيات، والمنتجات، والخدمات الأخرى التي تؤمنها عادة مؤسسات الفكر والرأي. وقد نتج عن تحديد هذه الحاجات إقامة جلسات "لتبادل الأفكار الجريئة" أو الجديدة، حول الدور الذي تلعبه مؤسسات السياسة العامة في الحياة السياسية، وحول كيفية وأسباب تطورها، وكيفية تحديد القضايا السياسية القومية وأولوياتها. وأخيراً، كيفية تعيين القيادات اللازمة لتحقيق إنشاء تلك المؤسسات في بلد في طور النمو.

القيادات والزبائن

إن تحديد الشخصيات المشاركة في الحوار القومي حول إنشاء مؤسسة فكر ورأي جديدة - أو كبديل من ذلك، حول كيفية تعزيز منظمات السياسة العامة القائمة - مهمة تحمل الكثير من التحدي، حيث أن من المحتمل لها أن تحدد الآراء والقضايا المطروحة للنقاش مسبقاً. وفي حالة هندوراس، قادت الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية الهندوراسية عملية تحديد المؤسسات والمشاركين الرئيسيين الذين ستضمهم جلسات التخطيط. وشملت المجموعات المتمثلة في هذه الجلسات، رسميين حكوميين، ومسؤولين من كلية الدفاع، ووسائل الإعلام، ومنظمات غير حكومية، وشركات استشارية دولية، ومجموعات من رجال الأعمال والتجارة، ومركز الأبحاث القانونية في الجامعة، ومركز الأبحاث التابع للكونغرس. وكان من ضمن الشخصيات المؤثرة الهامة الأخرى التي لم تشارك في ورشة العمل والتي قد يكون لها دور قيم في مثل هذه الجهود، ممثلون كبار عن الجامعة الوطنية والمؤسسات الأكاديمية الأخرى، وأعضاء في الكونغرس أو مساعدون لهم، ومجموعة أوسع من منظمات المجتمع المدني والرسميين الحكوميين، ورؤساء البلديات وغيرهم من ممثلي الحكومات المحلية الآخرين، والأفراد الخبراء أو الباحثين في حقل السياسة العامة.

فلهذه المجموعات شأن في الأبحاث الخاصة بالسياسة العامة، إضافة إلى أنها قد تكون قادرة أيضاً على تأمين بعض من القيادة الفكرية المطلوبة، أو الدعم المالي، أو العناصر التنظيمية للجهود المستقبلية في هذا المجال.

وتكمن المعضلة في أن الحل المثالي هو إشراك مجموعة واسعة من وجهات النظر المختلفة في الحوار القومي حول إنشاء مؤسسة يجري تصميمها لتكون ذات تأثير قومي؛ غير أن مؤسسات الفكر والرأي كثيراً ما تأسست على امتداد تاريخها على يد أشخاص أو مجموعات لديهم برنامج عمل معين، أو مجموعة من الأهداف، أو التزام سياسي محدد. وهي نادراً ما تشكلت على يد مجموعة واسعة متباينة تضم مؤسسات أو أفراداً لديهم أهداف أو مهمات مختلفة يجمعون الرأي على العمل سوية.

وكثيراً ما تتشكل مؤسسات الفكر والرأي كنتيجة لأحداث مصيرية في تاريخ بلد ما، أو كنتيجة لقضايا قومية ملحة تقود إلى البحث عن حلول سياسية أفضل، وهي كثيراً ما تكون وليدة فكرة فرد من أصحاب الرؤى البعيدة، أو مجموعة صغيرة من الناس بعيدي الرؤى. وأذكر على سبيل المثال لا الحصر أن مجلس العلاقات الخارجية، وهو أحد أقدم مؤسسات السياسة العامة في الولايات المتحدة، تأسس في الأصل سنة 1921، على يد رجال أعمال ومصرفيين ومحامين، مصممين على استمرار تعاطي الولايات المتحدة مع العالم. وقد حدث ذلك في أعقاب الحرب العالمية الأولى، عندما كان العديد من صناعات السياسة الأميركية يشجعون نظرة أكثر انعزالية في السياسة الأميركية. وفي مطلع الثمانينات من القرن الماضي، أسست عدة مؤسسات فكر ورأي محافظة، مثل مؤسسة هيريتيج الوقفية للأبحاث، نتيجة تحول عقائدي عن تراث سياسات "البرنامج الجديد" الذي طبقه الرئيس فرانكلين د. روزفلت⁽¹⁾ بغية تحقيق الإنعاش الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي في العقد الرابع من القرن الماضي). أما في هندوراس، فقد قامت فكرة إنشاء مؤسسة كهذه على غرس بذورها لدى تشكيلة واسعة من المجموعات، ومن ثم السماح للقيادات السوية بالانبثاق.

دور مؤسسات الفكر والرأي وأسسها المنطقية

كان الهدف الأول، عندما اجتمع المشتركون حول طاولة النقاش في تيغوتشيغالبا، تطوير فهم مشترك حول ماهية "مؤسسات الفكر والرأي"، أو مراكز أبحاث السياسة العامة، ودراسة الوظائف والأدوار والنشاطات النموذجية لتلك المؤسسات. كما تم طرح ومناقشة تساؤلات حول طبيعة رسالة، ومجال تركيز، واستقلالية، وحجم، وميزانية، وأيديولوجية، هذه المؤسسات وصفات أخرى مميزة لها. وقد تم ذلك عن طريق الاستعانة ببعض نماذج مؤسسات الفكر والرأي الأميركية كأمثلة خلفية انطلقت منها مجموعات صغيرة إلى مناقشة وتحليل الأسئلة المطروحة. وتبع ذلك الاستعانة بعينة من المؤسسات المماثلة القائمة في أميركا اللاتينية. وقد ضمت أمثلة المؤسسات الأميركية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومركز السياسة الدولية، ومؤسسة بروكينغز، ومؤسسة هيريتيج الوقفية، ومجلس العلاقات الخارجية. وضمّت أمثلة المؤسسات الأميركية اللاتينية مجموعات، مثل، إيل كوليجيو دي مكسيكو، والمؤسسة السلفادورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومركز دراسة الدولة والمجتمع في الأرجنتين، ومعهد الحرية والديمقراطية في البيرو، ومؤسسة غيتوليو فارغاس في البرازيل.

وناقشت المجموعة أيضاً، في سياق تناولها لدور ووظيفة مؤسسات الفكر والرأي، أسباب نشوء مؤسسات الفكر والرأي - وهو عنصر هام لفهم الدوافع السياسية والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية التي تقف وراء إنشاء مثل تلك المؤسسات. وساعدت الدراسات المقارنة حول هذه المؤسسات، والتي أعدها خبراء طليعيون في هذا الحقل، في عملية النقاش حيث وفرت بعض الأفكار العملية حول تكاثر وانتشار مؤسسات الأبحاث السياسية العامة في العالم. وأمنت الدراسات أيضاً، تبصرات فكرية قيمة لفهم كيفية تحول الهيكلية السياسية وتفاعلات السياسات في بلد ما إلى مؤسسات أبحاث فريدة تُعنى بالسياسة العامة.⁽²⁾

"القطاع الثالث" ومؤسسات الفكر والرأي في أميركا اللاتينية

كانت إحدى الخطوات الحاسمة الأهمية في ورشة العمل دراسة نشوء مراكز أبحاث السياسة العامة في إطار الفورة العارمة لتكاثر المنظمات غير الحكومية، ومجموعات المجتمع المدني الأخرى، في أميركا اللاتينية

خلال العقود القليلة الماضية. فكما لاحظ العديد من البحاثة، نشأت مجموعات "القطاع الثالث" هذه، المزدهرة بسرعة - والتي لا تشكل جزءاً من القطاع العام أو من القطاع الخاص الذي يبغى الربح (السوق - نتيجة الضبابية المتزايدة التي تكتنف الترابطات بين الحكومات، والأسواق الحرة، والمجتمع المدني. وقد بدأ عدد متزايد من المؤلفات والمقالات حول المجتمع المدني، والديمقراطية، والهيكليات المتغيرة للسلطة، بتوضيح الأنواع المتباينة لمنظمات المجتمع المدني، وعلاقتها بالدولة والأسواق، وبتوضيح السلطة المتزايدة التي تتمتع بها هذه المنظمات في نقاشات المجتمع الرئيسية في أميركا اللاتينية، وفي أجزاء أخرى من العالم.⁽³⁾

وبين المؤسسات المتفرعة عن المنظمات غير الحكومية تلك المكرسة لمناقشة السياسات العامة وللقيام بالأبحاث حول السياسات العامة وتأثيرها، وفي بعض الحالات، للدعوة إلى إحداث تغيير اجتماعي وتأييد ذلك. ولم تتواجد هذه المؤسسات فحسب في أميركا اللاتينية، بل تكاثرت بسرعة خلال عدة عقود قليلة من الزمن، كما ازدهرت في بعض الأحيان. ومن الأمثلة عليها، مركز الأبحاث للتنمية، ومركز الأبحاث الاقتصادية والتعليم في المكسيك، ومركز الدراسات العامة في تشيلي، ومعهد دراسات البيرو في البيرو. غير أنه قلما يتم فهم ماهية وعمل هذه المؤسسات، باستثناء القليل البارز منها، لندرة الأبحاث المخصصة لها. وقد نجح الكثير من هذه مؤسسات السياسة العامة في أميركا اللاتينية، على الرغم من كونها أصغر حجماً وشهرة من نظيراتها في الولايات المتحدة والبلدان الأخرى، في جذب كبار المفكرين والبحاثة الموهوبين، وفي لعب أدوار هامة في صوغ النقاش حول السياسة العامة⁽⁴⁾.

الإطار الهندوراسي العام

وتحول المشاركون في ورشة العمل من ثم إلى تناول تاريخ مؤسسات السياسة العامة، ووضعها الحالي داخل هندوراس. أما تصنيف المؤسسات الهندوراسية بحسب كونها تقوم أو لا تقوم بنشاطات أبحاث مستقلة وغير حزبية في السياسة العامة، فقد تمّ جزئياً، عن طريق مقارنة هذه المؤسسات مع نموذج مؤسسات الفكر والرأي الأميركية. وفي حين أن معظم المؤسسات في هندوراس لا يتطابق مع النموذج الأميركي، إلا أنه ظهر، بعد تفحص دقيق، أن في هندوراس تاريخاً مثيراً للاهتمام من الأعمال الشبيهة بتلك التي يُمارسها العديد من مؤسسات الفكر والرأي الأميركية التي يقوم بها عدد من المؤسسات المختلفة. وقد شكّل إحصاء هذه المؤسسات، وكيفية نشوئها، ومنابع تمويلها، وأنواع النشاطات التي قامت بها، عنصراً أساسياً في تحديد أي خطوات مستقبلية ينبغي اتخاذها لتعزيز مؤسسات السياسة العامة ونشاطاتها في البلاد.⁽⁵⁾

وقد أنتج معظم تلك المؤسسات في هندوراس أبحاثاً على المستوى القومي حول قضايا معينة، ونظّم اجتماعات للمناقشات العامة ونشاطات أخرى. غير أنه ما من واحدة من تلك المؤسسات - ولأسباب مختلفة، منها غياب الاستقلالية، والتمويل المحدود، والتركيز على قطاع الأعمال، والفشل في التأثير في السياسة - يُمكن اعتبارها مؤسسة فكر ورأي "كلاسيكية". إلا أنه كان لدى كل واحدة منها، على الرغم من ذلك، خبرات قيمة تجعلها قادرة على المساهمة في تشكيلة واسعة ومنوعة من المسائل السياسية، كما أن العديد منها كان قد ضمّن أعماله، بطريقة مبتكرة، نشاطات وأبحاثاً سياسية عند توفر التمويل لمثل هذه النشاطات.

الموارد والتمويل

إن مسألة التمويل هي العامل الحاسم في أي نقاش حول إقامة المؤسسات. وقد جرت في ورشة العمل مناقشة

تشكيلة واسعة من آليات التمويل، بما فيها صناديق التنمية الأجنبية، والمؤسسات الوقفية، وتبرعات القطاع الخاص، وتمويلات الدولة، والرسوم من التعليم العالي، واشتراكات الأعضاء، وعقود الأبحاث، ومبيعات المطبوعات والخدمات، ورسوم المشاركة في المؤتمرات. وكان الأمر الواضح بنوع خاص في مؤسسات أميركا اللاتينية هو الحاجة إلى تنويع مصادر التمويل وتجنب الاعتماد على أي مصدر واحد بمفرده. ذلك أنه عندما ينضب مصدر وحيد - وهو في الكثير من الحالات، معونة مالية أجنبية - أو إذا قام أحد المانحين بتعديل أولوياته، تواجه المؤسسات قلة في التمويل أو تصبح دون تمويل، فتصاب من جراء ذلك بضعف شديد، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى توقفها تماماً عن العمل أو إلى تخفيض ميزانياتها إلى حد كبير.

الاستنتاجات

كان قيام المشاركين بعملية "رؤية بعيدة" بهدف تحديد القضايا السياسية الهامة لهندوراس، وكشف الفجوات في السياسات القائمة، واستكشاف الفرص السانحة لصوغ السياسة والتأثير على خطة شاملة للتغيير، لب ورشة العمل والموضوع الذي تحورت حوله. وبحث المشاركون بعمق في مسائل السياسة العامة اللازمة، والمشاركين وثيقي الصلة بها، وكذلك في الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات الفكر والرأي ضمن الإطار الهندوراسي العام.

وفي حين أن المشاركين أعربوا عن مشاعر إيجابية جداً حول نتائج ورشة العمل، يبقى أن نرى كيف ستصرف هندوراس، في نهاية المطاف، في مجال تعزيز نوعية وتأثير أبحاث السياسة العامة لديها. وقد توصل المشاركون إلى إجماع بالنسبة لأولويات القضايا السياسية الأساسية لهندوراس، وحول المجالات التي توجد فيها فرص سانحة للتأثير في هذه السياسات.⁽⁶⁾ واتفق المشاركون أيضاً على تشكيل لجنة توجيه لإعداد وتطوير ورقة مفاهيم، واستراتيجية تمويل، وخطة عمل.

وقد تم حتى الآن، عقد اجتماعين تحت رعاية الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية. لكن الخطط الرامية إلى إنشاء "مركز للتوثيق والأبحاث" ضمن الأكاديمية - مهما كانت فائدتها بالنسبة لزيادة الاحتراف في السلك الخارجي الهندوراسي - لن تلبى، في نهاية المطاف، الحاجة إلى قيام مؤسسات غير حزبية تتمتع بالاستقلال الذاتي والمصداقية وتُركّز على السياسة، لتعزيز النقاش حول السياسة العامة في البلاد. ذلك أن الحافز على إنشاء مؤسسة مستقلة للفكر والرأي في هندوراس - وفي أي بلد تقريباً - تكون غير مرتبطة بعالم الأعمال، أو الحكومة، أو المؤسسة العسكرية، أو غيرها من الفئات ذات المصالح الخاصة، سيحدد في نهاية المطاف نتيجة إدراك وجود حاجة ملحة للإصلاحات، وأهمية كبيرة للتفكير المستقل في نقاشات السياسة العامة، وكذلك من جراء وجود مجموعة من القادة والمانحين لديها رؤيا لصياغة مستقبل البلاد من خلال حلول سياسية سليمة.

(1) سميث، جيمس. 1991 *وسطاء الأفكار: مؤسسات الفكر والرأي وصعود نخبة السياسة الجديدة* :

نيويورك: فري برس.

(2) راجع ستون، ديان، أندرو دنهام ومارك غارنت، محررين، 1998 مؤسسات الفكر والرأي عبر الدول: مقارنة مقارنة. مانشستر ونيويورك : مطبعة جامعة مانشستر.

(3) راجع ماير، كارّي. 1999. اقتصاديات وسياسات المنظمات غير الحكومية في أميركا اللاتينية . وستبورت : بريغر .

(4) للاطلاع على دراسة ممتازة حول مراكز السياسة العامة في أميركا اللاتينية، راجع ليفي، دانيال، 1996 بناء القطاع الثالث : مراكز الأبحاث الخاصة في أميركا اللاتينية وتطور المؤسسات التي لا تبغي الربح. بيتسبورغ : مطبعة جامعة بيتسبورغ.

(5) تبادل العديد من أعضاء المجموعة معلوماتهم حول تلك المؤسسات التي ضمت مؤسسة الاستثمار وتنمية الصادرات؛ وكلية الدفاع القومي؛ ومعهد الأبحاث القضائية في الجامعة الوطنية المستقلة؛ والمجلس الهندوراسي للمشاريع الخاصة؛ ومنتدى المواطنين، من ضمن الكثير غيرها. ونشكر جون سانبرايو، المدير التنفيذي لمؤسسة بان أميركان للتنمية، لتصوراته حول مؤسسات السياسة العامة في هندوراس.

(6) جاء الأمن والفساد في طليعة القضايا السياسية، يليهما خفض الفقر، والتنمية المستدامة، والتعليم، والاقتصاد.

بيانات حقائق

الباب الدوار

يقول ريتشارد هاس، مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، إن "مؤسسات الفكر والرأي تؤمن سيلاً مستمراً من الخبراء للخدمة في الحكومات الجديدة وللعمل في الكونغرس"، ووظيفتها هذه "حاسمة الأهمية في النظام السياسي الأميركي". ويضيف أن "مؤسسات الفكر والرأي تؤمن للرسميين الذين يتركون المناصب الحكومية مواقع مؤسساتية يستطيعون فيها تبادل أفكارهم المتبصرة التي جنوها خلال خدمتهم في الحكومة، وبقون منخرطين في النقاشات حول قضايا السياسة الخارجية الملحة".

في ما يلي لائحة بأسماء بعض الأميركيين البارزين الذين خدموا في كل من الحكومة ومؤسسات الفكر والرأي:

- **جيمز بيكر**: الرئيس الفخري لمعهد جيمس أ. بيكر الثالث للسياسة العامة في جامعة رايس، بولاية تكساس.
سابقاً: وزير خارجية في حكومة بوش الأب (1989-1992)، ووزير المالية ورئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين الرئاسي (1985-1988).
سي. فريد بيرغستن: مدير معهد الاقتصاد الدولي.
- سابقاً: مؤسسة كارنيغي للوقفة للسلام العالمي (1981)، مساعد وزير المالية للشؤون الدولية (1977-1981)، باحث رئيسي في معهد بروكينغز (1972-1976)، مدير رئيسي للشؤون الاقتصادية الدولية في مجلس الأمن القومي (1969-1971)، وفي مجلس العلاقات الخارجية (1967-1968).
- **جون بولتون**: وكيل وزارة الخارجية لشؤون مراقبة التسلح والأمن الدولي.
سابقاً: نائب رئيس معهد أميركان إنتربرايز، ومساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية (1989-1993).
- **زيبغنييف بريجنسكي**: مستشار في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.
سابقاً: مستشار الرئيس كارتر للأمن القومي (1977-1981).
- **بولا دوبرياتسكي**: نائبة وزير الخارجية للشؤون العالمية.
سابقاً: نائبة رئيس ومديرة مكتب مجلس العلاقات الخارجية في مكتب واشنطن، مديرة مشاركة للسياسة والبرامج في وكالة المعلومات الأميركية، مديرة الشؤون الأوروبية والسوفياتية في مجلس الأمن القومي.
- **لي فاينستاين**: باحث رئيسي لسياسة أميركا الخارجية والقانون الدولي في مجلس العلاقات الخارجية.
سابقاً: نائب أول لمدير تخطيط السياسة في وزارة الخارجية أثناء إدارة كلنتون.
- **ليسلي غلب**: رئيسة مجلس العلاقات الخارجية.
سابقاً: باحثة مشاركة رئيسية في مؤسسة كارنيغي للوقفة (1980-1981)، مساعدة وزير الخارجية

- للشؤون السياسية-العسكرية (1977-1979)، باحثة رئيسية في معهد بروكينغز (1969-1973)، مديرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية (1967-1969).
- **مورتون ايتش. هالبرين**: باحث رئيسي ومدير سياسة الولايات المتحدة الخارجية ومركز الديمقراطية والأسواق الحرة في مجلس العلاقات الخارجية.
- **سابقاً**: رئيس فريق موظفي وزارة الخارجية لتخطيط السياسة (1998-2001)، نائب رئيس أول لمؤسسة القرن/صندوق القرن العشرين (1997-1998)، مساعد خاص للرئيس ومدير أول للديمقراطية في مجلس الأمن القومي (1994-1996)، باحث رئيسي مساعد في مؤسسة كارنيغي الوقفية (1992-1994)، باحث رئيسي في معهد بروكينغز (1969-1973)، نائب مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي (1967-1969).
- **ريتشارد هولبروك**: مستشار في مجلس العلاقات الخارجية.
- **سابقاً**: مساعد وزير الخارجية لأوروبا (1994-1996)، مبعوث الرئيس كلنتون الخاص إلى البوسنة وكوسوفو، مساعد وزير خارجية الرئيس كارتر لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ (1977-1981)، رئيس تحرير المجلة الفصلية لمؤسسة كارنيغي الوقفية، **فورين بوليسي** (1976-1972).
- **كيم هولمز**: نائب وزير الخارجية المعين لشؤون المنظمات الدولية.
- **سابقاً**: نائب رئيس مؤسسة هيريتيج، باحث رئيسي في معهد كلية فليتشر لتحليل السياسة الخارجية.
- **مارتن إنديك**: مدير مركز صبان لسياسة الشرق الأوسط التابع لمؤسسة بروكينغز.
- **سابقاً**: مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى (1997-2000).
- **جيمز كلي**: مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ.
- **سابقاً**: رئيس منتدى المحيط الهادئ التابع لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في هونولولو، مساعد الرئيس ريغان الخاص لشؤون الأمن القومي ومدير أول للشؤون الآسيوية في مجلس الأمن القومي (1986-1989)، نائب مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي (شرق آسيا والمحيط الهادئ).
- **زلماي خليل زاده**: مبعوث الرئيس بوش الخاص إلى أفغانستان والمساعد الخاص لجنوب غرب آسيا والشرق الأدنى وشمال إفريقيا في مجلس الأمن القومي.
- **سابقاً**: مدير برنامج الاستراتيجية والعقيدة وهيكلية القوات لمشروع مؤسسة راند لسلح الطيران (1993-1999)، مساعد وكيل وزارة الدفاع للسياسة والتخطيط (1991-1992)، عالم سياسة رئيسي في مؤسسة راند (1992-1991)، مستشار خاص لوكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية حول الحرب الإيرانية-العراقية والحرب السوفياتية في أفغانستان (1985-1989).
- **هنري كيسنجر**: وزير الخارجية (1973-1977)، مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي خلال إدارتي نيكسون وفورد (1969-1975)، مدير الدراسات في مجلس برنامج العلاقات الخارجية الخاص بالأسلحة النووية والسياسة الخارجية (1955-1956).
- **لورنس كورب**: باحث رئيسي ومدير دراسات الأمن القومي في مجلس العلاقات الخارجية.
- **سابقاً**: مساعد وزير الدفاع (1981-1985).
- **جيسكا ماثيوز**: رئيسة مؤسسة كارنيغي الوقفية للسلام الدولي.
- **سابقاً**: باحثة رئيسية في مجلس العلاقات الخارجية، ومديرة برنامج واشنطن لمجلس العلاقات

- الخارجية (1993-1997)، نائبة وكيل وزارة الخارجية للشؤون العالمية (1993)، مؤسسة ونائبة الرئيس ومديرة الأبحاث في معهد الموارد العالمية (1982-1993)، مديرة مكتب القضايا العالمية التابع لمجلس الأمن القومي (1977-1979).
- ريتشارد بيرل: باحث مقيم في معهد أميركان إنتربرايز، رئيس مجلس السياسة الدفاعية في وزارة الدفاع.
- سابقاً: مساعد وزير الخارجية لسياسة الأمن الدولي (1981-1987).
- بيتر رودمان: مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي.
- سابقاً: مدير برامج الأمن القومي في مركز نيكسون (1995-2001)، المساعد الخاص للرئيس حول شؤون الأمن القومي ومستشار في مجلس الأمن القومي (1987-1990)، مدير فريق موظفي التخطيط السياسي في وزارة الخارجية (1984-1986).
- جورج شولتز: حامل زمالة توماس دبليو وسوزان ب. فورد الممتازة، في مؤسسة هوفر.
- سابقاً: وزير الخارجية في إدارة ريغان (1982-1989)، رئيس مجلس مستشاري السياسة الاقتصادية للرئيس ريغان (1981-1982)، وزير المالية (1972-1974)، وزير العمل في إدارة نيكسون (1969-1970).
- ريتشارد سولومون: رئيس المعهد الأميركي للسلام.
- سابقاً: مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ (1989-1992)، مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية (1986-1989)، من كبار أعضاء هيئة موظفي مجلس الأمن القومي (1971-1976).
- هلموت سونفلدت: مدير مجلس الأطلسي للولايات المتحدة وباحث ضيف في مؤسسة بروكينغز.
- سابقاً: مستشار في وزارة الخارجية (1974-1977)، من كبار أعضاء هيئة موظفي مجلس الأمن القومي في إدارة نيكسون (1969-1974).
- جين سبيرلينغ: باحث رئيسي للسياسة الاقتصادية ومدير مركز التعليم العالمي في مجلس العلاقات الخارجية.
- سابقاً: مستشار الرئيس كلنتون لشؤون الاقتصاد القومي ورئيس مجلس الاقتصاد القومي (1996-2000).
- جيمز ستاينبرغ: نائب الرئيس ومدير دراسات السياسة الخارجية في مؤسسة بروكينغز.
- سابقاً: نائب مستشار الأمن القومي في إدارة كلنتون (2000-1996)، مدير السياسة والتخطيط في وزارة الخارجية (1994-1996)، محلل رئيسي في مؤسسة راند (1993-1989).
- ستروب تالبوت: رئيس مؤسسة بروكينغز.
- سابقاً: نائب وزير الخارجية في حكومة كلنتون (1994-2001)، المساعد الخاص للرئيس ومدير أول لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي (1993-1995).

مؤسسات الفكر والرأي في سطور

يقول جيمز ج. مكفان، من معهد أبحاث السياسة الخارجية: "تتعاطى مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة، التي تعد 1500 مؤسسة تقريباً، تشكيلة من النشاطات المتعلقة بالسياسة، وتحوي مجموعة متنوعة من المؤسسات ذات الأشكال التنظيمية المتباينة".

ويقدم بيان الحقائق التالي لمحة موجزة عن تسع مؤسسات فكر ورأي أميركية تتراوح ميزانياتها ما بين ثلاثة ملايين وحوالي ثلاثين مليون دولار، ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين خمسة وثلاثين ومنتى شخص. وقد تم اختيارها لتقديم تشكيلة ممثلة لوجهات النظر المختلفة.

معهد أميركان إنتربرايز -

[\(http://www.aei.org/\)](http://www.aei.org/)

المهمة: يكرس معهد أميركان إنتربرايز لأبحاث السياسة الخارجية، الذي تأسس سنة 1943، جهوده للمحافظة على وتعزيز أسس الحرية - حكومة محددة السلطات، ومؤسسات أعمال خاصة، ومؤسسات ثقافية وسياسية حيوية، وسياسة خارجية ودفاع قومي قويين - وذلك من خلال الأبحاث العلمية، والنقاش المفتوح، وإصدار المطبوعات. ومعهد أميركان إنتربرايز مؤسسة غير حزبية تماماً، ولا تتخذ مواقف مؤسسية حول التشريعات قيد النظر أو حول المسائل السياسية الأخرى.

الهيكلية: يحكم المعهد مجلس أمناء من 24 عضواً، مؤلف من رجال أعمال ومدراء تنفيذيين ماليين مرموقين. ويقوم بمراجعة برنامج الأبحاث والتعيينات لديه مجلس من المستشارين الأكاديميين يضم مجموعة من البحاثة البارزين من خارج المعهد. ويدير الرئيس كريستوفر سي. ديموث عمليات المعهد اليومية. ويعمل في المعهد حوالي خمسين باحثة وزمياً مقيماً، ولديه شبكة تعد في صفوفها أكثر من مئة باحث مساعد في الجامعات الأميركية ومعاهد السياسة.

التمويل: معهد أميركان إنتربرايز منظمة مستقلة لا تبغي الربح، تتلقى الدعم المالي بالدرجة الأولى من المنح والمساهمات التي تقدمها المؤسسات الوقفية، والشركات، والأفراد. وقد بلغت ميزانيته في سنة 2000 سبعة عشر مليون دولار.

مؤسسة كارنيغي الوقفية للسلام العالمي

[\(http://www.ceip.org/\)](http://www.ceip.org/)

المهمة: مؤسسة كارنيغي الوقفية للسلام العالمي، التي تأسست سنة 1910، منظمة خاصة، لا تبغي الربح، مكرسة لدفع عجلة التعاون بين الأمم وتشجيع تعاطي الولايات المتحدة بشكل نشط في الشؤون الدولية. ويقوم

الشركاء في المؤسسة بصوغ مقاربات جديدة للسياسة، وذلك من خلال الأبحاث والمطبوعات، والاجتماعات، وفي بعض الأحيان، من خلال إنشاء مؤسسات وشبكات دولية جديدة.

الهيكلية: يحكم المؤسسة ويوجه مبادرات أبحاثها مجلس أمناء مؤلف من 23 من الشخصيات البارزة في مجالي الأعمال والحياة العامة الأميركيين. وتشرف الرئيسة جيسكا ت. ماثيوز على عمليات المؤسسة اليومية. ويبلغ عدد العاملين في مكتب المؤسسة في واشنطن 100 شخص، كما يعمل حوالي أربعين باحثاً روسياً في مكتبها في موسكو.

التمويل: للمؤسسة ميزانية سنوية تبلغ 18.3 مليون دولاراً. وهي تحصل على معظم تمويلها من الهبات وإيرادات الإيجارات والمطبوعات، بما فيها مجلة *فورين بوليسي*، وهي من أبرز مجلات السياسة والاقتصاد الدوليين في العالم.

معهد كاتو

[\(http://www.cato.org/\)](http://www.cato.org/)

المهمة: يسعى معهد كاتو، الذي تأسس سنة 1977 كمؤسسة أبحاث غير ربحية في السياسة العامة، إلى توسيع حدود النقاش حول السياسة العامة لإفساح المجال أمام دراسة المبادئ التقليدية للسياسة الأميركية: الحكومة المحدودة السلطات والحرية الفردية والأسواق الحرة والسلام. ويجاهد المعهد، في سبيل بلوغ هذا الهدف، لتحقيق اهتمام واشتراك عامة أفراد الشعب بشكل أكبر في مسائل السياسة وتحديد الدور الصحيح للحكومة.

الهيكلية: يحكم المعهد مجلس إدارة مؤلف من 15 عضواً من رجال الأعمال المحترفين، ويعمل فيه حوالي 90 موظفاً بدوام كامل، و 60 باحثاً مساعداً و 16 زميلاً، إضافة إلى المتدربين المقيمين. ويشرف الرئيس والمؤسس إدوارد ايتش. كراين على عمليات المعهد اليومية.

التمويل: للحفاظ على استقلاليتها، لا يقبل معهد كاتو الذي تبلغ نفقات عملياته 15 مليون دولار سنوياً، الأموال أو الهبات من الحكومة. أما المتبرعون فيشملون الأفراد، والشركات، والمؤسسات الوقفية. ويتم تأمين إيرادات أخرى من بيع المطبوعات ومن رسوم المؤتمرات.

مركز دراسات منع انتشار الأسلحة

[\(http://cns.miis.edu/\)](http://cns.miis.edu/)

المهمة: يسعى مركز دراسات منع انتشار الأسلحة، الذي أسسه سنة 1989 مديره الحالي، الدكتور وليام بوتز، إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل عن طريق تدريب الجيل القادم من خبراء منع الانتشار، وعن طريق نشر المعلومات والتحليل في حينها. ومركز دراسات منع انتشار الأسلحة، القائم في معهد موننتيري للدراسات

الدولية، هو أكبر منظمة غير حكومية في الولايات المتحدة مكرسة حصرياً للأبحاث والتدريب حول قضايا منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

الهيكلية: لدى المركز أكثر من 65 موظفاً يعملون بدوام كامل، وما يزيد عن 65 مساعد باحث من طلاب الدراسات العليا يقيمون في مونتيري، بولاية كاليفورنيا، وفي واشنطن العاصمة، وفي ألماتي في قازاخستان. ويقوم مجلس استشاري دولي - يضم مشترعين من الولايات المتحدة وروسيا، وسفراء سابقين، ورسميين من الأمم المتحدة، وخبراء مرموقين في منع انتشار الأسلحة، ومدراء شركات- بالاجتماع مرتين كل عام لمراجعة برامج ونشاطات المركز. وعلاوة على ذلك، أسس المركز مجموعة مونتيري لاستراتيجية منع انتشار الأسلحة، وهي هيئة من الخبراء الدوليين تجتمع بشكل منتظم لوضع توصيات حول السياسة العامة.

التمويل: مركز دراسات منع انتشار الأسلحة، الذي تبلغ ميزانيته السنوية 6،5 مليون دولار، مؤسسة تعليمية لا تبغي الربح، تتلقى الدعم من تبرعات الأفراد، والمؤسسات الوقفية، والشركات، وهو يصدر مجلة منع انتشار الأسلحة ثلاث مرات في السنة.

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

[\(http://www.csis.org/\)](http://www.csis.org/)

المهمة: ظل نشاط مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية مكرساً منذ أربعة عقود لتزويد قادة العالم بوجهات نظر استراتيجية متبصرة - مع حلول سياسية - بشأن القضايا العالمية الراهنة والناشئة. ويساعد المركز في تطوير سياسة عامة قومية ودولية عن طريق خلق وجهات نظر استراتيجية متبصرة، وإنشاء شبكات استراتيجية، وصياغة حلول سياسية، وإعداد قادة اليوم والغد.

الهيكلية: يرأس المركز رئيسه ومديره التنفيذي جون دجيه هامري، وهو نائب سابق لوزير الدفاع، ويديره مجلس أمناء يرأسه السيناتور السابق سام نان، ويتألف من مجموعة من الشخصيات البارزة من القطاعين العام والخاص. ويعمل في المركز 190 باحثاً وموظفين مساعدين.

التمويل: تشكل مساهمات الشركات والمؤسسات الوقفية والأفراد 85 بالمئة من الإيرادات اللازمة لتغطية ميزانية المركز التي بلغت 17،5 مليون دولار في عام 2001. ويحصل على أموال إضافية من مداخل الهيئات الوقفية، والعقود الحكومية، ومبيعات المطبوعات.

مجلس العلاقات الخارجية

[\(http://www.cfr.org/\)](http://www.cfr.org/)

المهمة: مجلس العلاقات الخارجية، الذي تأسس سنة 1921، منظمة غير حزبية، مؤلفة من أعضاء، ومركز أبحاث، ودار نشر. والمجلس مكرس لزيادة فهم أميركا للعالم والمشاركة في تقديم الأفكار لسياسة أميركا

الخارجية. ويحقق المجلس ذلك بصورة رئيسية عن طريق تشجيع المناظرات والمناقشات البناءة، وتوضيح القضايا العالمية، وإصدار مجلة *فورين أفيرز* الرائدة التي تُعنى بالقضايا العالمية.

الهيكلية: يحكم المجلس مجلس إدارة مؤلف من 31 عضواً. وتشغل منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لزلي ابتش. غلب. ويعمل في المجلس حوالي 200 شخص بما فيهم 75 زميلاً. أما أعضاؤه (حوالي 4000 يتم اختيارهم عن طريق التعيين (فموزعون بصورة شبه متساوية بين نيويورك، وواشنطن العاصمة، وباقي أنحاء البلاد).

التمويل: المجلس منظمة مستقلة، معفاة من الضرائب، تُمولها اشتراكات وتبرعات الأعضاء، ومنح المؤسسات الوقفية والأفراد، ومساهمات الشركات، ومداخل الهبات الوقفية الخاصة به. ويبلغ مجمل ميزانيته للسنة المالية الحالية 6.29 مليون دولار.

مؤسسة هيريتيج

[\(http://www.heritage.org/\)](http://www.heritage.org/)

المهمة: مؤسسة هيريتيج، التي تأسست سنة 1973، منظمة للأبحاث والتعليم رسالتها صياغة ودعم سياسات عامة محافظة قائمة على مبادئ الأعمال الحرة، والحكومة المحدودة السلطات، والحريات الفردية، والقيم الأميركية التقليدية، والدفاع القومي القوي. وتنتج المؤسسة أبحاثاً وتولّد حلولاً تتوافق مع معتقداتها وتسوقها لدى الكونغرس، والسلطة التنفيذية، ووسائل الإعلام، وغيرها من الجهات.

الهيكلية: يحكم المؤسسة مجلس أمناء مؤلف من 19 عضواً يشرف على 185 موظفاً، بما فيهم 75 خبيراً في مجموعة واسعة من القضايا السياسية المحلية والدولية. ويشرف على عمليات المؤسسة اليومية الرئيس إدوين ج. فولنر.

التمويل: تستند مؤسسة هيريتيج، في ميزانيتها السنوية البالغة 28.4 مليون دولار، إلى مساهمات أعضائها بما في ذلك الشركات، وأكثر من 200 ألف فرد آخرين في أنحاء الولايات المتحدة المختلفة.

معهد هدسون

[\(http://www.hudson.org/\)](http://www.hudson.org/)

المهمة: ينتج معهد هدسون، الذي تأسس سنة 1961، أبحاثاً مستقلة ذات نوعية ممتازة، ويسعى للمشاركة بجرأة في النقاش حول أفكار السياسة العامة. ويعمل معهد هدسون على تقديم المشورة والإرشاد لتغيير السياسة، واضعاً أفكاره موضع التطبيق حيثما أمكن ذلك إلى جانب أفكار القادة الآخرين في المجتمعات، وقطاع الأعمال، والمنظمات التي لا تبغي الربح، والحكومة. ورسالة المعهد هي أن يكون المصدر الأول للأبحاث التطبيقية المتعلقة بالتحديات السياسية المستديمة.

الهيكلية: وسَّعَ معهد هرسون حيزَ نشاطه سنة 1984 عن طريق تأمين فريق أبحاث متنوع وذو نفوذ. ويحتفظ المعهد، الذي يعمل فيه 75 موظفاً، بمركزه الرئيسي في إنديانابوليس بولاية إنديانا، كما يدير أيضاً مكتباً في واشنطن العاصمة ومكاتب تابعة له في أرجاء الولايات المتحدة المختلفة. ويشرف على المعهد رئيسه هربرت آي. لندن ونائبان للرئيس، واحد في إنديانابوليس والثاني في واشنطن العاصمة، ويوجه عمله مجلس أمناء.

التمويل: معهد هرسون الذي تبلغ ميزانيته السنوية 7 ملايين دولار، منظمة لا تبغي الربح تعتمد بالدرجة الأولى على تبرعات الأفراد، والمؤسسات الوقفية، والشركات.

مؤسسة نيو أميركا الوقفية

(<http://www.newamerica.net/>)

المهمة: غاية مؤسسة نيو أميركا الوقفية، أو أميركا الجديدة، التي تأسست في كانون الثاني/يناير 1999، هي إيصال أصوات وأفكار جديدة إلى صلب الخطاب العام في البلاد. وهي تستثمر جهودها، معتمدة نهجاً يماثل ما يعرف بـ"الرأسمال المخاطر"، في أفراد استثنائيين وأفكار سياسية تتجاوز النطاق السياسي التقليدي. وترعى المؤسسة مجموعة واسعة من الأبحاث والدراسات المنشورة والمؤتمرات والنشاطات حول أهم قضايا الساعة.

الهيكلية: مؤسسة نيو أميركا الوقفية، التي يعمل فيها 35 شخصاً، مؤسسة مستقلة، غير حزبية، لا تبغي الربح، تعنى بالسياسة العامة. وقد وُلدت فكرتها من خلال عمل تعاوني قامت به مجموعة متنوعة متعددة الأجيال، من المثقفين والقادة المدنيين والمدراء التنفيذيين في مؤسسات الأعمال. ويرأس مجلس إدارة نيو أميركا الوقفية جيمس فالورز، في حين أن تيد هالستد هو الرئيس المؤسس للمنظمة ومديرها التنفيذي العام.

التمويل: تعتمد مؤسسة نيو أميركا الوقفية، التي تبلغ ميزانيتها السنوية 3 ملايين دولار، بالدرجة الأولى على منح وهبات المؤسسات الوقفية، والشركات، والأفراد، وعلى الإيرادات التي تحققها مبيعات مطبوعاتها.

دليل القراءات الإضافية

THE ROLE OF THINK TANKS IN U.S. FOREIGN POLICY: BIBLIOGRAPHY

Please note that the U.S. Department of State assumes no responsibility for the content and availability of the resources listed below; such responsibility resides solely with the providers.

Abelson, Donald E. AMERICAN THINK-TANKS AND THEIR ROLE IN US FOREIGN POLICY. New York: St. Martin's, 1996. 208p.

Abelson, Donald E. DO THINK TANKS MATTER?: ASSESSING THE IMPACT OF PUBLIC POLICY INSTITUTES. Montreal, Canada: McGill-Queen's University, 2002. 272p.

<http://www.mqup.mcgill.ca/book.php?bookid=407>

Allen, Mike. GLOBAL PEACE GETS A PUSH FROM NEW KROC INSTITUTE (*San Diego Business Journal*, vol. 22, no. 27, July 2, 2001, pp. 3-4)

Brown, Eugene; Snow, Donald M. PUZZLE PALACES AND FOGGY BOTTOM: U.S. FOREIGN AND DEFENSE POLICY-MAKING IN THE 1990S. New York: St. Martin's, 1994. 281p.

C-SPAN. WASHINGTON JOURNAL: SPECIAL ON THINK TANKS. Washington: C-SPAN, August 12-15, 2002.

Center for Defense Information. AMERICA'S DEFENSE MONITOR. Washington: Center for Defense Information, Weekly Television Program.
<http://www.cdi.org/adm/>

Congressional Quarterly. PUBLIC INTEREST PROFILES, 2001-2002. Washington: Congressional Quarterly, 2000. 912p.
<http://store.yahoo.com/cq-press/pubinprof20.html>

D'Agostino, Joseph A. CATO INSTITUTE (*Human Events*, vol. 58, no. 19, May 20, 2002, p. 14)

Deane, Claudia; Morin, Richard. THE IDEAS INDUSTRY (*The Washington Post*, Weekly Newspaper Column)

<http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/politics/fedpage/columns/ideasindustry/>

Delgado, Richard; Stefancic, Jean; Tushnet, Mark. NO MERCY: HOW CONSERVATIVE THINK TANKS AND FOUNDATIONS CHANGED AMERICA'S SOCIAL AGENDA. Philadelphia: Temple University, 1996. 208p.

http://www.temple.edu/tempress/titles/1316_reg.html

Garnett, Mark; Stone, Diane. THINK TANKS OF THE WORLD: GLOBAL PERSPECTIVES ON IDEAS, POLICY AND GOVERNANCE. New York: St. Martin's, 1998. 240p.

Higgott, Richard; Stone, Diane. THE LIMITS OF INFLUENCE: FOREIGN POLICY THINK TANKS IN BRITAIN AND THE USA (*Review of International Studies*, vol. 20, no. 1, January 1994, pp. 15-34)

Kitfield, James. CSIS EMBRACES OLD MISSION WITH NEW FACES (*National Journal*, vol. 32, no. 37, September 9, 2000, pp. 2807-2808)

McGann, James G.; Weaver, R. Kent, eds. THINK TANKS AND CIVIL SOCIETIES: CATALYSTS FOR IDEAS AND ACTION. New Brunswick, NJ: Transaction, 2002. 617p.

<http://www.amazon.com/exec/obidos/ISBN%3D0765800322/the pennsylvaniagA/102-2709650-8492141>

Newsom, David D. THE PUBLIC DIMENSION OF FOREIGN POLICY. Bloomington: Indiana University, 1996. 287p.

<http://www.indiana.edu/~iupress/books/0-253-32960-4.shtml>

Public Broadcasting Service. THINK TANK. Alexandria, VA: Public Broadcasting Service, Weekly Television Program.

http://www.pbs.org/thinktank/about_tt.html

Ricci, David M. THE TRANSFORMATION OF AMERICAN POLITICS: THE NEW WASHINGTON AND THE RISE OF THINK TANKS. New Haven, CT: Yale University, 1994. 310p.

<http://www.amazon.com/exec/obidos/ASIN/0300061234/qid=1029244665/sr=12-2/104-4756363-1511963>

Rich, Andrew; Weaver, R. Kent. THINK TANKS IN THE U.S. MEDIA (*The Harvard International Journal of Press/Politics*, vol. 5, no. 4, Fall 2000, pp. 81-103)

http://muse.jhu.edu/journals/harvard_international_journal_of_press_politics/toc/prp5.4.html

Robin, Ron. THE MAKING OF THE COLD WAR ENEMY: CULTURE AND POLITICS IN THE MILITARY-INTELLECTUAL COMPLEX. Princeton, NJ: Princeton University, 2001. 256p.

<http://pup.princeton.edu/titles/7079.html>

Smith, James A. THE IDEA BROKERS: THINK TANKS AND THE RISE OF THE NEW POLICY ELITE. New York: Free Press, 1993. 356p.
[http://www.amazon.com/exec/obidos/ASIN/0029295556/
ref=pd_bxgy_text_1/104-4756363-1511963](http://www.amazon.com/exec/obidos/ASIN/0029295556/ref=pd_bxgy_text_1/104-4756363-1511963)

*THE ROLE OF THINK TANKS IN U.S. FOREIGN POLICY:
A SELECTION OF INTERNET SITES*

There are approximately 1,500 think tanks in the United States. The list below, far from inclusive, is intended to give a representative sampling or cross section of think tanks that deal with U.S. foreign policy issues. For a more comprehensive view, use the last two Internet references or URL's, which provide many more links to think tanks. Please note that the U.S. Department of State assumes no responsibility for the content and availability of the resources listed below; such responsibility resides solely with the providers.

American Enterprise Institute

<http://www.aei.org/>

Aspen Institute

<http://www.aspeninst.org/>

Atlantic Council of the United States

<http://www.acus.org/>

Brookings Institution: Foreign Policy Studies

http://www.brook.edu/dybdocroot/fp/fp_hp.htm

Carnegie Endowment for International Peace

<http://www.ceip.org/>

Cato Institute: Foreign Policy

<http://www.cato.org/foreignpolicy/index.html>

Center for Strategic and International Studies

<http://www.csis.org/>

Council on Foreign Relations

<http://www.cfr.org/>

Foreign Policy Research Institute

<http://www.fpri.org/>

Heritage Foundation

<http://www.heritage.org/>

Hoover Institution on War, Revolution and Peace, Stanford University

<http://www-hoover.stanford.edu/>

Hudson Institute

<http://www.hudson.org/>

Institute for Defense Analyses

<http://www.ida.org/>

Institute for Foreign Policy Analysis

<http://www.ifpa.org/>

Institute for Multi-Track Diplomacy

<http://www.imtd.org/>

John F. Kennedy School of Government, Harvard University

<http://www.ksg.harvard.edu/kennedy.shtml>

National Defense University

<http://www.ndu.edu/>

New America Foundation

<http://www.newamerica.net/>

RAND: Foreign and Security Policy

http://www.rand.org/interpol_area/forsec/

Stimson Center

<http://www.stimson.org/>

U.S. Institute of Peace

<http://www.usip.org/>

Woodrow Wilson International Center for Scholars

<http://wwics.si.edu/>

Lehman Social Sciences Library, Columbia University

<http://www.columbia.edu/cu/lweb/indiv/lehman/guides/ttanks.html>

University of North Carolina

<http://www.ibiblio.org/ucis/Nonprofit.html>